سبيل الرشاد

معالم طريق التحرر الإسلامي

سبيل الرشاد

معالم طريق التحرر الإسلامي

ISBN: 978-625-6800-19-9

المؤلف: محمد إلهامي

twitter.com/melhamy

t.me/melhamy

youtube.com/melhamy

melhamy.blogspot.com

fb.com/profile.php?id=100091925270490

goodreads.com/author/show/4479089

الطبعة الثانية

1446هـ-2025م

اسطنبول - تركيا

سبيل الرشاد

معالم طريق التحرر الإسلامي

محمد إلهامي



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل عامل لدين اللّه في هذا العصر العصيب..
أهدي هذا العمل..

محمد



المحتويات

المحتوى	الصفحة



مقدمة الطبعة الثانية

بسم اللّه والحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه..

يسَّر اللّه بفضله صدور هذا الكتاب قبل أشهر، ثم يَسَّر بفضله ومنّه وكرمه أن أرى له استقبالا حسنا وصدى طيبا لا سيما في بيئة الشباب المسلم، بل لعله أكثر الكتب التي جاءتني بشأنها رسائل عديدة، إذ بدأت في تلقي الرسائل المتعلقة به بعد يوم واحدٍ فقط من نشره! وهذا أمر لم أره في أي كتاب آخر.

ومن أعجب ما في ذلك أن بعضهم سبق إلى ترجمته، وصدرت ترجمة له عن الإنجليزية ولم يمض شهران على صدوره، ويخبرني بعض الذين يراسلونني بأنهم بصدد ترجمته للفرنسية والتركية والفارسية ولغات أخرى.

ومن بين ما جاء من التعليقات والمقترحات رأيت أن أضيف بعض الزيادات القليلة على ما صدر في الطبعة الأولى، وتصحيح بعض العبارات التي بدت غامضة ولم تُفْهم على وجهها.

يجب أن أشكر هنا مؤسسة ميدان التي تحمست لنشر الكتاب، وعلى رأسها الأخ الحبيب والصديق العزيز د. يحيى موسى، الذي لولا كثرة ضغطه وإلحاحه لما أمكن إنجاز هذا الكتاب في ظل ما يستغرق المرء من شواغل يضيق عنها الوقت، ثم ما قامت به المؤسسة من رعاية الكتاب بتخصيص حلقة مرئية له من بودكاست «مع منتصر»، وحفل توقيع مميز

جُمِع له نخبة الشباب المسلم في اسطنبول وبعضٌ من كبار نخبتهم. سائلا اللّه تبارك وتعالى أن يجعل ذلك كله في ميزان حسناتهم.

ومن اللّه نرجو الإخلاص والقبول والسداد.

محمد إلهامي

اسطنبول ـ ١٢ يناير ٢٠٢٥

مقدمة

بسم اللّه والحمد لله والصلاة والسلام على رسول اللّه..

ما زالت تزداد قناعتي كل يوم بأن المعضلة المعاصرة التي تواجه المسلمين ليست معضلة شبهات تحتاج إلى ردود وتوضيح وبراعة في البيان والتفسير والتفصيل، بل هي معضلة عجز وإخفاق تحتاج إلى كفاءة في العمل والإنجاز والبناء والتكوين.

فالشبهة مهما كانت متهافتة فإنها تستمد قوتها إذا نطق بها القوي الغالب المتمكن، والحق مهما كان سديدا فهو مخدوش مُزْدَرى إذا نطق به الضعيف المهضوم، تلك طبيعة النفس البشرية، فإذا انقلبت موازين القوى فإذا بالشبهة المتمكنة التي كانت تهيمن في زمن القوة تزول كأنها غمامة صيف تنقشع، وإذا المهضوم المزدرى إذا غَلَبَ انتصرت أفكاره وأقبل عليها الناس بلا عسر.

ومع هذا كله، فلا بد من البيان فإنه أول العمل، وقد جعل البخاري بابًا في صحيحه بعنوان «باب العلم قبل القول والعمل».

فهذا الكتاب من هذه الجهة، بيانٌ وكتابة صدرت للعاملين وحدهم، لا لغيرهم، فإن لم تكن تنوي ذلك فدع الكتاب أو استرجع مالك إن كنت قد اشتريته، فما هو إلا حجة عليك لا لك.

ففي هذه الصفحات المحدودة جمعت خلاصة فكري مما قرأت في الكتب أو عايشت في الواقع، ولقد وددت أن أسقيه كل مسلم..

ولقد رأيتني في هذا الكتاب واقفا موقف مؤمن آل فرعون وهو يقول:

﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾﴾، يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار.

ولقد وقف مؤمن آل فرعون يخاطب قومه أول الأمر بأنواع وسائل الإقناع، خاطبهم أولا بحظ الدنيا والخشية من ذهاب المجد والسعة والسؤدد:

١ ـ ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدۡ جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمۡۖ﴾؟

٢ ـ ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ﴾ (أي: سيظهر كذبه وسيصطلي بعاقبة هذا الكذب).

٣ ـ ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ﴾.

٤ ـ ﴿يَٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَاۚ﴾.

فلما رأى أن فرعون قد استكبر وتمسك برأيه قائلا: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾، ساعتها ذهب المؤمن إلى التخويف من داهية التعرض لعقاب اللّه في الدنيا وفي الآخرة، فقال:

٥ ـ و﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمًا لِّلۡعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾.

٦ ـ ﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۗ﴾.

فهذا الكتاب جولة ما بين الدين والتاريخ والسياسة وطبائع النفس والاجتماع، يخاطَب به أهل الدنيا وأهل الآخرة. نحاول أن نقتفي به سبيل المصلحين!

فاللّه المستعان وعليه التكلان..

وما كان من توفيق فمن اللّه وحده، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان، فمني ومن الشيطان، وأعوذ باللّه أن أذكركم وأنسى.

محمد إلهامي

اسطنبول، ١٤٤٦هـ = ٢٠٢٤م

لماذا الإسلام؟

لم يكن هذا السؤال ليخطر ببال المسلمين قبل أن تدخل الأمة في زمن الضعف وتنهزم هزيمة عامة أمام عدوها الغربي، فقبل ذلك ما كان أحد يسأل: لماذا يجب أن يكون الإصلاح بمنهج الإسلام، لأنه لم يكن في الخاطر غيره أصلا.

حتى إذا جاء العدو الغالب وفرض ثقافته ونشرها، ظهر في الناس المغلوب المولع بالاقتداء بالغالب، وصنع هذا العدو أنظمة حاكمة على مثاله، وأشرف هذا العدو ـ وأنظمة الحكم التابعة له ـ على وسائل الإعلام ومناهج التعليم ومنافذ الثقافة، حتى نبت هذا السؤال، وصار الإسلام خيارا ضمن خيارات، وبديلا ضمن بدائل.

بل ظهر في الناس من يرى أن تخلف الأمة وضعفها إنما كان سببه الإسلام، ومن ثَمَّ فإن بداية النهوض هو التخلي عنه ونبذه كما فعلت أوروبا مع المسيحية إذ نبذتها وأخذت بالعلمانية. كما ظهر في الناس من رأى أن الإسلام كان صالحا في الزمن القديم حيث أخرج حضارة عظمى لكن الأيام والأحداث وحركة التاريخ قد جاءت بما يجعله هو نفسه قديما غير صالح ليكون أساس القوة والنهوض في المستقبل.

وكان الكفاح الإسلامي في عقود الضعف هذه مضطرا لكي ينافح عن الإسلام ويجادل عنه، وليثبت أنه منهج إصلاحي قادر على حل مشكلات الناس، وأنه دين اللّه الذي أرسله للأولين والآخرين، وأنه أساس النهوض

مستقبلا كما كان أساس النهوض قديما، بل هو الحل الوحيد الذي لا يصلح غيره، ولا يمكن أن يكون التقدم والنهوض في سواه.

وحيث نحن الآن نكتب «سبيل الرشاد»، وما زلنا في زمان الاستضعاف هذا الذي لم يزل السؤال فيه قائما، فلا بد أن نتكلم في البداية عن هذه الإجابة: لماذا الإسلام؟

لأنه سبيل النجاة في الآخرة

إن الموت هو أصلب الحقائق في هذا العالم على الإطلاق، لا يختلف فيه اثنان من الناس، فكل الناس ستموت يوما ما، ولم يستطع أحد من كل البشر أن يخلد أبدا. إنه القانون الأعظم والمصير المحتوم والحقيقة التي لا شك فيها.

ونحن المسلمين نؤمن بأن الموت انتقال من عالَم إلى عالَم آخر، وأنه ليس نهاية الأمر، وأن هذه الحياة الدنيا ما هي إلا مرحلة واحدة، بل هي المرحلة الأقصر والأسرع، وأنها دار اختبار وابتلاء، وأن الإنسان ينتقل بالموت إلى دار الجزاء، إلى حيث المصير الأبدي الخالد، وهناك يُجْزي بما عمل، وينتهي به الأمر إما في الجنة حيث النعيم الذي لا يزول، أو إلى النار حيث الخلود في العذاب!

ولا يكون المسلم مسلما إلا إذا آمن باللّه واليوم الآخر، فما من مسلم إلا وهو يحفظ الفاتحة التي لا تصح صلاته بغيرها، وأول ما في الفاتحة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٤]، وهذا الإيمان باللّه واليوم الآخر، هو الإيمان بالغيب الذي هو الوصف الأول للمتقين في كتاب اللّه ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٣].

وإن أخطر ما جاء به الأنبياء إلى أقوامهم، وجاء به نبينا ﷺ إلى العالمين، هو إخبارهم بهذه الحقيقة: أنهم الآن في الحياة الدُنيا، أي: الحياة السُّفْلى، وأنه ينتظرهم بعد الموت: الدار الآخرة، وأن اللّه الذي

خلقهم وخلق الكون لهم إنما أراد منهم الحياة فيه وفق منهج محدد، وأنه ترك لهم الخيار في هذه الدنيا لكنه سيحاسبهم على ذلك في الدار الآخرة. تلك هي القضية العظمى التي جاء بها الأنبياء إلى البشر، وتلك هي القضية العظمى التي يجب أن ينتبه إليها كل إنسان.

وإذا كان الأمر كذلك، واستقر هذا الإيمان في نفس المسلم، فإن اتخاذه الإسلامَ منهجا في الحياة، هو السبيل الوحيد للنجاة في الآخرة؛ فمن اليقين المحتوم أنه سيموت مهما طال به العمر، وأنه راحل عن الدنيا بغير شك، فإذا أراد السعادة والنجاة فإنه يعمل في هذه الدنيا ما يسعده وينجيه في الآخرة!

بل تعالوا نتقدم في التفكير خطوة أخرى حاسمة، ونسأل على سبيل الفرض والتنزل والتخيُّل: إذا كان منهج الإسلام نفسه لن يكون صالحا للنهوض في الدنيا (وحاشا للّه أن يكون ذلك)، فما العمل الذي سيعمله المسلم؟

أو بصياغة أخرى: إذا كان منهج الإسلام لن يمنح المسلمين لا القوة ولا السعادة ولا التمكين في الدنيا، ولكنه سيمنحهم هذا كله في الآخرة، وأن حالهم في الدنيا لن يكون إلا الفقر والضنك والذلة والهزيمة، وهذا هو الثمن الذي سيأخذه اللّه منهم في الدنيا ليعطيهم مقابله الجنة في الآخرة، فماذا سيعمل المسلم؟

والجواب: حتى لو كان الإسلام صفقة خاسرة في الدنيا (وحاشا للّه أن يكون ذلك)، فإنه الصفقة الرابحة في الآخرة. وما من عاقل يقف أمام هذه الصفقة إلا وسيختار الآخرة ويفرط في الدنيا، فإن الدنيا أياما معدودة وفترة قصيرة وعرض زائل، وأما الآخرة فنعيم طويل وجنة دائمة وسعادة لا تنقطع ولا تزول.

وفي الواقع فإن هذه الصفقة بهذا الشكل: التضحية بكل شيء في الدنيا مقابل الجنة هي الصفقة التي قبلها المجاهدون في سبيل اللّه؛ فإنهم يضحون بأرواحهم في سبيل ذلك النعيم الموعود، وفيهم قال تعالى ﴿۞إِنَّ

ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ﴾ [التوبة: ١١١].

والشهيد هو المثال الواضح لهذه الصفقة؛ فإنه يدفع روحه ولا يرى في حياته نهضة الأمة ولا تمكنها ولا قوتها.

ومن جهة أخرى؛ فإن المسلم يؤمن بأن اللّه قادر على كل شيء، وهو قادر على نصرة دينه وعلى تمكين هذه الأمة المسلمة، وما من شيء يصعب على اللّه، ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يس: ٨٢]، فالمسلم لا يقدم خدمة للّه ولا يفعل للّه جميلا، فإن اللّه قادر على إهلاك الكافرين وعلى نصر المؤمنين وعلى التمكين لهذا الدين. إنما يسعى المؤمن في نصرة الدين وتمكين الأمة وإخراج الناس من الظلمات إلى النور لينفع بذلك نفسه في الدار الآخرة ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾ [يونس: ١٠٨].

وإذا كان ذلك كذلك، فإننا لن نبيع دنيانا بآخرتنا، وسنتشبث بالإسلام تشبث من يفرِّ به من النار إلى الجنة، ومن يهرب على متنه من الجحيم إلى النعيم، مهما ناله في هذا من جراحات وأذى وابتلاء في هذه الدنيا القصيرة.

لأنه المنهج الأمثل الأشمل الأكمل في الدنيا

يؤمن المسلم بأن الإسلام، مع كونه السبيل الوحيد للنجاة في الآخرة، فإنه كذلك: المنهج الأصلح لهذه الحياة الدنيا، وأنه المنهج الأمثل الأشمل الأكمل لإصلاح واقع الناس. فالإسلام إذن سبيل النجاة في الآخرة، ثم هو سبيل السعادة في الدنيا أيضا.

فأما أن الإسلام سبيل النجاة في الآخرة فهذا قد علمناه من الوحي،

ولا يؤمن بذلك إلا المسلم. وأما أن الإسلام هو المنهج الأمثل الأشمل الأكمل في الدنيا فقد علمناه من الوحي، وقد علمه كثير من غير المسلمين بدليل العقل والنظر، وكذلك: بدليل تجربة التاريخ.

فالمسلم يؤمن أن الإسلام هو دين اللّه، واللّه هو الأعلم بخلقه وبما يُصلحهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]. فمَثَل ذلك كمَثَل أن أخبر الناس بالسيارة والهاتف والآلة وأعلمهم بها هو الذي صنعها وبرمجها، وهو الأقدر على وضع إرشادات الاستعمال ومحاذيرها. ولذلك فإذا تعطل جهاز ما ذهب به صاحبه إلى الشركة التي صنعته أو وكلاؤها ليصلحوه، وكلما كان الخلل كبيرا أو عميقا لم يكن أحدٌ ليستطيع إصلاح هذا الخلل إلا مهندسو الشركة التي خرج منها هذا الجهاز.

وإذا كان الإنسان مخلوقا للّه، وهو يعيش في بيئة كلها مخلوقة للّه، فلا أحد غير اللّه أعلم به ولا أخبر، ولا أحد غير اللّه أقدر على وضع المنهج السليم الرشيد لهذه الحياة. وقد تكرر هذا المعنى في القرآن الكريم كثيرا، فمن ذلك قوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤].

ولما أُوحِيَ إلى النبي ﷺ هذا الدين، كان يدعو الناس في قريش ويبشرهم بخيري الدنيا والآخرة، بالتمكين والمجد في الدنيا، وبالفلاح والسعادة في الآخرة، فكان ﷺ ينادي: قولوا لا إله إلا اللّه تفلحوا[١]، قولوا لا إله إلا اللّه تملكون بها العرب والعجم[٢].

ولقد وقع هذا كله حقا، فلم يكن مجرد كلام وأحلام وأماني، ولم تكن مجرد أفكار نطق بها فيلسوف، بل لقد أسس نبينا ﷺ دينا ودولة، ثم

---

(١) أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ١/١٩٣؛ إبراهيم العلي، صحيح السيرة النبوية، ص٦٦.

(٢) سعد المرصفي، الجامع لصحيح السيرة، ٤/٩٨٨؛ محمد إلياس الفالوذة، الموسوعة في صحيح السيرة: العهد المكي، ص٣٦٨.

صارت حضارة عظمى عالمية، وصار نبينا ﷺ هو أعظم شخصية في التاريخ الإنساني حتى بمقياس الماديين أهل الدنيا، وحتى في نظر من كفروا به ولم يؤمنوا. وذلك أنه لم يوجد في تاريخ البشر رجلٌ أسس دينا عظيما وحضارة عظيمة مثل محمد ﷺ، فسائر العظماء من البشر على قسمين؛ الأول: أنهم أسسوا دينا بقي خالدا ومنتشرا ولم يؤسسوا دولة: كالمسيح عيسى بن مريم الذي تُنسب المسيحية إليه ولا تزال باقية ومنتشرة بعد ألفي عام وكموسى عليه السلام الذي تُنسب إليه اليهودية ولا تزال باقية بعد ثلاثة آلاف عام، وكلاهما ـ موسى وعيسى ـ انتهت حياته في لحظة استضعاف دون أن يؤسسوا دولة ولا أن يحكموها! وأما القسم الثاني: فهم الذين أسسوا دولا عظيمة وحضارات وإمبراطوريات ولكن قد اندرست أديانهم وأفكارهم: كالفراعنة والإسكندر وقورش ونابليون وجنكيز خان وغيرهم.

ولهذا السبب كتب الأمريكي مايكل هارت مفسرا لماذا جعل محمدا ﷺ أعظم رجل في التاريخ مع أنه هو ـ أي مايكل هارت ـ مسيحيٌّ، فقال: «هو الإنسان الوحيدُ في التاريخ الذي نجح نجاحًا مطلقًا على المستوى الديني والدُّنيوي»، وقرر أنه «لم يعرف العالم كله رجلا بهذه العظمة»[1].

وإذا ذهبنا نجمع ما قيل في عظمة النبي ﷺ من أقلام المؤرخين ورجال الفكر من غير المسلمين لملأنا من ذلك مجلدات عديدة، ولكن المقام لا يتسع، وإنما المقصد هنا أن نقول: إن الإسلام هو المنهج الأكمل والأمثل والأشمل بدليل أن صاحبه ونبيه هو صاحب أعظم إنجاز في التاريخ البشري!

فحتى من لم يكن مؤمنا ولا مسلما، وأراد النجاح في الدنيا وحدها، فإن تجربة النجاح الأكبر في التاريخ هي النهضة الإسلامية.

ومن المستحيل عقلا، كما هو واضح، أن تقوم حضارة عظمى تمتلك

---

(١) مايكل هارت، الخالدون مائة أعظمهم محمد، ص١٣، ١٦.

الهيمنة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية لأكثر من ألف سنة على أقل تقدير، ثم هي لا تزال حية وفاعلة ونابضة، وملهمة لثلث سكان العالم، ثم يُجري الشك في جدارتها أو في قدرتها على التجدد والانبعاث مرة أخرى.

لقد كانت حضارة الإسلام قفزة كبرى في تاريخ البشرية، وأنجزت تحولات حاسمة، وأثمرت معجزات حقيقية في عالم السياسة والحرب، وأنتجت تراثا ثريا خصبا واسعا في سائر مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعلمية والثقافية والعمرانية والفنية وغيرها.

إن الإسلام يحتوي على منهج شامل لكل أنحاء الحياة، ففي القرآن والسنة تفصيل كثير وفقه طويل لكل ما يحتاجه الإنسان في دنياه: بداية من صحته البدنية ونظافته الشخصية وإماطة الأذى عن الطريق ورعاية الحيوان ووصولا إلى العلاقات الدولية وفقه الحكم والسياسة والحروب. وهذا أمر لا يوجد في منهج آخر قط ولا في دين آخر قط! فإن سائر الأديان والمناهج المعروفة إما أنها تفتقد شريعة دنيوية مطلقا إذا كانت تنحو اتجاها روحيا (كالمسيحية والبوذية)، وإما أن شريعتها هذه غامضة ومجملة وملفقة من تراث قديم ومن دخائل حضارية أخرى (كاليهودية).

كذلك فإن التطبيق العملي للإسلام، وهو المتمثل في سيرة النبي وخلفائه الراشدين، جاء واضحا وتفصيليا ومنقولا إلينا بطرق صحيحة وفق أدق المناهج العلمية وأكثرها صرامة، وهذا الوضوح في حياة الفلاسفة والمصلحين ومؤسسي الأديان إنما هو معدوم، ولا تصمد الروايات التاريخية المنقولة عنهم لأدنى منهج علمي صارم.. فسائر أولئك الفلاسفة والمصلحون إما أنهم لم يحكموا أصلا ولم يُسَيِّروا دولة، فليس لهم في هذا سنة ولا منهج أصلا، وإما أنهم حكموا وأقاموا دولة ولكن لا يُعرف عنهم فيه من التفصيل والوضوح مثل ما هو معروف من سيرة النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون.

وهكذا لسنا نجد شيئا غير الإسلام يمكن الوثوق بأصالة نصوصه المقدسة كما يمكن الوثوق بنصوص القرآن والسنة، ولسنا نجد أيضا شيئا غير الإسلام فيه من الوضوح والتفصيل والشمول في تطبيقاته العملية كما هو المنقول المسجل بالأسانيد الصحيحة عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين.

وما من حضارة تفوقت وغلبت إلا ولها من السوءات والمخازي والفضائح ما يلطخ وجهها ويشينها، بما في ذلك الحضارة الغربية المعاصرة التي تبدو برّاقة لمَّاعة، ولقد شهد كثيرون من غير المسلمين من رجال الفكر والتاريخ بأنه لم تمتزج السياسة بالاخلاق، ولا القوة بالرحمة، ولا الغلبة بالتسامح مثلما امتزجت في حضارة الإسلام الفريدة[1]!

لأن قومنا مسلمون ولم يصلحوا إلا بالإسلام

ونحن نتخذ الإسلام منهجا للإصلاح لأن قومنا مسلمون، ولن يمكننا إصلاح قومنا إلا بما يناسبهم ويلائمهم. فإن من العبث وخفة العقل وسوء النظر أن نحمل قوما مسلمين يؤمنون بهذا الدين على أن يلتمسوا الإصلاح في مناهج أخرى.

وقد ثبت خطأ هذا النهج بالنظر والعقل، كما قد ثبت بالتجربة والتاريخ أيضا؛ فعبر هذين القرنيْن الماضييْن حاولت الأنظمة الحاكمة أن تحمل الشعوب المسلمة على اعتناق الشيوعية والاشتراكية، كما حاولت أنظمة أخرى أن تحمل الشعوب المسلمة على اعتناق الليبرالية الرأسمالية، كما حاولت أنظمة الاستعمار أن تخرجهم من الإسلام إلى المسيحية، ولا تزال معركة العلمانية قائمة لم تنتهِ. فباء هذا كله بالفشل الذريع، وضاع ما أنفق في ذلك من أموال طائلة وجهود هائلة، ولم تكن النتائج النهائية سوى نتائج قليلة هزيلة بالنسبة إلى ما بذل فيها من الطاقات والإمكانات.

وحتى الآن، ما إن تجري في بلادنا انتخابات نزيهة حتى تختار

---

(١) للتوسع؛ ينظر: الباب الأول من الجزء الأول من كتابي «في أروقة التاريخ».

الشعوبُ الإسلاميين؛ كذلك ما إن تندلع الثورات الشعبية حتى يتصدرها الإسلاميون؛ وكذلك ما إن تتحول الثورات إلى نضال وكفاح مسلح أو ما إن تنزل بالبلاد المسلمة جيوش غازية إلا ويكون الإسلاميون في صدارة المقاتلين والمجاهدين. بل إن أكثر الكتب طباعة ومبيعا هي الكتب الإسلامية.

وهكذا انتهت الأحوال كلها: سلما وحربا، سياسة وثقافة، إلى أهل الإسلام. مهما يكن بين أهل الإسلام هؤلاء من التفاوت.

ثم إن الزمن الذي قُهِرت فيه الأمة على هذه المناهج الدخيلة والحلول المستوردة لم يشهد نهضة للأمة ولا صعودا لها، بل على العكس والنقيض من ذلك؛ كانت تلك الأزمان هي أشد الأوقات التي ضعفت فيها الأمة ونُكِبت وتغلب عليها عدوها واحتُلَّت ديارُها وانكمشت حدودها وأرضها وسيادتها. هذا هو درس التاريخ القريب.

وأما التاريخ البعيد، فلم يكن العرب قبل الإسلام شيئا مذكورا، وإنما كانوا متفرقين وممزقين، وحتى في الوقت الذي كانت لهم فيه بعض الحضارة في مناطق محدودة مثل عاد وثمود وسبأ ونحوها فإن بيننا وبينها أمدًا بعيدا؛ فهذه حضارات قد اندرست وطمست حتى لا يُعْرَف من أخبارها شيء ولا يُمكن أن يُهْتَدَى بميراثها ولا أن يُسْتَفاد في شأن المستقبل من تراثها، حتى إن معرفتنا بحضارات الفرس والرومان والفراعنة أوضح وأقوى. وهذا القليل الذي نعرفه ليس شيئا حسنا ولا هو يستحق الفخر إذ كانت حضارات وثنية كفرت بالله وبغت وطغت وظلمت ولم تكن نورا يهدي الناس.

وقد أبدلنا الله خيرا منها: الإسلام الذي أنقذ العرب، وبعثهم من موات، وجمعهم بعد فرقة وشتات، ونقلهم من رعي الغنم إلى سيادة الأمم. والإسلام فينا حيٌّ حاضر فاعل نابض، فإذا أردنا انبعاث أمتنا من جديد فليس شيء أنسب لهم ولا أوفق لطباعهم ونفوسهم ومزاجهم إلا الإسلام.

ويصدق على بقية الشعوب المسلمة ما نقوله عن العرب، فأهل مصر والشام والعراق وفارس والشمال الإفريقي وبقية الأنحاء، حتى وإن كانت لبعضهم حضارات قديمة كالفرعونية والبابلية والآشورية وغيرها، فلم يبق من هذه الحضارات كلها شيءٌ حيٌّ يُمكن أن يُستند إليه ويُنطلق منه ويثير في أهله روح الفخر والبسالة والإقدام، وقد أخلصت هذه الشعوب للإسلام حتى نسي أكثرها لغته الأصلية القديمة وتكلم باللسان العربي، ولم يعد في تلك الشعوب إلا ندرة نادرة جدا تستطيع أن تقرأ لغة هذه الحضارات القديمة وتفهم نقوشها وآثارها.

بل إن هذه الحضارات القديمة لم تحاول الشعوب إحياءها ولا إعادة بعثها، إنما حاول هذا الغرب حين تغلب علينا في عهود ضعفنا، فطفق يستخرج الآثار ويستنطقها لكي يصنع انتماءات قومية ضيقة تكون بديلا عن الانتماء الإسلامي الكبير، وقد حاولوا في ذلك محاولات كثيرة ولكنها لم تصل إلى نتائج ذات أثر مهم.

ومما يلفت النظر أن أكثر الذين يرفعون شعار الاعتزاز والفخر بهذه الحضارات القديمة لا يجدون شيئا يقتفون أثره منها في واقعهم، فلا ترى المعتز بتراث الفراعنة يرتدي ثياب الفراعنة أو يحرص على تعلم لغتهم أو ينظم بيته وشأنه في نفسه وأسرته وبيئته على وفق ما كان الفراعنة، ومثله الذي يفخر ويعتز بالفينيقية والبابلية والآشورية ونحوها. بل هم أكثر هذه الأمة التصاقا بالغرب وتعلما للغاته واقتداء به في زيه وشعاره ونحلته وسائر عوائده. وإنما يتسربلون ويلتحفون ثوب الافتخار بهذه الحضارات لينخلعوا بذلك من الانتماء الإسلامي والعربي، يمارسون بذلك مناكفة هذا الانتماء ومضادته! فظهر بسلوكهم هذا كذبهم في ادعائهم التعلق بهذه الحضارات القديمة، وثبت به أيضا أنهم إنما هم أدوات للغرب ووسائل له في عملية الهيمنة والسيطرة الفكرية.

ونحن إذ نقرأ القرآن الكريم نرى قول اللّه تعالى ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله تعالى

﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ﴾ [غافر: ٧٨]، فنستفيد من هاتين الآيتيْن أن اللّه قد اختار لخاتم أنبيائه قصص النبيين الذين بُعثوا في هذه الأرض: ديار مصر والشام والعراق وجزيرة العرب، فهذا مما ينبغي أن يهدينا إلى أن هذه الأرض المباركة التي اختصها اللّه بأفضل أنبيائه لن تصلح، بل ولن يصلح فيها إلا رسالة هؤلاء الأنبياء، وما كان لها أن تصلح لمناهج وضعية أو تصلح فيها مناهج وضعية.

ولو تنزلنا وفرضنا جدلا أن لدينا منهجان أو عدة مناهج إصلاحية كلها نافعة وناجعة، ثم كان قومنا وأهلنا وديارنا وبيئتنا لا تصلح إلا بواحدٍ منها فحسب، هو الذي يوافق طبعها ومزاجها وتكوينها، لكان الواجب هو اختيار هذا الأنسب والأوفق لها. وهكذا فلو قد تنزلنا وفرضنا جدلا أن الإسلام منهج إصلاحي وغيره من المناهج كذلك، لما كان للصادق المخلص الذي يريد صلاح قومه ونهضتهم إلا أن يختار الإسلام، لأنه الأوفق والأنسب لهؤلاء الناس ولهذه الديار.

لأن الإسلام هو الطاقة الثورية الحركية العظمى

وذلك أن معركة الإصلاح والنهوض ليست معركة نظرية ولا فكرية، بل هي معركة كفاح عظيم مرير طويل، معركة لا ينهض بها المنظرون والمفكرون والكاتبون بل تحتاج فوقهم إلى مجاهدين باسلين أبطال، وتحتاج من الجميع إلى صبر عظيم وعمل دؤوب وطول نفس، وإلى ثبات وصمود وصلابة، وعزم لا ينكسر ويقين لا ينخرم وإصرار لا يلين.

ولقد يعتنق المرء ويقتنع بمنهجٍ ما حتى يكون أحسن الناس في إثباته والتدليل عليه والمنافحة عنه والرد على خصومه، ولكن قناعته النظرية لا تنهض به للعمل، فإن في العمل تضحية وتكاليف وخسائر شديدة، أو يكون ما في النفس من الشهوات والمصالح والأغراض والنوايا ما يقعد بها عن نصرة هذا المنهج مع قيام القناعة به في عقله.

ولهذا، فلا ريب أن المنهج والفكرة التي تستطيع تثوير أتباعها ونقلهم من النظر إلى العمل أفضل وأعلى وأصلح من المنهج الذي لا يحمل في طياته بذور التثوير والعمل والحركة.

وهنا تتفوق المناهج السماوية والأديان التي تؤمن باليوم الآخر وبحياة خالدة جديدة؛ فإن هذه العقيدة تبث في أتباعها الرغبة في الآخرة والتشوق إليها والزهد في الحياة الدنيا، وتحثهم على الجهاد والكفاح والعمل.

وشبيه بذلك: الأفكار والأديان الوضعية التي تُعْلِي من فكرة التضحية والفداء وتجعل ذلك من أسباب البطولة وخلود الذكر، فإذا بأبنائها ينشؤون على أن معنى الحياة حقا هو خلود الذكر الحسن، فترى الواحد منهم مسارعا في التضحية لأن هذا هو طريق الخلود، وقد كان ذلك مشهورا لدى العرب في جاهليتهم، وكذا كان مشهورا لدى اليابانيين قديما قبل أن تصيبهم الحداثة الغربية بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا السبيل، نرى الإسلام هو أقدر هذه الديانات والمناهج جميعها على تثوير الطاقات وعلى إخراج الرجال العظام، فالإسلام هو مصنع مجاهدين ومقاتلين، وهو حفي بالعمل والجهاد والكفاح، هو ينفر ويُنَفِّر حتى من العلماء غير العاملين، وهو مشحون بالنصوص التي تنهى عن العجز والكسل وأن يقول المؤمنون ما لا يفعلون.

ويمكن أن نفيض في المقارنة بين ما في الإسلام من حركية وثورية لا توجد في أي دين أو مذهب غيره، ولكنه أمر يطول فيه المقام ويدخلنا في جدال ومقارنات كثيرة، ولذا فالأحسن منه أن ننظر في الثمرة والأثر، فإن الذي فعله المسلمون من الحركة والانطلاق والجهاد هو من معجزات التاريخ[1]؛ سواءٌ أكان ذلك في انطلاقتهم الأولى التي فتحت الدنيا وغيرت وجه العالم كله في قرن واحد فقط! أو في زمن استضعافهم، حيث قدَّم

(١) انظر بحث «معجزة الفتوحات الإسلامية» في الجزء الأول من كتابي «في أروقة التاريخ».

المسلمون نموذجا عجيبا في الصمود وتحدي القوى العظمى والتجرؤ عليها رغم انهيار موازين القوى انهيارا تامًا لصالح أعدائهم.

إن الإسلام يقدم موازنة عجيبة بين الدنيا والآخرة، فأهله لا يزهدون في الدنيا إلا بقدر ما يرغبون في الآخرة، لكن زهدهم في الدنيا لا يعني إهمالا لها بل إصلاحا لها وتمكنا منها ولكن دون التعلق بها والحرص عليها. ففي الإسلام: ترجى النجاة في الآخرة بقدر العمل على إصلاح الدنيا، فالعمل للآخرة هو نفسه إصلاح الدنيا. ولذلك فإن ذروة العمل في إصلاح الدنيا هو أرجى الأعمال في بلوغ الدرجات العلى في الآخرة، وهو الجهاد في سبيل اللّه، ونيل درجة الشهادة في سبيل اللّه!

لهذا ترى المسلمين يسارعون إلى الاستشهاد في سبيل اللّه لدى كل موطن، ويرى المجاهد أنه إن استشهد فقد فاز، وكذا يراه المسلمون. وهذا العمل هو في ميزان الدنيا سعي في إصلاحها ومحاربة الظلم والفساد والكفر فيها.

وها نحن في زمان استضعافنا المعاصر، لا تكاد تشتعل حرب جهاد في مكان ما، إلا ونهض إليها كثير من شباب المسلمين، بأنفسهم وأموالهم، دون أن يستنفرهم لذلك نظامٌ حاكم أو مؤسسة رسمية، بل كثيرا ما تكون هذه النفرة عملا محفوفا بالمخاطر يقدم عليه المرء وهو يخشى أن يُقبض عليه فيعذب عذابا شديدا ويسجن سجنا طويلا وقد يموت تحت التعذيب وفي سجنه! وهذا نموذج لا نعرفه في أمم أخرى بهذه الكثرة والعموم، تحت نفس هذه الظروف من الخوف والمراقبة.

ومن هنا، فإن من أهم الأسباب التي تجعل الإسلام هو الحل وهو المنهج وهو السبيل، أنه الدين القادر على تثوير الطاقات وحشد القوى وحث النفوس وبذل الإمكانيات في معركة النهوض والإصلاح. بل نقول ونكرر القول: إن الصادق في نهضة أمته ولو لم يكن مؤمنا بالإسلام، لو نظر في البدائل لانتهى إلى أن الإسلام هو السبيل الوحيد، حتى لمن كانت غايته: الدنيا وحدها دون الآخرة. فحتى بالمنطق المادي النفعي: من كان

صادقا في نهضة هذه الأمة وهذه البلاد لن يجد منهجا أقدر على تثويرها وإنهاضها إلا الإسلام.

لأن الإسلام إنقاذ للإنسانية وحرب على الظلم والفساد

لا يقتصر الخير الذي يحمله الإسلام على أهله وحدهم، وإنما المسلمون مكلفون بإنقاذ الناس، وبمحاربة الظلم والفساد ما استطاعوا، حتى إن كان هذا الظلم والفساد يصيب غيرهم من الناس!

ويتميز الإسلام عن غيره بأن هذا التصور العالمي لرسالته كان من أصوله الأولى الأصيلة في وقت الاستضعاف، ولم يكن ـ كغيره من الأديان والمناهج والحركات ـ طفرة ظهرت بعد التوسع والنمو العالمي، لقد جاء محمد ﷺ بهذا منذ اللحظات الأولى، ونطق بذلك وهو مستضعف في مكة، ففي القرآن المكي نزل قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [سبأ: ٢٨]. وقد بدأ النبي ﷺ في مراسلة الملوك بمجرد أن وقَّع اتفاقية هدنة مع مكة، أي قبل أن تنتهي المعركة الداخلية على الحجاز، وقبل أن تستتبّ له جزيرة العرب.

كذلك يتميز الإسلام عن غيره بأن شريعته محفوظة، ونصوصها مقدسة، لم يضعها ملك في لحظة انتصاره ليقنن بها وضعه المنتصر ولا ليجعل رغباته دستورا ولا ليمهد بها لنظام الهيمنة والعلو في الأرض. وإنما شريعته ربانية نزلت من السماء، وخُتِمَتْ الشريعة وانقطع وحيها والمسلمون لم يغادروا جزيرة العرب، فليس فيها شبهة أنها وُضِعت بعد التمكن والسيادة، كما قد وُضِعت مواثيق البغي والظلم والطغيان، إذ وضعها المنتصرون بعد انتصاراتهم في الحرب العالمية الأولى ثم الثانية.

ومن ثَمَّ فإن المسلمين حين ينطلقون لرفع الظلم ومكافحة الفساد في هذا العالم فإنهم إنما يفعلون ذلك تنفيذا لدينهم ورغبة في الآخرة، لا بحثا عن مصالح الهيمنة في الدنيا والعلو في الأرض، وأن يكونوا هم الطواغيت

القادمين بعد إزالة الطواغيت القائمين! وهم لا يغضون الطرف عن الظلم والفساد إن كان هذا في صالح أغراضهم الدنيوية النفعية كما قد صنعت كل الإمبراطوريات الأرضية التي كانت تظلم وترضى بظلم حلفائها وتسكت عن الظلم الذي تنتفع به ولا تبالي بالظلم الذي يقع إن كان لا يمسها. لم يكن المسلمون كذلك؛ إن شعورهم أنهم مسؤولون أمام اللّه عن إنقاذ الناس يجعل حركتهم حركة في سبيل الدين ورجاء الدار الآخرة. وهو الفارق العظيم بين المبادئ والأغراض، وبين الدين والمنفعة!

يمكن تقريب هذه الصورة لو تخيلنا حقا أن الدول الغربية، بما فيها الإنجليز ثم الأمريكان، حين أخذوا زمام القوة العالمية كانوا مؤمنين حقا بالمواثيق التي وضعوها لحقوق الإنسان والمرأة والأسرى والطفل... إلخ! ثم تعاملوا مع هذه النصوص تعاملهم مع الدين، وأخرجوا جيوشهم على قدر طاقتهم لإنقاذ كل مستضعف مظلوم. لو كانوا قد فعلوا ذلك حقا لكان العالم في شأن آخر، ولكنهم تعاملوا مع سائر هذه المبادئ والمواثيق تعاملهم مع أصنام الجاهلية: إن كانت في صالح أغراضهم قدسوها وعبدوها، وإن خالفت أغراضهم ومصالحهم أكلوها وشربوها!

ليس الإسلام ولا المسلمون كذلك، وذلك أن شريعتهم لم يكتبوها هم في لحظة تفوقهم، ولم تُكتب لشرعنة هيمنتهم، إنما أنزلها اللّه، وإنما هي دين. فما دام المسلمون مؤمنين بدينهم، فهم ينفذونه بروح الفداء والتضحية والاستشهاد، لا بروح المنفعة والغرض والهيمنة.

ثم إن طبيعة الإسلام، ونصوصه الكثيرة الغزيرة تجعلنا أرحم الناس بالناس، وتجعلنا ننفعل للمظلومين والمقهورين وإن لم يكونوا من ديننا، وقد شهد لنا غيرنا بأن «التاريخ لم يعرف فاتحين متسامحين مثل العرب ولا دينا مثل دينهم»[1].

هذا من جهة الأصول والكليات..

---

(١) جوستاف لوبون، حضارة العرب، ص٦٠٥.

فإذا دخلنا في الفروع والتفاصيل والجزئيات، فسنرى أنفسنا أمام ثلاثة أمور فارقة يتميز بها الإسلام عن غيره من المناهج والأديان:

الأول: كثرة الأحكام والتفاصيل التي تسد أبواب المظالم في الجزئيات، كتحريم الربا الذي يجعل المال دولة بين الأغنياء ويجعله وسيلة قهر للفقراء، وتحريم الاحتكار، وتحريم أنواع البيوع التي فيها الغش والغرر والخداع، كذلك: ضبط شؤون المواريث وحقوق النساء والرجال بما يسد سلب القوي لحقوق الضعفاء، وضبط الحقوق في الزواج والطلاق وسائر أشكال المعاملات.. وكل هذه الأبواب جاءت الشريعة بما يسد منافذ الظلم فيها، وتبقى اجتهادات الفقهاء في تفاصيلها لتحري سد منافذ الظلم بما يستجد من الحوادث والنوازل والأوضاع. وسنأتي لاحقا إن شاء اللّه إلى أنواع من الأحكام التي شرعها الإسلام والتي تجعل المسلم بطبيعته، وتجعل المجتمع المسلم بطبيعته، مقاوما للظلم والفساد.

الثاني: كل هذه الأحكام محاطة بقداسة الدين وهيبته وجلالته في النفوس، فهي ليست مجرد قوانين تفرضها الدولة فيسعى الناس في التهرب منها إن ضعفت قبضة الدولة أو غابت رقابتها، إنما هي دين يتعبد المرء به لربه ويستشعر فيه رقابته، وهذا مما يضيق إلى الحد الأدنى شهوة النفوس في التظالم والتلاعب. ويزيد إلى الحد الأقصى من مقاومة هذا الظلم والتلاعب، إذ يندر أن ينهض أحد لمقاومة مخالفة القانون الذي فرضته الدولة، بينما في الإسلام سيكثر الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، لأنهم لا يرون مخالفة هذه الأحكام مجرد مخالفة للدولة، بل هي مخالفة لأمر اللّه وعصيان له. وفوق ذلك فإن قداسة الدين توفر وقتا عظيما ومجهودا ضخما؛ فعلى سبيل المثال: قد لا يستطيع أغلب الناس استيعاب ضرر الربا والخطر العظيم الذي تمثله البنوك والمصارف على أموال الشعوب المستضعفة، وكثير منهم تغريه الفائدة الثابتة بإيداع أمواله، فلو تصورنا أنفسنا أمام مجتمع فشا فيه الربا، وأراد رجال الاقتصاد فيه تحذير الناس من هذا، فالواقع أن جيشا من الاقتصاديين الماهرين في الشرح والإقناع سيكون أقل ثمرة ونتيجة بكثير من جيش من الدعاة والصالحين

يدخلون إلى الناس من مدخل الدين ويشرحون لهم حرمة الربا وما جاء فيه من الوعيد.

الثالث: أن هذه الأحكام الشرعية قد رسخت في بلادنا وديارنا قرونا طويلة، وتحولت في أحيان كثيرة إلى ثقافة عميقة تجذرت في الأذهان والضمائر، وتُرجمت إلى أمثال شعبية ومقولات شائعة، وأنتجت بنية اجتماعية متماسكة. وسائر هذه الأمور تجعل قدرة المجتمع الإسلامي وأفراده على الانفعال بالإسلام والاستجابة له والانطلاق لإنقاذ العالم أمرًا هو أسهل بكثير جدا جدا من محاولة إنتاج مجتمع منفعل مع المظالم والمفاسد متوثب لمكافحتها، بغير هذه الشروط المتوفرة في المجتمع الإسلامي، فإن ذلك يحتاج أحقابا طويلة وأجيالا عديدة.

والخلاصة:

ما من منهج أحسن ولا أصلح من الإسلام لنعتمده ونعتنقه ونتعلق به في إصلاح واقعنا ونهضة أمتنا؛ فهو:

١. سبيل النجاة في الآخرة، وتلك حياتنا المديدة الخالدة التي لا بد من إصلاحها ولو خسرنا الدنيا، ولو أخفقنا في بلوغ منانا فيها.

٢. المنهج الأمثل الأشمل الأكمل الأصلح لهذه الدنيا، فإنه منهج اللّه الذي خلق العباد، وهو أعظم تجربة بشرية ناجحة في تاريخ الدنيا.

٣. المنهج الأنسب لقومنا والأوفق لطبعهم ونفوسهم وتاريخهم، به خرجنا من عصر الظلمات والضياع، ولما انسلخنا منه دخلنا في التيه والضياع كرة أخرى، ولم ننتفع بمنهج آخر بل زدنا بالمناهج الأخرى تعسا ورهقا.

٤. المنهج القادر على تثوير الطاقات وإخراج المكنونات وتفعيل المجهود، فلا منهج أنسب منه ولا أصلح منه لقوم سيخوضون معركة نهضة وتحرر ونمو.

٥. المنهج الذي يجند أتباعه ليكونوا أرحم الناس بالناس، ويجعل منهم جنودا في معركة إنقاذ الناس من الشر والظلم والفساد.



منهج الإسلام

ذكرنا أن منهج الإسلام هو الأكمل والأشمل والأمثل لإصلاح حياة الناس، وهو الأمر الذي سنحاول بيانه في هذا الفصل، وسنقتصر من ذلك على الحديث عن النظام السياسي وحده، فهو الأمر الذي نعني به في هذا الكتاب؛ إذ هو أهم هذه الموضوعات وأخطرها وأعظمها أثرا في واقعنا المعاصر، وهو الموضوع الذي فقدناه بالكلية منذ زالت الخلافة الإسلامية نهائيا قبل مائة عام من الآن، وهو الموضوع الذي اشتدت فيه فتنة المسلمين في هذا العصر مع الحضور الطاغي والمهيمن للحضارة الغربية ونظامها الليبرالي، حتى ظن كثير من الناس أنها حضارة الحرية والتحرر في مقابل نظامنا الإسلامي الذي ظنوه حضارة استبداد وطغيان، وهذه الصورة الموغلة في الخطأ تسببت في تشويه كثير من الحقائق، وفي ضلال كثير من الناس.

سنبدأ الآن في بعض التمهيدات والمقدمات التي يلزم استيعابها، كما يلزم استصحابها في سائر هذا الفصل:

(١)

لكي نضع أيدينا على المشكلة، فينبغي أن يعلم القارئ أن المعضلة التاريخية القديمة والمستمرة في النظام السياسي هي معضلة الأمن والحرية؛ لقد شهد التاريخ الإنساني العديد من أشكال النظم السياسية، ولكنها كانت تتراوح بين هاتين الأزمتيْن؛ فالنظام الطغياني الاستبدادي يوفر للمجتمع

الأمن والاستقرار لكنه يسلبهم الحرية ويسلبهم معها صفات العزة والكرامة والنخوة. وفي المقابل فإن النظام الذي يمنح الحرية ويحرسها ويحافظ عليها تسوده الهشاشة وتكثر فيه الاضطرابات والجريمة ويقل فيه الاستقرار. ولذلك كم تحيرت عقول الفلاسفة والحكماء في إيجاد النظام الذي يجمع بين الأمن والحرية! فمنهم من قدم أفكارا أو محاولات، ومنهم من انتهى أمره بالانحياز إلى أحدهما: النظام الأمني وإن خسر الناس الحرية، أو النظام الحر وإن خسر الناس الأمن!

تزداد هذه المعضلة قوة وتعقدا كلما اتسع حجم الدولة أو حجم الإمبراطورية، فكلما اتسعت وامتدت أرجاؤها اشتد ظهور النظام القوي المستبد القاهر، وبات ظاهرًا أنه لا يمكن أن يصلح نظام غيره، واختفى ما في النظام من معالم الحرية والمشاركة والمشاورة. وعلى هذا النمط قامت الحضارات الكبرى المشهورة عبر التاريخ؛ كانت حضارات طغيانية قاهرة للإنسان والإنسانية، ولكن الاستقرار والأمن الذي وفَّرَتْهُ هو ما صنع المناخ والبيئة التي أثمرت العلوم والمعارف والفنون والصروح المعمارية التي لا تزال قائمة.

وأما كلما صغر حجم الدولة أو كانت مجرد مدينة فيمكن أن يظهر فيها الحكم المعتمد على المشاورة والمشاركة والاختيار والمداولة، فيشعر الناس فيها بأنفسهم وإنسانيتهم، غير أن هذا النمط ما يلبث أن ينهار ويُعصف به إذا وقعت نزاعات داخلية لم تستطع استيعابَه أساليبُ المشاورة والمشاركة، أو إذا جاءه غزو خارجي بجيش قوي، فحينها لا ينفع الناسَ ما كانوا فيه من الحرية والمشاورة والمشاركة.

قد يظن كثير من الناس أن هذه المشكلة قد حُلَّت في الحضارة الغربية المعاصرة، التي وفرت نظاما يجمع بين الحرية والأمن، ففيها الاستقرار والأمن دون نظام استبدادي طغياني، وفيها الشعور بالحرية والقدرة على المشاركة السياسية دون تخوف من تهديد خارجي أو من انقلاب داخلي. هذا في الواقع وهم نابع من خطأ في قراءة النظام الغربي الديمقراطي

المعاصر، وفي فهمه. كما هو نابع أيضا من تعميم لحظةٍ تاريخية استثنائية لا تمثل شيئا كثيرا في عمر الأمم. وسنأتي في سياق كلامنا بما يوضح هذا الأمر.

لكن القصد الآن أن يدخل القارئ معنا في فهم نظام الإسلام السياسي، وهو مستحضر ومستوعب للمعضلة القديمة المقيمة الدائمة في باب السياسة، وهي معضلة الأمن والحرية.

(٢)

اختلف معنى كلمة «السياسة» عبر الزمن، ولكن أقرب المعاني الصحيحة إليها هي: حسن العناية والرعاية، وأصلها في اللغة العربية من فِعْل: سَاسَ، فيُقال: ساسَ الحصان إذا أحسن رعايته والعناية به وترويضه. غير أنها صارت ملتصقة بمعنى الحكم والدولة، وتصريف أمور الناس.

وقد تأثرت الكلمة بما شاب هذه الأمور من القبائح، حتى صار معنى الكلمة في ذهن كثير من الناس رديفا ومناظرا لمعاني: الغش والخداع والغدر والطمع ونحوها. وهو الأمر الذي جعل بعض العلمانيين يزعمون أنه «لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين»، ويتوسلون إلى ذلك بأن الدين مُقَدَّس نقيٌّ طاهرٌ صفيٌّ، وأن السياسة مُدَنَّسَةٌ مُعَكَّرةٌ مُغَبَّرَةٌ.

وهذا أول الخطأ؛ فإن السياسة هي مهنة الأنبياء، وقد كان في الأنبياء ملوكٌ ووزراء، مثل يوسف وداود وسليمان عليهم السلام، وقد ذكر رسول الله ﷺ هذا في قوله: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي»[1]، ثم كان نبينا ﷺ هو القدوة والأسوة في هذا، فقد كان نبيا رسولا وزعيما سياسيا وقائدا حربيا ومُشَرِّعًا، وبالخلاصة: كان جامعا لخصال القائد كلها.

فمبدأ السياسة عند المسلمين ليس كما صار معروفا ومشتهرا ومتداولا

---

(١) البخاري (٣٢٦٨)، مسلم (١٨٤٢).

من أنها خالية من الدين والمبادئ والقيم، بل السياسة عند المسلمين وكما يفهمونها من القرآن والسنة وسيرة النبي ﷺ أنها: فن رعاية مصالح المسلمين، بما يُصلحهم في الدنيا وفي الآخرة أيضا. فالسياسة إذن هي «خلافة النبوة»، أي هي الاستمرار في أداء مهمة النبي ﷺ بعد رحيله إلى الرفيق الأعلى.

ولذلك يعرف علماء المسلمين المهمة التي يقوم بها الساسة المسلمون على هذا النحو، قال الماوردي: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[١]، وقال الجويني: «الإمامة رياسة تامة، وزعامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين و الدنيا»[٢]، وقال ابن خلدون: «هي حمل الكافة علي مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبار بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[٣].

(٣)

اصطلح المعاصرون على تقسيم مجال السياسة إلى ثلاثة فروع كبرى، هي:

١. **النظرية السياسية**: التي تمثل المبدأ والقاعدة والفكرة والرؤية والعقيدة التي تهيمن على أصحاب الحكم، وتفسر الحياة في أذهانهم، فمما لا ريب فيه، أن الذي يرى الحياة مادة ولا إله فيها، سيخالف في طريقة تفكيره وسلوكه من يؤمن باللّه وبالآخرة وبأن الحياة ليست مجرد المادة. فذلك كله فارقٌ في طبيعة النظام السياسي.

٢. **النظم السياسية**: بقدر ما بين الأفكار والعقائد من التفاوت

(١) الأحكام السلطانية، ص٥.

(٢) الغياثي، ص١٥.

(٣) تاريخ ابن خلدون، ١/١٩٠.

والتمايز سينتج عنها نُظُمٌ سياسية متفاوتة ومتمايزة، ولا يمكن فهم نظام سياسي إذا لم نعرف فكرته وعقيدته وكيف ينظر إلى الحياة ويفسرها. فالنظام منبثق من العقيدة والرؤية والفكرة، فهو الذي يحدد كيف تكون العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وما الحقوق والواجبات التي لكل منهما، وما الطريقة المثلى في أساليب الإدارة والاقتصاد، وأشكال الاجتماع والثقافة وحتى الفنون... إلخ! ومن ذلك أيضا: كيف ستكون العلاقات بين هذا النظام وبين غيره من النظم، وهو ما بات يُعرف باسم «العلاقات الدولية».

٣. العلاقات الدولية: كانت العلاقات الدولية جزءا من النظام السياسي، لكنها تضخمت حتى صارت العلاقات الدولية قسمًا وحدها في العقود الأخيرة، وذلك لكثرة ما طرأ في الواقع من اتساع هيمنة الدول ونفوذها، حتى صارت الأرض كلها تحت نفوذ الدولة، بخلاف الحال قديما حيث كانت السلطة تسيطر على العاصمة والمدن الكبرى أساسا ثم تخف قبضتها تدريجيا على الأنحاء. كذلك فإن الحال قديما لم تكن فيه قوة مهيمنة على سائر دول العالم كما هو الآن، ولا كان في العالم نظام عالمي ومؤسسات دولية ونحو ذلك. لقد كان الحكم قديما ثمرة ونتاجا لتفاعلات أهل البلد وصراعاتهم، أما الآن فصار الأمر أكثر تعقيدا، إذ صارت القوة الدولية تستطيع فرض حاكم على بلد ما، وإسناده بالأموال والقوات، وربما نزلت بجيوشها لحمايته تجاه ثورة قامت عليه، أو لإزالته وتنصيب غيره. ولهذا يقال: صارت «الدولة» موضوعا من موضوعات «العلاقات الدولية».

وبهذا المفهوم، ذي الثلاثة أقسام، سيكون حديثنا عن السياسة في هذا الكتاب. غير أني سأستعمل بدلا من كلمة «النظرية السياسية الإسلامية» كلمات أخرى مثل: الرؤية السياسية الإسلامية، أو العقيدة أو التصور السياسي أو نحو ذلك، لأن كلمة «النظرية» صارت تحمل معنى أنها «وجهة نظر» لا أنها فكرة وعقيدة وتصور ورؤية كما هو المقصود.

(٤)

ما من أحد يحمل مشروعا للتغيير أو الإصلاح إلا وهو مضطر أن يبدأ من واقعه، فإنه ما من مصلح استطاع أن ينفكَّ عن واقعه ولا أن يبدأ من الفراغ أو من الصفر، بل هو مُثْقَلٌ بأثقال واقعه، ومستفيدٌ من مزاياه، وهو في سائر حركته نحو الإصلاح الذي ينشده فإنما يأخذ من واقعه لمشروعه، ويعاني مضايقاته، ويتصرف في اضطراراته، ويوازن بين المصالح والمفاسد حتى يبلغ ما يريد.

فهو حتما، متدرج، مثابر، متحملٌ لبعض ما يكره، صابر على بعض ما لا يرضى، ساكتٌ على بعض ما يغضبه رجاء أن ينجز الأهم فالمهم. وهو من جهة أخرى مستفيدٌ من مزايا واقعه التي وُجِد فيها حتى لو أنه يدعو ويعمل على تغييرها وإصلاحها.

ولربما مات قبل أن يرى اكتمال ما يريد، لكنه قد خط خطوطا وحفر طريقا ومهَّدَ سبيلا.

وفي المقابل، فلم يستطع المثاليون، المتعلقون بالأحلام، المستعلنون برفض الواقع، المتعالون على السنن، أن ينجزوا التغيير في واقع الحياة أبدا.. بل انتهى أمرهم إلى إخفاق ذريع شنيع، أو إلى انزواء وانكفاء مريع. وكثيرا ما كانوا وقودا يستفيد منه العمليون في خططهم، حتى لو كان هؤلاء العمليون: أعداؤهم! فالمثالي الحالم، والذي يسمى بالجذري أو الراديكالي، كثيرا ما استعمله أعداؤه في مصالحهم ولأغراضهم، وهو لا يشعر ولا يدري.

(٥)

مهما كُتِب ونُظِّر وقُعِّد في باب الموازنة بين المصالح والمفاسد، فإنها في واقع الحياة تعتمد على حكمة العاملين وقوة فهمهم للسنن وحسن بصيرتهم في تقدير المآلات. وغاية ما يُرجى من الحديث النظري في هذا الباب إنما هو رسم للخطوط العامة والقواعد العريضة وتوضيح للأهداف والغايات، فهو كالهداية والإرشاد.

ولقد وُضِع باب المصالح والمفاسد، وأفاض العلماء في الموازنة بينها لا لتقييد العاملين وتعطيلهم والقعود بهم، بل لإعانتهم وتسديدهم وتبصيرهم.

ولئن كانت الموازنة بين المصالح والمفاسد ضرورة للعاملين لا مناص منها، فإن الخطورة فيه تأتي من أمريْن متعاكسين، كلاهما طرفان:

١. أن يكون هذا الباب مدخلا لاتباع الهوى والرغبة، والانفلات من الشرع وأحكامه، وطلب مصلحة النفس والحزب والجماعة والحركة دون مصلحة البلد والأمة، ونحو ذلك من الأغراض التي تُعَظَّم فيها من المفاسد والمصالح أو يُهَوَّن منها بحسب الهوى!

٢. أن يُستعمل باب الموازنات هذا لتثبيط العاملين والقعود بهم، فإذا لم تكن المصلحة عظيمة متحققة والمفسدة قليلة متوهمة رضي العاملون بالهون والدون، ونكصوا عن طلب المعالي وتحقيق الغايات، ونكثوا عن طريق البذل والتضحية، وتفننوا في تأجيل المعارك المحتومة.

إن الموازنة بين المصالح والمفاسد هو عدة العاملين في سيرهم إلى اللّه وإلى نصرة هذا الدين ورفع لوائه ورايته، فهو يُبَصِّرهم بالسنن والطبائع وأحكام الضرورة والاضطرار، لا أنه يعيقهم ويثبطهم، ولا أنه يمنحهم المبررات لاتباع هواهم.

(٦)

من أشد وأخطر ما عانته الأمة الإسلامية، لا سيما في هذا القرن الأخير، إبعاد العلماء والفقهاء عن أبواب القضاء بعد إلغاء القضاء الشرعي، وقد سبق ذلك إبعادهم عن أبواب السياسة بعد أن صارت الأنظمة القائمة تابعة للاحتلال، فلم يكن العالِم فيها إلا زينة، ولم يكن مستشارا حقيقيا، هذا فضلا عن الأنظمة التي عادت الدين وأهله على الجملة، ولم تبق عليهم إلا لضرورات الشكل أمام الجماهير المسلمة، أو لضرورات التوظيف وشرعنة رغبات الحاكم.

وكان من آثار هذا، فيما يهمنا الآن، أن تراجعت حركة الاجتهاد في الفقه السياسي، وقلَّ إلى الغاية وجود العلماء الذين يفهمون شأن السياسة وأحوالها، ويستطيعون أن يجتهدوا في مسائلها وأبوابها، وأن يدركوا مآلات الأمور إذا أبصروا صدورها.

لئن كان المجتهد في الفقه يحتاج إلى علم بالشرع وعلم بالواقع، فإن المجتهد في باب السياسة الشرعية يحتاج فوق ذلك إلى إدراك الفوارق بين نموذج الحكم الإسلامي وبين نموذج الحكم المعاصر على مستوى التنظير وعلى مستوى التطبيق التاريخي والواقعي. وهو أمر يحتاج إلى علم بالتاريخ والاجتماع وأبواب من الأمور التي تغيرت وتبدلت صورتها وأشكالها. وهذه الأمور يتعذر تحصيلها في الأوطان التي يحكمها الاستبداد وينشر فيها التخلف العلمي.

ومن شأن هذا أن يقع الخلاف الكثير والواسع أحيانا بين مكونات وأطياف العمل السياسي الإسلامي، فالخلاف قد يحدث في الاجتهاد نفسه، وقد يحدث في تنزيل هذا الاجتهاد على الواقع، وقد يحدث في كليهما.

كذلك فإن التطبيق العملي لهذا الاجتهاد قد يتناوله الزلل والخطأ، وقد يحتف بالإكراهات والاضطرارات والموازنات الكثيرة.

والعبرة تكون بمجمل أحوال العاملين، ويجب أن تتسع الصدور لمن دلَّت مجمل أحواله على الرغبة الصادقة لخدمة الإسلام والمسلمين، مهما وقع الخلاف بيننا في التأصيل أو في التنزيل أو في التطبيق.

وما نقدمه في هذا الكتاب هو خلاصة ما أدانا إليه اجتهادُنا، فما كان من توفيق فمن اللّه وحده وبفضله، وما كان من خلل أو خطأ أو نسيان فمن نفسي ومن الشيطان!

وبعد هذه المقدمات الستة الصغيرة التي ينبغي استيعابها، واستصحابها، نبدأ في محاولة شرح منهج الإسلام في باب السياسة، فباللّه التوفيق.

العقيدة التحريرية الكبرى

إن الأصل الأول الكبير الذي قام عليه الإسلام هو شهادة أن «لا إلٰه إلا اللّه»، ومن هذا الأصل الكبير تتفرع سائر الأصول والفروع التي تمثل نظام الإسلام في واقع الحياة، إن هذه الكلمة «لا إلٰه إلا اللّه» هي صلب الرؤية السياسية الإسلامية.

وأهم الآثار التي تنبني على ذلك، والتي تحدد أصول الرؤية والتصور السياسي الإسلامي، هو أن هذا التوحيد وهذه الكلمة «لا إلٰه إلا اللّه» تحسم القضايا الكبرى، والإشكاليات المعضلة التي اختلفت فيها النظريات السياسية الوضعية، وذلك لوضوح التصور العام والقيم الأساسية والأهداف النهائية وطبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية.

ومن أهم هذه القضايا الكبرى:

(١)

أن الناس سواسية، فجميعهم من خلق اللّه، وجميعهم من نسل آدم عليه السلام، كما قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]. فلا فضل لأحدهم على الآخر في أصل الخلقة، وليس بينهم مراتب ولا درجات ولا طبقات متفاوته، كما قال ﷺ: «أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب»[(١)].

وبهذا، ضرب الإسلام الخرافات التي سادت في الناس دهورا عديدة، وبُنِيَت عليها قواعد الطغيان أزمنة مديدة، تلك التي تزعم أن هذا الحاكم أو هذه الأسرة أو تلك الطبقة، من نوع مختلف ودرجة أعلى ورتبة رفيعة، مما جعل الحاكم وأسرته وطبقته آلهة أو شبه آلهة أو منحدرين من نسل الآلهة.

---

(١) حديث صحيح رواه أحمد (٢٣٥٣٦) والطبراني في المعجم الكبير (١٤٤٤٤).

فلا خلاف في الإسلام على أن الحاكم بشرٌ، وأنه وكيلٌ عن الأمة في هذا المنصب، وأنه يصيب ويخطئ، وأن من حق الأمة اختياره وتنصيبه، ومن حقها مراقبته ومحاسبته، ومن حقها خلعه وعزله أيضا.

(٢)

أن اللّه اختص نفسه وحده بالأمر كما أنه وحده صاحب الخلق، قال تعالى ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فليس لأحد أن يأمر أحدًا، ولا على أحدٍ أن يخضع لأحدٍ، إلا بما يأمر اللّه. فاللّه هو المنفرد بالسيادة، والمنفرد بالتشريع، وشرعه هو المرجعية العليا الحاكمة، وهي التي يخضع لها الحاكم والمحكوم معًا، وما الحاكم إلا منفذ للشريعة وملتزمٌ بها.

ومعنى السيادة: المرجعية العليا، والجهة التي تملك السيادة هي الجهة التي لا تُسْأَل عما تفعل، ولذا يقال: «نحن دولة ذات سيادة» بمعنى: ليس لأحد أن يتدخل في شؤوننا ولا أن يحاسبنا عما نفعل داخل دولتنا ولا أن يفرض علينا كيف نتصرف في أمورنا. فالسيادة هي حق التصرف المطلق في المِلْكِيّة، والسيِّد هو الذي لا يسأله أحدٌ ولا يحاسبه أحدٌ عما يفعل فيما يملك.

ومن أبرز حقوق السيادة ومظاهرها: حق التشريع! فالدولة ذات السيادة، والجهة التي تملك السيادة هي التي تضع الشرائع والقوانين التي تدير بها وتصرف بها شؤون الناس الذين تحكمهم، فإذا كان فوقها من يحاسبها أو من يفرض عليها نوعا من القوانين فلم تعد ذات سيادة على الحقيقة، وترجع السيادة لمن يكون صاحب اليد العليا، ومن لا يُسأل عما يفعل، ومن لا يملك أحد أن يحاسبه! ولهذا فالسيادة قرينة القوة. ولا يمكن أن يكون الضعيف سيّدًا ولا متمتعا بالسيادة!

وقد لا ينتبه كثير من الناس إلى أن حق التشريع هذا هو أعظم الحقوق وأخطرها وأبعدها أثرا في حياة الناس؛ فإن الشخص ـ أو الهيئة ـ الذي يملك السيادة ويملك حق وضع القوانين فإنه يتحكم في حياة الناس

وأرواحهم وأموالهم وأعراضهم وحتى عقولهم وثقافتهم، فهو الذي ينصب معيار الحق والباطل، والصواب والخطأ، فالمباح هو ما أباحه، والمحظور هو ما حظره، والنظام هو ما قرره ورتبه، فهو الذي يحدد الحقوق والواجبات، فيعطي بذلك نفسه ما يشاء ويمنع الناس مما يشاء، وقد قيل بحق: القانون ما هو إلا تعبير عن رغبات الأقوياء[١]!

وبذلك يفارق الإسلام سائر المناهج الوضعية في أن القوانين والشرائع التي تهيمن على المجتمع، لم تكن من وضع الحاكم، ولا من إنتاج النخبة الحاكمة، ولم تكن وثيقةً كتبها المنتصر في لحظة انتصاره وغلبته، بل هي شريعة اللّه التي أنزلها لصالح الجميع، فاللّه لا يحابي أحدًا من خلقه، وهي شريعة مقدسة لا تتبدل ولا تتغير وفق أهواء البشر ورغباتهم، وهي شريعة ربانية كاملة محكمة ليس فيها نقص البشر وقصورهم.

ثم إنها بعد ذلك شريعة واضحة منزلة يعلمها الجميع، ويتعلمها الجميع، ويخضع لها الجميع. وليست شريعة غامضة أو مجهولة أو يحتكر تفسيرها نخبة من الكهنة والأحبار والرهبان والخبراء، فيستطيعون أن يتلاعبوا بها، فيزيدوا فيها وينقصوا كما يشاءون أو كما يشاء الحاكم.

إن كل محاولة للطغيان على البشر تبدأ منذ اللحظة التي يتغلب فيها أحدهم، فيكتب في لحظة نصره الوثائق والقوانين التي يحكم بها الناس، ليتحول انتصاره إلى حالة شرعية وتتحول مقاومته إلى حالة خروج عن الشرعية تستوجب العقوبة.

هذا الطغيان على الناس يراه الإسلام «عبودية لغير اللّه»، ويعتبر

---

(١) يجب الانتباه إلى أن «سيادة القانون» كما هو مستخدم في الخطاب المعاصر لا تساوي سيادة الشريعة، حتى بالمنطق القانوني الدولتي، يقول الخبير القانوني المعروف د. توفيق الشاوي: «الشريعة ملزمة للجميع: سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء، وهي تغل يد الحاكم والمشرع عن سنّ قوانين ظالمة، بينما سيادة القانون مُلْزِمة لسلطة التنفيذ فقط، ويبقى الباب مفتوحا لإصدار قوانين وضعية تسمح بالاستبداد والطغيان. انظر: سيادة الشريعة الإسلامية، ص١٤.

المسلمون أن مهمتهم إنقاذ الناس من هذه العبودية ومن هذا الطغيان، ومن هذا التحكم في حقوقهم وواجباتهم، ومن هذه السيطرة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وسائر أحوالهم.

وقد أوجز هذا سيدُنا ربعي بن عامر وهو يخاطب رستم، فجعل رسالة الإسلام في هذه الجمل الثلاث، قال: اللّه ابتعثنا لنخرج العباد من «عبادة العباد» إلى عبادة اللّه رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جَوْرِ الأديان إلى عدل الإسلام(١).

لقد فهم سيدنا ربعي أن الإسلام ليس حربا على الأوثان فحسب، وإنما الأوثان مظهرٌ من مظاهر تحكم البشر في البشر، وتعبيد البشر للبشر، وأنها صورة نظام يستفيد منه المتنفذون، وقد يوجد النظامُ الذي يستعبد البشر من غير أن توجد فيه مظاهر الأصنام. لقد كان ربعي بن عامر يحاور بكلامه هذا القائد العام لجيوش الفرس، وما كان الفرس يعبدون الأوثان، ولكنهم كانوا يستعبدون البشر!

وقد امتلأ القرآن الكريم بتوضيح هذا الأصل، أن اللّه وحده هو صاحب التشريع، وأن حق التشريع ليس لأحد من البشر، ولا يجوز لأحد من البشر أن يضع للناس شرعا من عنده أو شرعا مخالفا لما جاء من عند اللّه. قال تعالى:

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ﴾ [المائدة: ٤٨].

---

(١) تاريخ الطبري، ٢/٤٠١.

﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠].

﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ﴾ [الشورى: ٢١].

والآيات في ذلك كثيرة..

وخلاصة القول هنا أن الإسلام نزع السيادة وحق التشريع من البشر، وجعله للّه وحده، فالحاكم في الإسلام هو سلطة تنفيذ، تنفيذ الشريعة التي لم يضعها هو ولا يملك أن يغير فيها ولا أن يبدل، فضلا عن أن يخرج عليها أو ينبذها.

(٣)

أن الأمة لها حق التنصيب والتولية للأمير، وحق المراقبة والتقويم والمحاسبة، ولها حق المقاومة والخروج والعزل أيضا.

فإنه إذا كان الحاكم بشرا من البشر، لا هو إلٰه ولا شبه إلٰه ولا سليل الآلهة..

ثم إذا كان الحاكم قد نُزِع منه حق التشريع، وليس هو إلا منفذا لشريعة اللّه التي أنزلها، ولا يملك هو تبديلها ولا تغييرها، كما لا يجوز له الخروج عنها والانخلاع منها..

إذا كان ذلك كذلك، فإن اللّه أعطى لهذه الأمة وهذه الرعية حقها في تولية هذا الأمير، وفي مراقبته وتقويمه ونصحه، وفي الخروج عليه وعزله أيضا.

ومن العجيب اللافت للنظر أن أول من نصَّ على هذا الحق كان هو أول حاكم في تاريخ الإسلام، أبو بكر الصديق ﷺ، وفي أول خطبة خطبها بعد مبايعته، أي أنها خطبة الخلافة، وفيها يقول:

«وُلِّيت عليكم، ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأتُ

فقوِّموني، أطيعوني ما أطعت اللّه ورسوله، فإن عصيتُ اللّه ورسوله فلا طاعة لي عليكم».

إن هذه المعاني كانت في ذلك الوقت بمثابة الزلزال الفكري والسياسي، حيث يحكم القياصرة والأكاسرة والأباطرة بالحق المطلق، فلا هم يرون أنهم من الناس ومثل الناس، ولا الناس يرون أنهم منهم ومثلهم! ولا أحد فيهم ينتظر من الرعية أن تقيِّمه فضلا عن أن تُقَوِّمَه! ولا الرعية نفسها ترى أن لها ذلك! فضلا عن أن يفكر الإمبراطور في أن يمنح الناس فرصة الخروج عليه إن هو خرج عن القانون كما قالها أبو بكر!!

وتلك مزية خاصة بالإسلام وتاريخه، فلم تكن الحقوق في تاريخ الإسلام انتزاعًا انتزعته الأمة والشعوب بعد كفاح طويل وحروب مريرة وثورات دموية وخراب كثير، بل كانت شريعة نزلت من السماء، حددت الحقوق والواجبات، فخضع لها الحاكم والمحكوم!

وفي قوله: وُلِّيت عليكم: دلالة إلى أن الحاكم في الإسلام يحكم بتولية الأمة له، لا بنصٍّ مقدَّسٍ، ولا بأحقية الوراثة والنسب والدم، ولا بغيرها من الطرق التي تُقْهَر بها الأمم.

وقد فرَّق أبو بكر بين نوعيْن من الانحراف، وتلك تفرقة دقيقة عظيمة تُظْهِر عبقرية هذا الرجل وتقواه، فقد فرَّق بين الخطأ والقصور الذي يقع من الحاكم وهو يجتهد لتنفيذ الشريعة ورعاية المصلحة، وبين الخطأ الذي هو خروج عن الشريعة وانخلاع منها، فقال في النوع الأول: «إن أحسنتُ فأعينوني وإن أسأت فقوموني»، ولكنه قال في النوع الثاني: «أطيعوني ما أطعت اللّه ورسوله، فإن عصيت اللّه ورسوله فلا طاعة لي عليكم»!

لقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية بالآيات والأحاديث التي حرضت الأمة وأمرتها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبنصح الحاكم ومجابهته، بل حتى بالخروج عليه وقتاله إذا لم يكن بدٌّ من ذلك، ومن العجيب المثير للدهشة حقا أن يُعْطَى لقب «سيد الشهداء» لرجليْن؛ رجلٌ قُتِل في جهاد الكفار، ورجلٌ قتله الحاكم الجائر لما أمره بالمعروف ونهاه

عن المنكر، كما في الحديث: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله»[1].

ومما جاء في ذلك:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]

﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]

وخلاصة القول: الرعية في الإسلام هم أمة التقويم والمراقبة والمحاسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. تعرف حقوقها وواجباتها من خلال الشريعة التي لم يضعها الحاكم، وتقوِّمه وتحاسبه وفقا لها. وإذا هو خرقها أو انحرف عنها كان حقا على الأمة أن تقوِّمه وتأمره وتنهاه، وإذا هو خرج عنها وانخلع منها كان حقا على الأمة أن تخرج عليه وتخلعه وتعزله.

(٤)

هذه العقيدة التحريرية الكبرى لا تقتصر عظمتها في أنها نزعت أسباب الطغيان وكسرت أعمدته التي طالما أقامها الطغاة واستعبدوا بها البشر، فَلَكَم حاول فلاسفة ومصلحون وثائرون أن يفعلوا ذلك، وإنما تظهر عظمتها وتبلغ الذروة لكونها عقيدة دينية تختلط بالقلب والنفس والروح، فوق أنها ترسخ في العقل. وكم من الأفكار العظيمة التي يقتنع بها العقل لا تتشربها النفس ولا تنغرس في القلب ولا تحتويها الروح ولا تجري مع الدم! فلا ينفع ذلك أصحابَها شيئا! فإن التغيير في هذا العالم منوط بالذين يضحون ويبذلون الجهد والوقت والعرق والدم، لا بالذين يقتصرون على الكتابة والخطابة.

---

(١) أخرجه الحاكم (٤٨٨٤) وصححه، وينظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٣٧٤).

لقد كان الإسلام دينا لا فلسفة، ولهذا فهو يتفوق على كل منهج فكري ونظري، فهو يستمد قوته من كونه دينا وعقيدة، وبهذا يتحول المسلم المؤمن إلى طاقة عملية جبارة في التغيير، لا إلى مجرد مثقف يحمل في رأسه فكرة ثورية فحسب!

لقد جعل الإسلام الجهادَ ذروة سنامه، وأعلى مراتبه، ومُنِح المجاهد من الأجر والثواب والجزاء ما لم يُمنحه عامل آخر في سبيل آخر، ثم كان الجهاد واجبا في أحيانٍ بحيث أن المسلم إن قعد عنه كان عاصيا مُحاسبًا آثما. وما من عقيدة أخرى تستطيع أن تحرك الناس لإصلاح الحياة وإنقاذ المستضعفين ومحاربة الطغاة الجبارين كما يستطيع الإسلام، وكما فعل ذلك حقا في ما مضى من التاريخ.

ولا تزال الإنسانية كلها عاجزة عن إيجاد روح باسلة كهذه الروح الإسلامية! ولو أن منصفًا يبتغي صلاح البشرية، ونظر مستقصيا ماذا بقي في هذا العالم من أفكار ومناهج تستطيع أن تثير روح الكفاح في البشر لمجابهة الظلم المنتشر فيها، لانتهى بسهولة إلى أن الإسلام هو الوحيد الذي بقي يستطيع أن يفعل هذا. فلقد أبدى المسلمون عظمة نادرة وثباتا مذهلا، حتى في هذا العصر الذي هو أشد العصور وطأة عليهم وهم فيه في أشد لحظات ضعفهم، ولم تلق القوى العظمى في وجهها أكثر جرأة من المسلمين مع ضعف عددهم وعدتهم وانهيار ميزان القوة عليهم، فلم يجد الاتحاد السوفيتي في أوج عظمته مقاومة أشرس ولا أدوم مما لقيه من المسلمين، ولم تجد أمريكا في شدة عنفوانها من يتجرأ على مهاجمتها ـ في عقر دارها أو في ديار الإسلام المحتلة ـ كالمسلمين، وهم مع ذلك لا دولة جامعة لهم، ولا مدد يتلقونه من قريب ولا من بعيد! وكفى بقصة فلسطين وحدها دليلا على قدرة شعب صغير محاصر مقهور منذ سبعين سنة، ولا يزال ينتفض ويقاوم ويتجرأ على الوحش الإسرائيلي المدجج بالسلاح والمتمتع بكل أنواع الدعم الدولي.

خلاصة القول: عقيدة الإسلام ليست مجرد فكرة، بل هي روح

وإيمان ديني عميق متين، ولهذا فهي أقدر على حشد الطاقات وإلهاب المشاعر وإيقاظ الضمائر، فوق قدرتها على تصحيح الأفكار وإقامة الوعي وتحطيم الخرافات والأوهام.

فهل اقتصرت عظمة الإسلام على هذا؟!

لا.. بل جاوزت ذلك إلى مستوى آخر، وهو مستوى إقامة النظام العملي التطبيقي، الذي تنتزع به أسباب الطغيان وتعصم المجتمعات من أن تنزلق إلى عبادة العباد للعباد!

وهذا هو حديثنا في السطور التالية..

نظام الإسلام في السياسة

لم يكن الإسلام نظرية في كتاب، ولا فكرة في الرؤوس، وإنما كان تطبيقا حيا في واقع الحياة، ويؤمن المسلمون بأن ذروة عصرهم الذهبي في تطبيق النظام الإسلامي إنما كان في زمن النبوة وزمن الخلافة الراشدة، منذ الهجرة وإقامة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وحتى نهاية عصر علي بن أبي طالب ﷺ. وتلك أربعون سنة!

ثم دخل النقص على التطبيق الإسلامي لهذا النظام السياسي، بداية من عصر الدولة الأموية وأخذ في التراجع عموما ـ مع فترات صحوة ونهوض وإصلاح متفرقة وممتدة ـ حتى كانت النكبة الكبرى بسقوط الخلافة الإسلامية مع انهيار الدولة العثمانية (١٣٤٢هـ = ١٩٢٤م)، أي بعد ألف وثلاثمائة عام من بداية تأسيس الدولة الإسلامية.

وهكذا فإن زمن التطبيق النظام الإسلامي، في أشكاله المتنوعة، ومحاولات إصلاح ما طرأ عليه من خلل، وما نتج في خضم ذلك كله من مجهود فكري وحركي، قد بلغ ثلاثة عشر قرنا. وهذا يجعلنا أمام تراث في غاية الثراء والحيوية والخصوبة والشمول، يمكن تحليله وفهمه واستخلاص ثوابته وأصوله ومعالمه الكبرى.

هذه المعالم الكبرى هي ما نحاول توضيحه في السطور التالية..

(١)

بُني النظام السياسي الإسلامي على نظريته السياسية، وكان تطبيقا عمليا لها، وقد وقع فيه سائر ما يقع في أي عمل إنساني، وهو وجود مسافة بين التنظير والتطبيق ناتجة عن الخطأ والقصور الذي يصيب أي عملية بشرية، ولكن الفارق واضح وضخم بين وجود المنهج الرباني القويم الذي يطبقه البشر فيدخل على تطبيقهم خلل وانحراف، وبين وجود منهج بشري وضعي يدخل الخلل والانحراف ونقص البشر في أصله وفكرته ثم في تطبيقه وتنفيذه.

ولهذا كانت النتيجة النهائية أن ظل النظام الإسلامي أفضل نموذج تطبيقي سياسي في التاريخ، وقد قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهو أمرٌ يعترف به كثير من المنصفين من غير المسلمين.

يتأسف المؤرخ الفيلسوف الفرنسي جوستاف لوبون أن المسلمين لم يفتحوا فرنسا، ويتخيل ما لو كانوا قد فتحوها، فيقول: «فماذا كان يصيب أوربا؟ كان يصيب أوربا النصرانية المتبربرة مثل ما أصاب إسبانيا من الحضارة الزاهرة تحت راية النبي العربي، وكان لا يحدث في أوربا التي تكون قد هذبت ما حدث فيها من الكبائر كالحروب الدينية، وملحمة سان بارتملي، ومظالم محاكم التفتيش وكل ما لم يعرفه المسلمون من الوقائع الخطيرة التي ضرجت أوربا بالدماء عدة قرون»[١].

ووصف العسكريُّ البريطاني رودنالد ف. بودلي المسلمينَ بأنهم «كانوا كالغيث الذي يخصب المكان الذي ينزل فيه»[٢].

ورسم المؤرخ الفرنسي إدوارد بروي مشهد الأمة الإسلامية بقوله: «انجلى غبار الفتح وصلصلة السلاح عن إمبراطورية جديدة ولا أوسع،

(١) جوستاف لوبون، حضارة العرب، ص٣١٧.

(٢) بودلي، الرسول: حياة محمد، ص١٤٧.

وعن حضارة ولا أسطع، وعن مدنية ولا أروع»[1].

ويقول مؤرخ الحضارة ول ديورانت: «المألوف أن المسلم كان مثال الرقة، والإنسانية، والتسامح، وكان ـ إذا وصفنا أواسط الناس ـ سريع الفهم، حادَّ الذكاء، سريع التهيج، يسهل إدخال السرور إلى قلبه، والمرح على نفسهِ؛ يجد الرضا في البساطة، ويصبر على بلواه في هدوء، ويتلقى جميع حوادث الأيام بصبر، وكرامة، وشمم، وكبرياء»[2]. وقريب من ذلك ما يقوله الباحث الفرنسي دومينيك سورديل: «التعاون وحسن الضيافة والكرم والأمانة للالتزامات ـ التي تؤخذ تجاه أعضاء المجتمع والاعتدال في الرغبات والقناعة ـ تلك هي الفضائل التي لا تزال تميِّز المسلمين، وهي مثالية حقيقية، تريد أن ترتقي بقوى الطبيعة البشرية»[3].

والأقوال في ذلك كثيرة جدا.

ونحن نسوق هذه الأقوال الآن لنقول بأن التطبيق الإسلامي في صورته التي دخل إليها الخلل والخطأ والانحراف عبر السنين، بقي محتفظا بخيرية الإسلام وتفوق جوهره الرباني، فكانت النتيجة النهائية حتى بمعيار البشر، وبمعيار غير المسلمين، شيئا عظيما وخالدا في تاريخ الإنسانية.

(٢)

لم تستطع انحرافات التطبيق، مهما طال عليها الأمد، أن تتحول إلى أمور مقبولة أو مشروعة، بل ظل فقه الفقهاء وعلم العلماء الذي يُكتب ويدرس ويوعظ به يؤكد على أنها انحرافات وأخطاء ومعاصٍ، مهما فشت وعمت بها البلوى. وبهذا فقد كانت إدانة هذه الانحرافات ومقاومتها عملا مشروعا وهدفا مقصودا في وعظ الواعظين وإصلاح المصلحين وثورة الثائرين!

---

(١) إدوارد بروي، القرون الوسطى، ضمن «تاريخ الحضارات العام»، بإشراف: موريس كروزيه، ١٠٩/٣.

(٢) ول ديورانت، قصة الحضارة، ١٤٣/١٣، ١٤٤.

(٣) دومينيك سورديل، الإسلام، ص١٠٧.

فما من حاكم استطاع أن يجيز لنفسه ولا لغيره أمورًا محرمة، سواءٌ أكانت في خاصة نًفسه أم في شأن حكمه، فأما في شأن نفسه وشهوته فما منهم أحد، مهما انتشرت الخمر وأسرف هو في شربها ومعاقرتها، استطاع أن يجعلها حلالا وأن يقلب رأي الشرع فيها! أو استطاع أن يتزوج أكثر من أربعة، أو يجيز عمل قوم لوط، أو يجيز تعري النساء! وأما في شأن حكمه فما استطاع أحد منهم أن يجيز إبادة أهل الذمة من اليهود والنصارى أو استعبادهم أو طردهم عن بكرة أبيهم أو سلب أموالهم، أو سائر ما كانت تفعله الإمبراطوريات القاهرة بالأقليات إن ضاقت بهم ذرعا!

ومع طول وقوع التوارث في منصب الخلافة في تاريخنا الإسلامي[1]، فلم يتحول هذا التوارث إلى عمل مشروع، بل إنما أجازه الفقهاء على خلاف الأصل للضرورة والاضطرار واتقاء للفتنة ووقوع الفوضى والتقاتل وانفراط عقد المسلمين. ولهذا كان الخليفة في حضارتنا لا يتولى إلا ببيعة من أهل الحل والعقد، ونعم.. لقد كانت هذه البيعة شكلية، ولكن يجب أن نسأل: لم قد اضطر النظام إلى بيعة شكلية أصلا؟ والجواب: لأن الخليفة لا يتولى بمطلق الحق الوراثي ولا لأنه من دم نبيل ولا لأنه سليل عائلة مقدسة، بل إنما يتولى باختيار الناس له، فتلك هي مصدر شرعيته في هذا النظام الإسلامي. وذلك افتراق ضخم عن حضارات ذلك الزمن الذي كان يتولى فيه الجنين ولاية العهد وهو في بطن أمه بحق النسب والوراثة!

والقصد الآن ليس التفصيل في هذه المسألة، بل هو مثل نضربه على أن الانحراف وما هو خلاف الأصل لم يتحول بطول الأمد ولا كثرة الممارسة إلى حلال مشروع، بل بقي أمرا قد أجيز للضرورة وفي وقت الاضطرار.

وذات الكلام يُقال عن مسألة الحاكم المتغلب؛ فإن الناظر في كتب الفقه يرى أن التغلب ـ حتى وقد طال أمده ـ لم يتحول أبدا إلى عمل

(١) ولهذا ظروف تاريخية واجتماعية فصَّلناها في مواضع أخرى.

مشروع جائز لدى العلماء، وإنما خلاصة موقف الفقه أنه أجيز بعد وقوع التغلب وتمكن المتغلب فعلا، لا رضا بالتغلب ولا حماية للمتغلب، بل رعاية لمصالح الأمة أن يتصل القتال فيها عند وقوع العجز عن دفع هذا المتغلب، ولهذا نرى العلماء يقررون فسق المتغلب وأنه آثم في تغلبه، ولا يرون طاعته إلا في المعروف، ولا يجيزون الدفاع عنه إذا قام عليه متغلب آخر، (بخلاف الإمام العدل الشرعي الذي يُقام معه على الذي يبغي عليه ويحاول التغلب عليه)، ويُلْزِمونه بعقد الولاية والبيعة رعاية لمصالح الأمة ليكون مُلْزَمًا بذلك[1]، وأمور أخرى ظلت كتب الفقه تدرسها وتكررها وظل الفقهاء يتعلمونها ويعلمونها حتى في ظل حكم المتغلبين!

وهكذا سائر الانحرافات والأخطاء والخلل، ما كان إصلاحه منها ممكنا فقد جرى إصلاحه في فترات عديدة، سلما أو حربا. وما كان منها مستعصيا على الإصلاح لظروف العجز والاضطرار فقد بقي على حاله، وبقيت الأمة بعلمائها ووعاظها ومصلحيها وثوارها يتوارثون أنه خطأ، ولا يكفون عن محاولة إصلاحه.

فأين هذا الحال من بقية الأنظمة الوضعية البشرية، بما في ذلك النظام الديمقراطي المعاصر، الذي يستطيع فيه البرلمان وتستطيع فيه المحكمة الدستورية ويستطيع فيه الحاكم بما له من نفوذ حقيقي عملي أن يغير القانون والدستور، فيحيل الحرام بالأمس حلالا اليوم، ويحيل الحلال بالأمس حراما اليوم؟!

(٣)

تضمن النظام الإسلامي تطبيق الأصل الذي قررته العقيدة من نزع صلاحيات الحاكم وتقليلها، وجعلها في الحد الأدنى اللازم لإدارة وتدبير شأن الناس، ومن هنا فقد كانت السلطة في النظام الإسلامي تتولى جانبيْ:

---

(١) في حال شبيه بالقسم على الدستور في وضعنا المعاصر، لا يكون ذلك تقنينا وتشريعا لوضع المنقلب بل إلزاما له بالحقوق والواجبات الواردة في الدستور.

الأمن والدفاع وما يتعلق بهما من جباية الزكاة ونصب القضاة وتولية الولايات ونحو هذه الأمور[1].

وإذا نحن حاولنا تقريب الصورة باستخدام التقسيم المعاصر لأنواع السلطة، فسيظهر لنا بوضوح كيف أن أشد حكام التاريخ الإسلامي استبدادًا كانت صلاحياته أقل كثيرا من أكثر الحكام الديمقراطيين المعاصرين! لا كما يتوهم المعجبون بالنموذج الغربي، وإليك بيان ذلك:

يرى المعاصرون أن توزيع السلطات هي من الابتكارات العظيمة للنموذج الديمقراطي المعاصر، حيث تتوزع السلطات بين: سلطة تنفيذية (الحكومة)، وسلطة تشريعية (البرلمان)، وسلطة قضائية (القضاء)، ويضيف بعضهم سلطة رابعة هي سلطة الإعلام.

فإذا نظرنا في نموذج الديمقراطية المعاصرة رأينا أن ثمة نوعيْن كبيريْن من أشكال الحكم الديمقراطي: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي.

فأما النظام البرلماني فمركز السلطة فيه: رئيس الحكومة، وأما النظام الرئاسي فمركز السلطة فيه: الرئيس.

فأما النظام البرلماني فله حالتان عموما؛ فالأولى: أن تكون الأحزاب قريبة في الشعبية ومتشاكسة في التوجهات، فحينها تتشكل الحكومات الائتلافية، غير المستقرة، والتي تنهار بانسحاب العضو والعضوين منها، لتبدأ من جديد مشاورات تشكيل حكومة جديدة أو حتى إجراء انتخابات جديدة، وهذا ما يسبب حالة مضطربة ومرتبكة من عدم الاستقرار. والثانية: أن يكون ثمة حزب قوي في البلد فهو يكتسح الانتخابات، فحينئذ ينفرد الحزب بالأغلبية البرلمانية وينفرد بتشكيل الحكومة وتنعم البلد بحالة من الاستقرار، ولكن هذا الانفراد يجعل رئيس الحكومة مسيطرا بالفعل على السلطات الثلاثة:

---

(١) ينظر مثلا واجبات الإمام في: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد جاد، (القاهرة: دار الحديث، د.ت)، ص٤٠ وما بعدها.

١. فهو حين فاز بالانتخابات فوزا مريحا فقد تمكن من السيطرة على السلطة التشريعية (البرلمان) التي تملك تشريع القوانين وتعديلها.

٢. وبالتالي تمكن من السيطرة على السلطة القضائية التي تعمل بالتشريعات الواردة إليها من البرلمان، كما أن البرلمان يملك تعديل القوانين المنظمة لعمل السلطة القضائية ذاتها.

٣. ثم هو يسيطر على السلطة التنفيذية، لأنه رئيس الحكومة.

ومن كان له هذا النفوذ على السلطات الثلاثة، فمن السهل عليه أن يسيطر كذلك على هذه السلطة الرابعة، وهي الإعلام.

فنحن مع النظام البرلماني بين حال الاضطراب والارتباك المؤذن بالفوضى، وبين حال استقرار مؤذن بالسيطرة التامة وبالطغيان لأن الحزب الحاكم متحكم بالسلطات كلها.

وأما النظام الرئاسي فأقل سوءا من النظام البرلماني، وهو أيضا بين حالَيْن على العموم؛ فإما أن يكون الرئيس والأغلبية البرلمانية من الحزب نفسه، وعندئذ فإن الرئيس يتحكم بالسلطات الثلاثة أيضا: التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالتالي: الإعلام. وإما أن يكون الرئيس من حزب والأغلبية من حزب آخر، فهنا ندخل في نوع من المشاكسة والمنازعة بين من يملك السلطة التنفيذية وبين من يملك السلطة التشريعية، وهما يتنازعان على السلطة القضائية والإعلامية بحسب ما تسمح به الدساتير وكذلك بحسب ما تسمح به موهبة الحاكمين وسياساتهم!

ولهذا يقرر العديد من المنظرين الغربيين أنفسهم أن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ نظريٌّ أكثر منه واقعا عمليا، بل إن المبدأ عمليا قد أفضى إلى عكس مقصوده[١].

وفوق ذلك كله، فإن اللحظات الحرجة التي يقع فيها الاضطراب في

---

(١) يراجع هنا: وائل حلاق، الدولة المستحيلة، ص٨٥ وما بعدها.

الدولة، سواءٌ أكان هذا الاضطراب حقيقيا أم مصنوعا ومختلقا، تكشف أن مركز القوة والسلطة هو مُحْتَكَرٌ تماما بيد السلطة التنفيذية، ففي حالة الطوارئ يملك الحاكم الذي هو ـ نظريا ـ رأس السلطة التنفيذية أن يعطل سائر القوانين وأن يفرض قوانين أخرى، ويملك أن يمنح قراراته قوة القانون والدستور، وأن يعلن حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وأن يحل البرلمان.. أي أن السلطة التنفيذية على الحقيقة هي التي تملك كل شيء، وهي التي تمنح وتسمح لبقية السلطات بالعمل، فإذا قدَّرت هي أن الوضع لا يحتمل أن تعمل بقية السلطات فإنها توقفها، والسلطة التنفيذية هي التي تنفرد بتحديد: ما هي حالة الطوارئ، ومدتها، وتملك تمديدها، وهي التي تعلن انتهاءها أيضا[1].

والآن ننظر: ماذا يملك الرئيس ـ أو: الخليفة ـ في النظام الإسلامي من هذه السلطات: التشريعية والقضائية والتنفيذية والإعلام؟

إنه بلا شك يملك السلطة التنفيذية، فتحت يده الأمراء والولاة والعسكر والشرطة والأموال التي تجبيها الدولة من الناس!

ولكنه لا يملك السلطة التشريعية لأن الشريعة، التي تمثل قانون الدولة الإسلامية، قد نزلت في القرآن والسنة وهما نصَّان لا يملك تبديلهما ولا تغييرهما ولا إدخال شيء فيهما ولا إخراج شيء منهما، ثم إن القرآن والسنة قد اشتغل عليهما العلماء والفقهاء حتى استخرجوا منهما فقها واسعًا ومتفرعًا، وتلك العملية كلها جرت بعيدا عن السلطة، فلقد تعلم الصحابة من النبي ﷺ، ومنهم تعلم التابعون، ومنهم تعلم أتباع التابعين، وعند أتباع التابعين ظهر أئمة المذاهب من أبي حنيفة ومالك والأوزاعي والثوري وغيرهم، ثم جاء بعدهم تلاميذهم كأبي يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم. فأيما خليفة أو أمير في تاريخ

(١) حول هذه الفكرة ألَّف المفكر الإيطالي المعروف جورجيو أجامبين كتابه «حالة الاستثناء»، فليُراجَع لمن أراد مزيدا من التوسع.

المسلمين إلا ووجد نفسه أمام شريعة هو لم يخترعها ولا يستطيع تبديلها ولا يستطيع تجاهلها، فإن فعل فقد خاطر بنفسه وبمُلْكِه وتعرض لغضب الناس وسخطهم وربما عصيانهم وثورتهم. فغاية ما يفعله أن يحاول التحايل على هذه الشريعة، وأن يلتمس فيها عبر علماء السوء والسلاطين من يلتمس له المخارج والتأويلات، وهو في هذه الحال مفضوح منبوذ أيضا، هو ومن اصطفاهم من علماء السوء هؤلاء، وذلك أن العلماء ليسوا طبقة محدودة، ولا تنظيما مؤسسيا، ولا لهم رئيسٌ يحكمهم ويلزمهم، بل هم تيار اجتماعي عريض لا سلطة لأحد عليهم في تعلم الشريعة وتعليمها!

والحاكم كذلك لا يملك السلطة القضائية، إنما يملك أن يُعَيِّن القضاة في مناصبهم، وهؤلاء القضاة هم العلماء الذين تعلموا وتدرجوا في المساجد وحلقات العلم، وهم قد أخذوا هذا العلم بغير تأثير من السلطة، فلم تضع السلطة مناهج التعليم ولا حددت ما يُدرس وما لا يُدرس، إنما تلقى هؤلاء الناس العلمَ عن مشايخهم عن مشايخهم عن مشايخهم حتى التابعين عن الصحابة! فالحاكم إذن مضطر لأن يختار القضاة من بين الذين يفسرون الشريعة ويحوزون «السلطة التشريعية». وهكذا لم تستطع السلطة تكوين القاضي وتربيته في مؤسسة سلطوية كالمدرسة والجامعة والوزراة، ولا استطاعت التحكم في محتوى القوانين التي يقضي بها، فلم تنتج هي تلك القوانين في أروقتها ولا وفق مصالحها، وإنما كانت علما متوارثا موصولا بالشيوخ حتى النبي ﷺ.

وأخيرا، فهو لا يملك أيضا سلطة الإعلام! فإن هذه السلطة التي تؤثر في وعي الناس وتشكله إنما كانت من اختصاص العلماء والدعاة والوعاظ وحتى القصاصين، لم تكن عملا يمارسه الخليفة أو الحاكم في النظام الإسلامي، وكان غاية ما يفعل أن يذيع ـ كلما احتاج ـ بيانا يُعلم الناسَ فيه بشيء قد تقرر أو قد مُنِع أو نحو ذلك. وما كان له من سبيل إلى وعي الناس وأذهانهم إلا أن يصطفي إليه الشعراء والأدباء، فيمدحونه، فيتناقل الناس تلك الأشعار! وهكذا كان شاعر الملك أو السلطان واحدًا فحسب ضمن فئات عديدة تملك أسماع الناس وتملك تشكيل وعيهم ومشاعرهم،

وأقوى هذه الفئات بغير شك هم العلماء الذين يرتقون المنابر ويدرسون العلم ويعظون الناس.. إلى آخره! كذلك فإن شاعر الملك وإن طرب الناس لشعره فليس بالضرورة أن يقتنعوا بمدحه، فإن الناس يعرفون حاله ومقصوده وأنه إنما قال ما قال لا صدقا في الغالب وإنما رغبة في العطاء!

لذلك كله نقول بوضوح، بأن أشد حكام التاريخ الإسلامي استبدادا كانت صلاحياته أقل كثيرا من أكثر حكام الديمقراطية المعاصرة.

(٤)

انتهينا إذن إلى أن أشد حكام التاريخ الإسلامي استبدادًا لم تكن بيده من الصلاحيات والهيمنة ما هو الآن بيد أكثر الحكام الديمقراطيين في الدولة الحديث المعاصرة، وذلك أن مساحة عمل السلطة في النظام الإسلامي أقل كثيرا من مساحتها في الدولة الحديثة.

١. فهي من حيث الوظيفة تقتصر على إدارة الشؤون الكبرى الجماعية: الأمن والدفاع وما يتعلق بهما. بينما سلطة الدولة الحديثة تتحكم في سائر تفاصيل النشاط الإنساني، فمعها فوق الأمن والدفاع: الاقتصاد والتعليم والثقافة والإعلام والصحة وسائر الأمور، إذ إن قوانينها تنتظم حياة الإنسان منذ لحظة مولده وحتى وفاته.

٢. وهي من حيث تَوَزُّع السلطة لا هيمنة لها ولا تحكم في التشريع والقضاء والجانب الأكبر من الإعلام. بينما سلطة الدولة الحديثة تؤول عمليا إلى التحكم في كل هذه الجوانب.

هذا ما انتهينا إليه.. ثم نضيف إليه المزيد، فنقول:

٣. إن هذا الحاكم الأشد استبدادا في الحضارة الإسلامية كان فوق ذلك محكوما في تصرفه ـ رغبا أو قسرا ـ بقيودٍ أخلاقيةٍ مهيمنةٍ وراسخةٍ في المجتمع لا يلتزم بها أكثر حكام الديمقراطية المعاصرة. وذلك أن ما قرره الإسلام من حقوق وواجبات، قد تحول كثيرٌ منه إلى عادات وتقاليد راسخة، واكتسب من القداسة الدينية ثم من القوة الاجتماعية ما يجعل

الخروج عنها خطرا يتخوف منه الحاكم وتتحاشاه السلطة ما استطاعت.

٤. ثم إن هذا الحاكم في النظام الإسلامي لم يكن يجد الرجال الذين معه يطاوعونه في تنفيذ رغباته كما يطاوع الأفراد الموظفون رؤساءهم في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وذلك لطبيعة تكوين النظام الاجتماعي الإسلامي، ولضعف تحكم السلطة في المجتمع، وبالتالي ضعف تحكمها في تكوين النخب ورجال الدولة.

ومن هنا فإن الفارق ضخم وبعيد بين المُدَرِّس في الكُتَّاب أو المسجد أو المدرسة الإسلامية وبين المدرس الموظف في المدارس الحديثة، فالتكوين الديني والعلمي والاجتماعي يجعل ذلك المدرس في المجتمع الإسلامي أقل ولاء للسلطة وارتباطا بها وأكثر استقلالا عنها، فهي لا تتحكم في رزقه ولا في تكوينه العلمي ولا في وضعه الاجتماعي.

ويقال مثل هذا عن معظم النخبة الإسلامية التي تساهم في تكوين المجتمع وتزعمه وصناعة انحيازاته واتجاهاته، فذات الفارق الضخم البعيد يتمثل أيضا بين الخطيب الواعظ وبين الإعلامي المعاصر، بل حتى بين القصَّاص القديم وبين الممثل المعاصر!

ويظهر ذلك واضحا في المقارنة بين حال الفقيه وبين القانوني المعاصر، في التكوين العلمي والاجتماعي وفي الصعود والترقي الاجتماعي والسياسي، ويكفي أن ننتبه إلى أن خبراء القانون في زماننا المعاصر حين يصنعون القوانين للسلطة لا يُنظر إليهم عادة باعتبارهم قد ارتكبوا فعلا مشينا، كما هو حال علماء السلاطين في النظام الإسلامي، بل يُعَدُّ قربهم من السلطة ووضعهم القوانين لها ممدحة ومنقبة تدل على خبرتهم وكفاءتهم. وبينما كان الفقيه والقاضي في النظام الإسلامي نزَّاعًا إلى الإصلاح وردِّ الأمر إلى أصل استقامته أو ارتكاب أقل الشرور، فالواقع أن القانون في السياق العلماني هو شرعنة لحالة سياسية، وتقنين لموازين القوى، وليس تعبيرا عن العدالة، فإنه صادرٌ عن سلطة بشرية أرضية في لحظة صراع.

فالخلاصة أن أشد الحكام استبدادا، لم يكن يجد من نخبة المجتمع ورجال الدولة مطاوعة في سبيل تنفيذ رغباته وطموحاته، كالتي يجدها الحاكم الديمقراطي المعاصر من رجال دولته الذين نشؤوا وتربوا ووقر في أنفسهم أنهم موظفون.

إن الشعور الطاغي المهيمن والراسخ في المجتمع الإسلامي، المستمد من عقيدة الإسلام، يرى أن السلطة والحاكم هما أداة ووسيلة لتنفيذ الشريعة، فالولاء لا ينعقد للسلطة ولا للحاكم بل للمرجعية العليا التي هي: الدين!

وهذا الشعور العقدي تحول إلى نظام وتقاليد، وهو يفسر هذا الاستعصاء وقلة المطاوعة التي كانت لدى الخليفة والسلطة في التاريخ الإسلامي، مقارنة بما هو في الواقع الحالي.

وهو من جهة أخرى يفسر أيضا: الاستجابة والمطاوعة للسلطة والحاكم في قضايا أخرى؛ فالجهاد الذي هو أصعب الأمور على النفس، كانت تمارسه الأمة وتندفع إليه بحماس، لكنها لا تفعل ذلك لكونه واجبا عليها نحو الدولة أو نحو السلطة أو نحو الحاكم، بل لكونه تكليف من اللّه ﷻ! والأمة حين تقوم بالجهاد لا تفعل ذلك بغرض توسيع حدود الدولة أو فرض هيبة السلطة بل بغرض نشر الدين وكسر المجرمين وإنقاذ المظلومين. إن هذا فارق حاسم ومهم في فهم العلاقة بين المسلم وبين الحاكم، بين الأمة وبين السلطة.

تأثير نظام الإسلام الاقتصادي والاجتماعي في النظام السياسي

قلنا إن النظام الإسلامي قصر صلاحيات الحاكم في السلطة التنفيذية، فكان تأثيره ضعيفا للغاية ومحدودا على بقية مراكز القوى الأخرى: التشريعية والقضائية والإعلامية! إن هذا هو نصف الصورة فحسب!

وأما نصف الصورة الآخر، فهو ما أسس له الإسلام في تقوية المجتمع وتكتيله وتمتينه وتقوية الأواصر والعلاقات فيه، بحيث تكون قوة

المجتمع ناهضة به أولا، ومانعة له من انكساره وفساده أمام قوة السلطة! وبهذا تكون قدرة السلطة على اضطهاد الناس واستعبادهم أصعب ما يكون، إذ هي خروج على الشريعة وعلى النظام الاجتماعي الراسخ في نفس الوقت.

فمثلما أسس الإسلام لسلطة ذات صلاحيات محدودة، فإنه أسس في الوقت نفسه لمجتمع متكتل متين.

ونحن ندخل إلى هذا الموضوع من هذا الباب، ندخل إلى موضوع النظام الاقتصادي والاجتماعي من باب تأثيره على النظام السياسي، وإلا فإن الحديث عن النظام الاقتصادي والاجتماعي هو أوسع كثيرا من آثاره السياسية.

وحين ننظر من هذا الباب، فسنرى عجبا، فإنه يكاد ألا تكون ثمة عبادة ولا شعيرة ولا معاملة إلا ولها تأثير في تقوية المجتمع وتكتيله وتمتين العلاقات بين الناس فيه، ونسأل اللّه أن يوفق لبيان هذا، فنقول وباللّه التوفيق..

(١)

جاء الإسلام فجعل من أصوله الكبرى أن المسلم أخو المسلم، وأن المسلمين جميعا بمثابة الإخوة، وأن هذه الأخوة العامة بين المسلمين تتقدم حتى على رابطة الرحم بين المسلم والكافر.

ورتَّب الإسلام على هذه الأخوة كثيرا من الحقوق والواجبات، وصلت إلى تفاصيل صغيرة مثل عيادة المريض واتباع الجنازة بل وردّ السلام وتشميت العاطس. فضلا عن الحقوق الأصيلة كألا يظلمه ولا يُسْلِمه، فكل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه، والأخذ على يد الظالم ونصرة المظلوم وقتال الفئة الباغية، والوعد الجزيل لمن أعان أخاه أو فرج عنه كربة أو ستر عيبه، والحذر من التحاسد والتباغض والتنازع، بل إن تحقير المسلم هو شرٌ عظيم، والهدف أن يكون المسلمون

كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد، وكالبنيان يشد بعضه بعضا. وهذه المادة من الآيات والأحاديث يسمعها المسلم وتتكرر عليه في سائر محطات حياته، وتمثل المادة الأساسية في الخطب والدروس والمواعظ.

ولا ريب أن تأثير هذه التعاليم الدينية في نفس المسلم وفي مجتمع إسلامي أعظم بما لا يُقارن من تأثير التعاليم «الوطنية» في مجتمع فرداني مادي استهلاكي لا يؤمن بالغيب ولا باليوم الآخر.

وقد طبَّق المسلمون هذه الوصايا منذ اللحظة الأولى لقيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث وقعت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتحققت على نحو فريد لا مثيل له ولا نظير، واستطاعت الدولة الإسلامية في أيامها الأولى وبلا إمكانيات استيعاب أزمة المهاجرين اللاجئين التي لا تزال تمثل أزمة عنيفة لكل الدول الحديثة ذات الإمكانيات الطائلة حتى الآن.

ومنذ ذلك الوقت، عملت هذه الأخوة الدينية على تماسك المجتمع المسلم وتقويته، وانبعاث كل مسلم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ يرى هذا حقا له وواجبا عليه ـ تجاه أي مسلم، ولا تزال هذه الأخوة الدينية حتى الآن تُخرج المسلم من بيته ووطنه مجاهدا مدافعا عن مسلمين آخرين في أقصى الأرض لا يربطهم به عرق ولا لغة ولا مصلحة مشتركة!

هذه الرابطة الدينية أنشأها الإسلام إنشاءًا خالصا.. فماذا فعل في الروابط الأخرى التي كانت قائمة قبله، أو التي تقوم على غير رابطة الدين؟!

هنا سنرى أن الإسلام قد اعتنى أيضا بتقوية هذه الروابط وتمتينها..

١. فقد حث الإسلام على صلة الرحم، ومع أنه جاء في مجتمع قبلي، كانت فيه العصبية القبلية مانعا وحائلا دون انتشاره، إلا أن الإسلام حرص على تمتين صلة الرحم وتقويتها، وحرص على الحفاظ على القبيلة،

ولم يحاول أبدا كسر هذه الرابطة وإنما كان حفيًّا بألا تعلو صلة الرحم على الحق، فكثرت وصايا الإسلام ببر الوالدين، وبصلة الرحم، والإحسان إلى ذوي القربى، وجاءت الآيات والأحاديث تربط بين صلة الرحم وبين سعة الرزق وطول العمر، وتربط بين قطع الرحم والفساد في الأرض.

وطُبِّق هذا منذ اليوم الأول لنشأة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث أقطع النبي للمهاجرين ما أتيح له من أرض المدينة بحسب قبائلهم[١]، فكان الوضع الاجتماعي مقويًّا لرابطة القبيلة، ومضى هذا النظام في دول الإسلام، فقسَّم المسلمون المدن التي أنشؤوها ووزعوا أخطاطها بحسب القبيلة، كما جرى في البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وبغداد والقطائع والعسكر وواسط والمنصورة والموصل وقرطبة[٢]، وكانت جيوش المسلمين في الغزوات ثم في الفتوحات تقاتل وفقا لتقسيمها القبلي، فالكتيبة في الجيش الإسلامي تضم مقاتلي القبيلة ولهم رايتهم التي يُعرفون بها[٣]، كما كانت الأموال والغنائم وقسمة الدواوين تُوَزَّع وفق الانتماء القبلي[٤]. ووردت الأخبار باحتماء الصحابي بقبيلته لدفع ظلم والٍ من الولاة[٥]، بل باستدعائهم أحلاف القبلية قبل الإسلام للانتصاف من الظلم[٦]. ولا شك أن التكتل القبلي حال دون كثير من ظلم الحكام والولاة، بل حان دون التفكير في ذلك، وجعل العدل

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، ٢٦٠/١ وما بعدها.

(٢) شاكر مصطفى، المدن في الإسلام، ٣٢١/١، ٣٤٨ وما بعدها؛ محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، ص٤٩، ٥٧، ٥٨، ٦١؛ عبد الجبار ناجي، المدن العربية الإسلامية، ص١٦٣، ١٩١، ٢١٤، ٢٥٧، ٣٠٥، ٣٢٩، ٤٠٣، ٤٢٨، ٤٧١.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري، ٢٧٨/٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٣٥٧/٦؛ أكرم العمري، عصر الخلافة الراشدة، ص٤٠٧، ٤٠٨؛ أحمد عادل كمال، الطريق إلى المدائن، ص٢٠.

(٤) أكرم العمري، عصر الخلافة الراشدة، ص٢٣١.

(٥) ابن حجر، فتح الباري، ١٢٣/٥.

(٦) الألباني، صحيح السيرة النبوية، ص٣٦، ٣٧.

والحلول السلمية للنزاعات هي الأولى دائما[١].

٢. كذلك اعتنى الإسلام بتقوية رابطة الجوار، وجاء بحقوق عظيمة للجار لا نعرف شبيها لها في أي دين أو فلسفة أخرى، فمن حقوق الجار ألا يبيت جائعا وإلى جواره شبعان، ولا يكتمل إيمان المسلم إن كان جاره لا يأمنه ويخشى أذاه، وقد توقع النبي أن الجار سيكون من ضمن الورثة من كثرة ما يوحى إليه من الوصية بالجار، والجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصديق والعدو والغريب وابن البلد والنافع والضار[٢].

وهذه الرابطة قد تجمع الروابط السابقة، فالأصل في المدينة الإسلامية ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ سكن أهل القبيلة الواحدة في مكان واحد، فيجتمع في الجار حق الإسلام وحق القربى وحق الجار.

والنتيجة أن تقوية هذه الروابط، واجتماعها وتكتلها، ينشيء طبيعة اجتماعية وتقاليد أخلاقية وروحا تكافلية وخصائص نفسية، بل ينشئ أيضا مصالح اقتصادية، ويثمر هذا كله جَوًّا عاما ومهيمنا من التماسك والتعاضد، الذي يستعصي معه الاستبداد والطغيان من قبل السلطة على هذا المجتمع.

(٢)

يُضاف إلى ذلك، ما تنشئة وتعززه العبادات والمعاملات الإسلامية في المجتمع الإسلامي، من صلابة دينية ورقة روحية وهيمنة أخلاقية، وكما أسلفنا، فما تكاد عبادة ولا شعيرة ولا معاملة، إلا ولها آثارها في تقوية المجتمع وتكتيله وتمتينه:

١. فالمسجد هو المؤسسة الإسلامية الأولى والمركزية، وهي أول ما

---

(١) مثلا: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٥٠٠/٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٧٣/٨ وما بعدها.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٤٤١/١٠.

بُنِي من «مؤسسات الدولة الإسلامية» إن صح التعبير، بل الأدق أن يقال إن المسجد قد احتوى سائر المؤسسات، فقد كان مركز القيادة السياسية والعسكرية ووسيلة الإعلام ومدرسة التعليم وجمعية التكافل الاجتماعي للفقراء ففيه يسكنون وفيه يأكلون، وفيه عولج الجرحى واستعمل أحيانا كسجن للأسرى، ولا يزال كذلك حتى الآن في كثير من البيئات الإسلامية بحسب ما يتاح لها من حرية العمل والتصرف.

والصلاة في المسجد إما واجب وإما سنة مؤكدة، وهي تجمع أهل الحي الواحد في كل يوم خمس مرات، وكان المسلم في المدينة يأتي إلى الصلاة ولو كان ضعيفا يتساند بين رجلين حتى يُقام في الصف[١]، هذا بالإضافة إلى يوم الجمعة حيث يلتقي أهل البلد أو أهل الحي الكبير في المسجد الجامع، وقد كانت المدن أول تاريخ الإسلام ليس فيها إلا مسجد جامع واحد، فلما كثر الناس صار في المدينة الواحدة أكثر من مسجد جامع، والقصد أن أهل الحي الكبير أو البلدة الصغيرة يلتقي أولهم وآخرهم مرة واحدة في الأسبوع بحدٍ أقصى. ويمكن تصور كيف يمكن أن يتحقق التعارف والتآلف والتعاضد بين حيٍّ يلتقي أهله خمس مرات في كل يوم! وبلدة يلتقي أهلها كل أسبوع، مع ما ينشأ بينهم إثر ذلك من علاقات تعاون وتكافل وانصهار.

٢. وكذلك الزكاة، وهي «حق اللّه» في المال، تؤخذ من أغنياء الناس لتُرَدَّ على فقرائهم، فيأخذ منها الفقير والمسكين وأصحاب الديون وأبناء السبيل، كما أنها تُمَوِّل العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ـ الذين يُرجى إسلامهم أو يرجى ثباتهم على الإسلام ـ وما سوى ذلك من المصالح. والأصل في الزكاة أن تنفق في أهل البلد، ولا يجوز إنفاقها في بلد آخر إن كان أهل البلد محتاجين إليها[٢]. ويجتمع في الزكاة الأثر

(١) صحيح مسلم (٦٥٤).

(٢) قال بهذا المالكية والشافعية والحنابلة، وقال الأحناف: يُكره تنزيها نقلها إلى غير بلدها. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ٣٣١/٢٣.

الاجتماعي والاقتصادي في تقوية روابط المجتمع وتخفيض الفوارق الطبقية، وتنشيط الحركة التجارية وغير ذلك من الآثار.

٣. وكذلك الصيام، فإن اجتماع الناس في العادات والتقاليد مما يقوي الرابطة بينهم، وإن مسارعتهم لفعل الخير الفردي والجماعي كإفطار الصائمين والاجتماع على العبادات كالتروايح والذكر ومجالس القرآن وغيرها مما يكثر في رمضان هو مما يقوي هذه الروابط ويجددها، وتكون فرصة للإصلاح بين المتخاصمين والمتنازعين. إن الأجواء الإيمانية الأخلاقية التي تصنعها العبادات لها أثر بعيد وعميق في العلاقات الاجتماعية، كما أن بذل الخير والصدقات وزكاة الفطر المرتبطة بالصوم له أثر قوي في تنشيط اقتصاد المجتمع وتمويل أنشطته الذاتية.

٤. وكذلك الحج، الذي يجتمع فيه الناس من سائر أطراف الأمة، فيكون فيه من منافع التعارف والتلاقي، عبر الطريق وفي المحطات الرئيسية وفي الحج نفسه، وما يكون في ذلك من توثق العلاقات البعيدة وتناقل التجارب وتلاقح الخبرات، ومثله ما يحدث من تبادل المنافع في التجارة والمصاهرات وبذل الصدقات وطلب العلم وغير ذلك، وهذا بالإضافة إلى ازدهار طرق الحج التي عمرت بالتجارة والمدارس والتكايا وغيرها من المؤسسات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، التي لولا الحج ما نشأت أوقاف إعانة من يريد الحج، وتمهيد الطريق إلى الحج وحفر الآبار فيها، وتقديم الدعم لأهل مكة والمدينة، وأوقاف تعمير الحرمين[١].

وقد اقتصرنا في الحديث على أركان الإسلام، التي يجب أن يقوم بها كل مسلم، لكي لا يطول الحديث ويتشعب، بل لن ينتهي إذا حاولنا استقصاء الآثار الأخرى لبقية العبادات والشعائر فضلا عن الآداب والفضائل.

---

(١) لقد ذكرنا في مواضع أخرى من الكتب والمحاضرات واللقاءات التلفازية تفاصيل كثيرة للآثار الفارقة لهذه العبادات في حياة المجتمع الإسلامي عبر التاريخ، فلتراجع في مواضعها.

والقصدُ من هذا أن نقول: إن مجتمعا تعمل هذه العبادات فيه بطريقة دائمة مستمرة متكررة هو مجتمع متعاضد متماسك، لا يمكن أن ينزع نحو الفردانية، وهو من ثَمَّ مجتمع عصي على أن يُطغى عليه أو يُستبد به.

وهذا يفسر أن الأمة الإسلامية لم ينزل بها من الطغيان في أسوأ أوقاتها مثلُ ما نزل من الطغيان الذي وقع على أمم أخرى في فارس والهند والصين وأوروبا، ولم يوجد في العالم الإسلامي قط طبقية اجتماعية أو عبودية إذلالية على النحو الذي وُجِد في الأمم الأخرى، بل ونقول: حتى هذه الدولة الحديثة المتزينة بالديمقرايطة البراقة الخَدَّاعة تمارس استبدادًا قاهرا لم ينزل مثله بأمتنا الإسلامية أبدا.

ويجب أن نكرر هنا، في هذا الموضع، المزية التي يضيفها الإسلام من حيث هو دين، متفوقا بذلك عن سائر المناهج الوضعية الأخرى، فهذه العبادات والشعائر، وما لها من الأثر في تقوية المجتمع، لا يمكن مقارنتها بما أنتجته التجربة الغربية من وسائل تقوية المجتمع كالنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ونحو ذلك؛ فهذه الشعائر والمعاملات هي جزء من بِنْيَةِ المجتمع وتكوينه وعاداته وتقاليده، وهي تستمد مكانتها من الدين، ولا تملك السلطة تعطيل هذه الأمور ولا إلغاءها، بل إن حمايتها ورعايتها وإقامتها هي من صميم واجبات السلطة، وتقصير السلطة في هذه الحماية والرعاية مما يسقط شرعيتها ويبرر الخروج عليها. بينما في النظام الغربي الديمقراطي المعاصر لا تتمتع هذه الوسائل بأية قداسة ولا يمكنها ممارسة عملها إلا بسماح السلطة لها، وفي ظل ما تصدره السلطة نفسُها من قوانين لتنظيم عملها، كما أن السلطة تملك دائما تعطيلها بقرار إداري أو في حالة الاستثناء!

(٣)

ثمة تعاليم كثيرة جاء بها الإسلام تقوي من المجتمع وفعاليته وتمنحه نوع استقلال عن السلطة وتعطيه القدرة على العمل دون انتظار إذنها وسماحها، وأحيانا: تعطيه القدرة والشرعية على العمل ضدها ومقاومتها.

ومن بين الأمثلة الكثيرة التي يمكن ضربها هنا، نتوقف عند أربعة فحسب، هي: إنشاء الأوقاف، إحياء الموات، الظفر بالحق، المكوس.

١. جاء الإسلام بالوقف، ومعناه: أن يقرر المسلم التنازل عن ملكية شيء لتُنْفَق منافعه أو أرباحه على وجه من وجوه الخير، ويتمتع هذا الوقف بقداسة دينية؛ إذ هو بمثابة انتقال المِلْك إلى اللّه تبارك وتعالى، وصار دور السلطة أن تنظم هذا الأمر وترعاه وتحميه وتوفر له من يقوم بشأنه، فكان هذا العمل تاريخيا من شأن القضاة، إذ هم أكثر الناس استقلالا عن السلطة ومعرفة بالشرع.

فالوقف إذن مالٌ للأمة مستقل عن السلطة، يُدفع في المصارف التي حددها الواقف، وقد تنامى الوقف تناميا عظيما عبر التاريخ الإسلامي حتى صارت أغلب ثروة المسلمين أوقافا، ولقد دخل السلطان العثماني سليم الأول إلى مصر فوجد أن أغلب أرضها موقوفة[(١)].

وبهذا كان مال الأمة بيد الأمة، ومنحهم الإسلام وسيلة تتمتع بحصانة دينية تُمَكِّنهم من العمل في تنمية المجتمع والإنفاق على وجوه الخير باستقلال تام عن السلطة. وقد بقي الوقف محترما ومصانا، ووقف العلماء بالمرصاد للملوك والسلاطين الذين حاولوا الاستيلاء على أموال الأوقاف، وصدُّوهم عن هذا بكل سبيل، ولم تستطع السلطة الاستيلاء على الأوقاف إلا بعد تحطيم النظام الإسلامي في أزمنة الاستعمار الأجنبي والحكومات التابعة للاستعمار الأجنبي.

لقد أثمر الوقف نهضة شاملة في مختلف المجالات، ووفر مصدر تمويل ذاتي لحركة الأمة ونهضتها حتى في أوقات ضعف السلطة، فأنفقت الأوقاف على العلماء والمجاهدين وطلاب العلم والفقراء والمساكين

---

(١) في رواية الإسحاقي أنه وجد ٤٠٪ من أرض مصر موقوفة، وفي رواية السفتي أن ثلثي الأرض كان موقوفا، ينظر: الإسحاقي، أخبار الأول، ص١٤٣؛ عيسى السفتي، عطية الرحمٰن في صحة الأرصاد للجوامك والأطيان، مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، خاص (٣٧٢) عام (٤٩٥٧٢)، لوحة ٢٠، ص ٣٨.

والراغبين في الزواج واليتامى والأرامل والأسرى والمطلقات وحتى البهائم والحيوانات!

ومؤسسة الوقف كما كانت عليه في الحضارة الإسلامية لا يمكن أن تقبل بها دولة حديثة، لأن نظام الوقف قد يحرم السلطة في الدولة الحديثة من أغلب مواردها المالية، فيجعله خارجا عن سيطرتها وعن إدراتها وعن التحكم فيها.

وبهذا يظهر بوضوح أن الوقف إنما هو ثمرة ونموذج لمعنى نزع السيادة من البشر، ويظهر فيه الحضور القوي للّه تبارك وتعالى كمالكٍ لهذا المال الذي أوقف له، إنه امتزاج بين عالم الغيب والشهادة لا تفهمه الدولة الحديثة ولا تعترف به!

٢. ومن الأمثلة أيضا: فقه إحياء الموات، ففي الإسلام يجوز لمن عمَّر أرضا أن يمتلكها، فالأرض أرض المسلمين والمال مال المسلمين، وليس في الفقه الإسلامي شيء يُسَمَّى «مال الدولة» أو «أملاك الدولة»، ولقد وقع تنازع بين أبي الدرداء ومعاوية ﵄ في تسمية «المال العام»، فمعاوية يقول هو «مال اللّه» وأبو الدرداء يقول هو «مال المسلمين»، وما كان هذا الخلاف بينهما إلا لأن توصيف المال بأنه «مال المسلمين» يُقَيِّدُ حق تصرف الخليفة فيه.

ومثل إحياء الموات: حفر الأنهار والآبار، فمن حفر نهرا أو بئرا فهو أولى بالاستفادة منه شرط ألا يمنعه عن محتاج لا يملك الثمن.

وأهم ما في هذا الأمر، مما يخص موضوعنا هنا، أن جمهور الفقهاء ـ المالكية والشافعية والحنابلة ـ على أنه لا يُشترط إذن الإمام في الإحياء! فالنظام الإسلامي لا يجعل السلطة مقيدة لحركة المجتمع، بل منظمة له إن لم تكن حافزة له.

وهذا وضع لا تقبله الدولة الحديثة التي تسيطر على كل شيء، وتعتبر كل ما هو داخل الحدود ملكا لها، ولا يجوز لأحد التصرف فيه إلا عبر سلسلة من الموافقات والتصريحات والشروط، بل إن الدولة الحديثة تتدخل

لتنزع أملاكا خاصة إذا ما ظهر أنها تحوي بئرا للنفط أو آثارا قديمة، وقد جاء الإسلام بنقيض هذا، ففي هذه الكنوز زكاة الركاز التي هي الخمس وتكون ملكا لصاحب الأرض.

٣. ومن الأمثلة أيضا: مسألة الظَّفَر بالحق، فقد أجاز الإسلام للمسلم أن يظفر بحقه إذا لم يستطع أن يقيم حجته أمام القاضي على هذا الحق، ويرى الجمهور ـ الأحناف والمالكية والشافعية ـ أن الظفر بالحق جائز، وقال الظاهرية: بل الظفر بالحق واجب على القادر، لأن القادر إذا لم يظفر بحقه فإنه بهذا يُجَرِّئ الظالم على التمادي في ظلمه. وأجاز علماء الشافعية سائر ما يوصل إلى أخذ الحق، كنقب الجدار وكسر الباب وغيره!

وهذا الكلام هو في حال أن يكون الظفر بالحق فيما بين الناس بعضهم وبعض، كأن يغصب أحدهم شيئا من الآخر أو يظلمه، فأما إن كان للمسلم حق في المال العام فيجوز له أن يأخذه في قول المذاهب الأربعة، فإن المال مال المسلمين، وهذا حقه الذي مُنِعه أو غُفِل عنه إعطائه إياه.

ولاحِظ ـ أيها القارئ ـ أن هذا الأمر المشروع في الإسلام، هو جريمة متكاملة الأركان في عرف النظام القانوني للدولة الحديثة.

فها هو مثال من تعاليم الإسلام يُحفز المسلمين على انتزاع حقوقهم وأموالهم، ولو نهبتها السلطة أو حتى غفلت عن أداء حقهم في هذه الأموال العامة.

٤. ومثل ذلك أيضا: موضوع الضرائب والمكوس، فالإسلام فرض قدرا محدودا من الواجبات المالية كالزكاة والخراج والعشور ونحو ذلك، وهي مقادير مُقَدَّرة في الكتاب والسنة، لم تحددها سلطة سياسية ولا قانونا صادرا من برلمان ما. ويقف الإسلام موقفا حاسما من فرض الضرائب (المكوس)، ويرى ذلك من الكبائر بل من أكبر الكبائر التي تزيد عن السرقة والزنا، وإذا فرض سلطانٌ ما ضريبةً غير جائزة له فإن مقاومته والامتناع عن بذلها له هو من حقوق المسلم.

بينما لا تستطيع الدولة الحديثة أن تعيش دون أن تفرض ضرائب، بل وأن تزيد في الضرائب بصورة مستمرة لتغطية نفقاتها المتزايدة وجهازها الإداري الذي يزداد تضخما، وتعد عملية فرض الضرائب مسألة بسيطة بالنسبة للحاكم الديمقراطي المعاصر فهي لا تكلفه سوى تحقيق أغلبية برلمانية بسيطة، وربما مجرد قرار بقانون، وبعدها يصير الممتنع عن هذه الضريبة خارجا عن القانون مستحقا للعقوبة.

وخلاصة القول: إن هذه التطبيقات وغيرها، يظهر فيها بوضوح طبيعة البناء الإسلامي لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لطبيعة بنائه الشخصية المسلمة، وهو على النقيض من طبيعة الدولة الحديثة ورؤيتها وبنيتها وطريقة تشكيلها لشخصية المواطن.

إن المواطن الصالح في النموذج الإسلامي يبدو ثوريا للغاية يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يرى نفسه خاضعا للدولة بل هو والدولة خاضعين لمرجعية الشريعة، وهو بمثابة الرقيب عليها، كما أنه عضو في مجتمع متماسك متكتل تتصل علاقاته بالقبيلة والجوار وأخوة الإسلام. بينما المواطن الصالح في النموذج الغربي خاضع للدولة وقانونها مهما تغير وتبدل، مرجعيته هي الدولة والدولة هي مرجعية نفسها، لا يملك الاعتراض إلا من خلال الطرق التي تسمح بها الدولة نفسها، ثم إنه مواطن مكشوف تماما أمام السلطة التي تعرف سائر تفاصيل حياته، ويمكنها بضغطة زر أن توقف حياته تماما، وهو في النهاية مواطن معزول يعيش حالة من الفردانية، روابطه الاجتماعية ـ إن وُجِدت ـ رثة هشة بالية، لا يمكنها أن تعينه أمام قوة الدولة.

وإن هذا ليفسر لنا كيف أن الاستعمار ووكلاؤه كانوا أول من حرص على تحطيم بنية المجتمع الإسلامي ونظمه الاقتصادية والاجتماعية، ليتمكنوا من غرس هذه الدولة الحديثة قسرا. ومع ذلك فلا تزال الدولة الحديثة غير متمكنة في العالم الإسلامي ولا تزال المجتمعات الإسلامية تقاومها، وهذا ما يجعل النموذج الإسلامي يمثل البديل القادم والمنشود عن الحداثة منزوعة الأخلاق.

إن حديثنا عن البديل الإسلامي المنشود، ليس مجرد تعصب منا لديننا، بل هو شعور حقيقي وقاهر بأن الإسلام هو منقذ البشر وعدو الظالمين!

(٤)

من نظر إلى طبيعة المدينة الإسلامية سيجد أنها صورة من النظام الإسلامي المهيمن؛ فلقد كانت المدينة الإسلامية ذات أسوار، وكانت حاراتها ذات أبواب، وكانت تقسيماتها غالبا وفقا للقبائل، فكانت الحارات والأحياء تستطيع أن تغلق على نفسها هذه الأبواب في وقت الانفلات الأمني أو إذا قررت التمرد على السلطة، فلا يستطيع الجنود اقتحامها إلا بعسر وجهد حرب. وكانت المدينة تنفرد بإدارة شؤونها، وتنشأ بين أهلها من روابط الرحم والجوار وروابط الحرفة ما يجعلها مجتمعا قائما بذاته معتمدا على نفسه: اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

لم تكن المدينة الإسلامية كالمدينة الحديثة مكشوفة أمام السلطة، ولا كانت مفتوحة الطرقات أمام دورياتها التي تستطيع بسهولة اختراقها والوصول إلى أبعد زاوية فيها، ولا كانت واسعة الشوارع بحيث يمكن للجيوش اقتحامها والتجول فيها.

كانت المدينة الإسلامية صورة من النظام الإسلامي الذي يقلل من اعتماد المجتمع على السلطة، ويقلل من احتكاك السلطة بالمجتمع، ويمنح المجتمع تكتلا اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا. بخلاف المدينة الحديثة التي هي صورة من النظام الغربي الحديث الذي يحتكر القوة في يد السلطة، ويمنح السلطة صلاحيات واسعة للتغلغل والتحكم في كل أنحاء المجتمع، فبذلك كانت المدينة الحديثة مسرحا مفتوحا ومكشوفا وسهلا، وثمرة طبيعية لسلطة متغولة ومجتمع فرداني ضعيف.

نظم الرقابة والمقاومة

لأن الخطأ من طبيعة البشر، فما من مجتمع قد نشأ إلا واحتاج إلى احترازات وقوانين وقيود تمنع المخطئ من التمادي في خطئه، وتلك هي

الوظيفة الأولى للقوانين التي يحاول بها الإنسان التقليل إلى الحد الأدنى من الأخطاء والانحرافات.

وللإسلام في هذا الأمر فرادته وتميزه أيضا، فمهما كانت ربانية الدين فإن الذين يطبقونه بشر، وهم غير معصومين، يتسرب إليهم الفساد ويغويهم الشيطان وتؤزهم النفس الأمارة بالسوء ويغلبهم الهوى، ومن هنا جاء الإسلام بنظامٍ يجعل الخطأ والانحراف في حده الأدنى.

سنذكر نبذة عن هذا الأمر من زاويتيْن؛ الأولى: انفراد الإسلام بقيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنها مركزية في بنائه وحياة أبنائه. والثانية: انفراد الإسلام بإقامة نظامٍ ووضعٍ متميز للنخبة الاجتماعية التي ستتصدر لمقاومة الانحراف، وهم العلماء، بحيث يكون وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في أفضل أحواله ليتمكنوا من القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وسنرى بوضوح أن هذين الأمريْن: فشو قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع الإسلامي، والوضع المتميز للعلماء، قد انفرد بهما الإسلام عن سائر النظم، ولا يمكن مقارنتهما بالوضع حتى في الدول الديمقراطية المعاصرة التي تسمح بسقفٍ عالٍ لمنظمات المجتمع المدني.

(١)

أدى «نزع السيادة من البشر» إلى قدرة عالية لعموم المجتمع الإسلامي على تقييم هذه السلطة، والقيام في وجهها بالمراقبة والنصح والتقويم، وكذلك الخروج عليها أيضا. إذ إن انحراف السلطة عن الشريعة يسقط شرعيتها ويستثير المؤمنين ضدها. والشريعة ـ كما ذكرنا ـ مرجعية متعالية مهيمنة على السلطة والمجتمع معا، فهي ليست وثيقة قد أصدرتها السلطة ولا ساهمت في كتابتها ولا لها قدرة على التحكم فيها بالتفسير والتأويل. والمؤمنون حين يقاومون الخروج على الشريعة فإنهم لا يقومون بالحقِّ الذي لهم فحسب بل يقومون بالواجب الذي هو عليهم أيضا، إذ الحق

يمكن التنازل عنه بينما الواجب يتحتم أداؤه.

ولأن المجتمع الإسلامي كان مجتمعا قويا ومتكتلا، كما ذكرنا، فقد كانت قدرته على الثورة والخروج على السلطة قدرة عالية، وكان يتمتع بثورية يُتَخَوَّف منها الوصول إلى الفوضى، ولهذا ناقش العلماء كثيرا وطويلا مسألة حدود طاعة المسلمين للسلطة القائمة عليهم، وكان إطار هذه المناقشة يوازن بين حدَّيْن:

١. الحد الأول: ألا يكون الخروج على السلطة مفسدة تفضي إلى شرٍّ من الوضع القائم

٢. والحد الثاني: ألا تكون طاعة السلطة مفسدة تُفضي إلى زيادة انحرافه وطغيانه.

ويمكن القول بكثير من التبسيط والاختصار بأن رأي أهل السنة والجماعة ـ وهم التيار العام وأغلبية المسلمين ـ هو أن الظلم سبب كافٍ للخروج على السلطة[١] طالما لم يترتب على ذلك فسادٌ أكبر. كما أن الطاعة للسلطة لا تكون إلا في المعروف، ولا تُطاع في معصية[٢]. وإذا لم يكن السلطان عدلا فقد انحصر حقه على الرعية في أمرين: الخروج إلى الجهاد المشروع معه، وبذل الزكاة المشروعة له، هكذا قرر العلماء[٣].

بل قرر العلماء قاعدة جليلة فارقة اختصرها ابن تيمية في قوله: «الإمام العدل تجب طاعته فيما لم يُعْلَم أنه معصية، وغير العدل تجب طاعته فيما عُلِم أنه طاعة كالجهاد»[٤]، وقبله قال العز بن عبد السلام: «لا ننفذ من تصرفاتهم إلا ما ينفذ من تصرف الأئمة المقسطين والحكام

---

(١) ينظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ١٣٢/٤ وما بعدها.

(٢) البخاري (٤٠٨٥)، (٦٦٤٧)، (٦٧٢٥)، (٦٧٢٦)، (٦٧٧٤)، (٢٧٩٦)، (٦٨٣٠)؛ مسلم (١٨٣٩)، (١٨٤٠).

(٣) ينظر مثلا: ابن الملقن، التوضيح، ٢٨٣/٢٣؛ ابن حجر، فتح الباري، ٦/١٣؛ العيني، عمدة القاري، ١٧٧/٢٤.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٩٦/٢٩.

العادلين»[1]، وقبلهما قال الرازي: «الأمة مُجْمِعةٌ على أن الأمراء والسلاطين إنما يجب طاعتهم فيما عُلِم بالدليل أنه حق وصواب»[2].

وهذا التفريق يعدُّ أساسا متقدما لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم طاعةً أو إنكارًا بناء على حال الحاكم نفسه؛ ونرى أن هذا المستوى لم تصل إليه منظومة قانونية ديمقراطية معاصرة، وذلك أن السلطة تتحرك في كثير من الملفات والقضايا في أمور هي محل نظر واجتهاد واختلاف آراء، فإذا كانت الأنظمة الديمقراطية المعاصرة تُلزم الناس بطاعة السلطة إلا فيما خالف القانون مخالفة واضحة، فهذا التفريق الذي قاله العلماء يجعل المحكوم في حل من طاعة السلطة غير العادلة إلا فيما يوافق الشريعة موافقة واضحة، ويجعله غير مُلْزَمٍ بطاعة هذه السلطة فيما تتردد فيه الآراء وتختلف فيه الأنظار.

وقد ثبت تاريخيا أن أمة المسلمين انفردت عن سائر الأمم بشيوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها، وهذا كلامٌ يقوله فقيه مسلم قديم كابن تيمية، كما يقوله مستشرق معاصر مثل مايكل كوك؛ قال ابن تيمية: «سائر الأمم لم يأمروا كل أحد بكل معروف، ولا نهوا كل أحد عن كل منكر، ولا جاهدوا على ذلك»[3]. وتوصل مايكل كوك بعد بحثه الواسع الذي استغرق منه عشر سنين إلى أن الثقافة الغربية ـ وكذلك الثقافات الشرقية الأخرى ـ ليس لديها «فكرة واضحة عن واجب لا يفرض علينا التصرف بنحو لائق إزاء الغير فقط، بل كذلك منع الآخرين من فعل ما فيه تعدٍّ واضح على الناس، مع ذلك ليس لدينا نظرية عامة حول الأوضاع التي ينطبق عليها، والإرغامات التي تسقطه. إن القيمة الأخلاقية موجودة عندنا، لكنها ليست من القيم التي أولتها ثقافتنا صياغة متطورة ومتكاملة»؛ لذا فإنه نفسه لم يكتشف هذا المعنى إلا كنتيجة

---

(١) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١/١٠٧.

(٢) الرازي، مفاتيح الغيب، ١٠/١١٤.

(٣) ابن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص١٢.

جانبية لبحوثه في الإسلام[١].

لقد كثرت النصوص القرآنية والنبوية في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى حفظ المسلمون أن «الدين النصيحة»، وأنهم مأمورون بإنكار المنكر بما استطاعوا، إن لم يكن باليد فباللسان، فإن لم يكن فبالقلب، ومن لم ينكر بقلبه فليس في قلبه حبة خردل من الإيمان، وأن تركهم النهي عن المنكر هو كقومٍ يتركون بعضا منهم يخرقون السفينة التي تحملهم جميعا، وقد يهلك الصالحون إذا كثر الخبث في الناس، وتنزل عقوبة اللّه بالناس جميعا إذا لم يأخذوا على يد الظالم[٢]. ولهذا قرر العلماء أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ على المسلم[٣]، بل إن بعض العلماء قال: «القائل لمن يأمر بالمعروف: أنت فضوليّ يُخشَى عليه الكفر»[٤].

ولهذا كله، نشب بحث كبير لدى أهل العلم في مسألة: متى يكون الإنسان معذورا بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذا كان هذا يؤدي به إلى القتل والهلاك، وهذا أمر ليس محله هنا[٥]، وإنما نذكره لنشير إلى الأهمية القصوى والمركزية الأصيلة التي بلغتها شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضمير المسلمين، حتى وصفها الغزالي بقوله: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابتعث اللّه له النبيين أجمعين، ولو طوى بساطه وأهمل

---

(١) مايكل كوك: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي ص٢٥، ٢٦، ٨٠٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: البخاري (٢٣٦١)، (٣١٦٨)، (٦٧٧٤)، مسلم (٤٩)، (٥٠)، (٥٥)، (٢٨٨٠).

(٣) ينظر مثلا: ابن حزم، المحلى، ٤٢٣/٨؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٨٤/٤؛ ابن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص١٥.

(٤) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ١٠٦/٥.

(٥) ينظر في هذه المسألة: الغزالي، إحياء علوم الدين، ٣١٩/٢ وما بعدها.

علمه وعمله لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة، وعمت الفترة، وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة، واستشرى الفساد، واتسع الخرق، وخربت البلاد، وهلك العباد، ولم يشعروا بالهلاك إلا يوم التناد»[١].

ومن نظر في تاريخ المجتمعات وواقعها حتى الآن رأى بوضوح أن المجتمعات العربية الإسلامية تختزن تقاليد عميقة في المسارعة إلى الخير والتناهي عن المنكر والشعور الجماعي العام المناهض للفردانية الغربية. لقد تحول شأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطول الممارسة إلى تقاليد اجتماعية راسخة، ويتعذر أن يوجد في المجتمعات العربية الإسلامية من لا يبالي إطلاقا بارتكاب المنكر والمجاهرة به أمام الناس. بل يمكن أن نتخذ هذا معيارا لقياس التغرب في المجتمعات العربية والإسلامية، فكلما سهلت المجاهرة بالمنكر كان هذا علامة على شدة التغريب التي أصابت هذا المجتمع، والعكس صحيح أيضا.

(٢)

كذلك أسس النظام الإسلامي لوضع متميز للعلماء، وأولئك هم المسؤولون الأوائل عن مناهضة المنكر ومكافحته ومجاهدته، فهم ورثة الأنبياء، هكذا يرون أنفسهم وهكذا يراهم الناس، وتلك هي مهمتهم الأولى في واقعهم ومجتمعهم.

ولو حاولنا أن نختصر طبيعة العلماء وطبيعة وضعهم في المجتمع الإسلامي وطبيعة علاقتهم مع السلطة، فيمكن أن نوضح ذلك عبر هذه الأمور الستة:

١. أول وأهم ما أسس له الإسلام هو الطبيعة الربانية للعلماء، فقد غذَّاهم الإسلام بقوة نفسية هائلة باعتبارهم ورثة الأنبياء، القائمين بمهمة الرسل، والذين كلفهم اللّه بإقامة الحق والدفاع عنه، بل هم أول المكلفين

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، ٢/٣٠٦.

بذلك، ولئن جاز للناس السكوت خوفا فلا يجوز هذا للعلماء الأئمة الذين يُقتدى بهم. وهكذا فإن استمداد العلماء مهمتهم من اللّه مباشرة يجعلهم ـ في نظر أنفسهم، وفي نظر الناس ـ متمعين بصلاحيات ثابتة ودائمة وخالدة، أو متمعين ـ إن صح التعبير ـ بقوة فوق دستورية وقانونية؛ فإن هذا الاستمداد هو أقوى من أي مركز قانوني أو دستوري جرى استمداده من البرلمان أو الشعب أو الحاكم، وهو بعدُ معرض للنقض والتعديل والتعطيل.

ولقد حفلت النصوص القرآنية والنبوية بالحث على طلب العلم، وبالتفقه في الدين، وبأن يكون هذا خالصا لوجه اللّه، لا لمجاراة العلماء ولا لمماراة السفهاء، ولا للرياء والسمعة، بل عقوبة الذي يطلب العلم للدنيا عقوبة شديدة. كما حثت النصوص أيضا على توقير أهل العلم ومعرفة فضلهم ومكانتهم، وإحسان الظن بهم، والتهيب من الخوض فيهم بالسوء.

وبهذا، صار العلماء موضع قوة سياسية متميزة في نسيج النظام الإسلامي السياسي، وكان لهم دائما تأثير كابح لجماح السلطة، إن لم يكن لهم تأثير مُوَجِّه ونافع لقوة السلطة.

٢. كذلك أسس النظام الإسلامي لاستقلال تكوين العلماء عن السلطة، فنحن لو نظرنا في نخبة رجال الدولة، لوجدنا أنهم جميعا قد تخرجوا من مؤسساتها التي صقلتهم عقليا وعلميا ونفسيا وأخلاقيا، بدءا من المدرسة والجامعة والوظيفة الرسمية، وتلك المؤسسات قد عملت السلطة على هندستها علميا وفكريا ونفسيا بحيث تُخرج النخبة المطلوبة لمهمات السلطة والإدارة. بينما العلماء في سياق الحضارة الإسلامية لم يكونوا نتاج مؤسسات سلطوية مثل المدارس والجامعات والوظائف، فلقد كانت السلطة ـ كما أسلفنا ـ محدودة المجال والتأثير، ولا تهيمن على حركة المجتمع العلمية والثقافية، ولم تتحكم السلطة في عملية التعليم لا بنشأة المؤسسة التعليمية ولا بوضح المناهج، بل إن أكثر الوظائف التي تولاها العلماء: كالتدريس والفتوى والقضاء، لم تكن أيضا نتاج عملية

سلطوية تبدأ بالتعليم ثم بالتدرج في المناصب حتى الوصول إلى المنصب. في النظام الإسلامي يصير العالِم عالما ضمن تسلسل لا تتدخل فيه السلطة ولا تؤثر عليه، فهو يتعلم في الكتاب ثم في المسجد أو المدرسة على يد المشايخ الذين يتصل إسنادهم العلمي بمشايخهم حتى الصحابة والتابعين، وهم يُدَرِّسون كتبهم أو كتب المذهب السائد في بلادهم عن غير توجيه من السلطة أو تحكم منها في المادة الدراسية، وإذا برز العالِم منهم وطُلِب ليتولى القضاء لم يكن هذا يعني سوى أنه وُضِع في منصب إداري هو يرى أنه قد تأهل له بعلمه ومكانته التي حصَّلها بغير فضل من السلطة عليه، ثم إنه سيحكم بما تعلمه لا بقانون تصدره السلطة، فليس للسلطة تأثير على تكوينه العلمي والنفسي، ولا تأثير على عمله الذي ينبغي أن يراقب فيه اللّه وحده!

هذا الاستقلال في التكوين العلمي والنفسي لا يماثله أي استقلال يتمتع به القاضي أو الأكاديمي أو القانوني في نظام الدولة الحديثة مهما كان ديمقراطيا.

٣. أشرنا فيما سلف، وهذا موضع تأكيده وتكراره، إلى أن العلماء في سياق التاريخ الإسلامي كانوا يتولون السلطات الثلاثة: التشريعية والقضائية والإعلامية، فيما بقيت للسلطة الحاكمة السلطةَ التنفيذية، فأما توليهم السلطة التشريعية فذلك لكونهم يتولون مهمة الفتوى وتفسير الشريعة[١]. وأما توليهم السلطة القضائية فلأنهم هم الذين يتولون مهمة القضاء، إذ هم الأعلم بالشريعة وليس في النظام الإسلامي مسار آخر لإنتاج القضاة. وأما توليهم للسلطة الإعلامية فلأنهم هم الذين يخطبون ويعظون ويتحدثون في الجُمَع والجماعات والمناسبات الدينية والاجتماعية، وهذا هو القسم الأعظم من الإعلام في عصور ما قبل الصحافة والإذاعة.

(١) نقول «تفسير الشريعة»، وهي تناظر في الدولة الحديثة «التشريع»، وذلك أنه لا يجوز أن يُقال في السياق الإسلامي: التشريع، فإن اللّه هو المشرِّع، وإنما العلماء يجتهدون في فهم مراد اللّه، فهم يفسرون الشريعة، ولا يشرِّعون.

ولهم فوق ذلك مهمة التربية والتعليم من خلال الكتاتيب والمدارس، فهم بذلك يُنتجون المعرفة، وسائر هذه الأمور لا تتدخل فيها السلطة، ويقتصر تدخلها فيها على إجراءات تنظيمية إدارية أو إجراءات استثنائية محدودة تتعلق بوقت بعينه أو عالِم بعينه، أما محتوى الفقه والفتوى والتدريس والإعلام فلا حضور للسلطةً فيه.

٤. تغلغل العلماء في المجتمع، وذلك تابع لتغلغل الدين في المجتمع الإسلامي، وإن مما يغيب عن كثير من الناس أن الإسلام يمثل في المجتمع الإسلامي حضورا طاغيا ومتغلغلا لا يمثله دين آخر في أي مجتمع آخر، وهو أمر يلاحظه غير المسلمين أكثر مما يلاحظه المسلمون(١)، ومن آثار هذا التغلغل الديني والحضور القوي في المجتمع أن يتدعم وضع العلماء اجتماعيا؛ إذ المسلم محتاج إلى العالِم في سائر أموره الدينية والدنيوية، فهو يتعلم منه ويتبعه في الصلاة ويفتيه في العبادات والمعاملات، ويقضي بين المتخاصمين في المنازعات. وفي أغلب الأحوال كان العلماء يحوزون ثقة الناس بحيث يُسَلِّمونهم زكاتهم وصدقاتهم أو يؤثرونهم بها إعانة لهم وامتنانا لدورهم (ويضاف إلى ذلك أيضا ما يُستحدث من أنواع البدع، كصناديق النذور والقربات التي تُبذَل عند الأضرحة، فقد كان يتولى الشيوخ أمرها أيضا، ومثلها: طلب أهل المتوفى أن يختم المشايخ القرآن عنه مقابل أجرة، وهكذا)، ولطبيعة الإسلام الأخلاقية فإنه كلما كان العالِم زاهدًا مقبلا على الآخرة زادت هيبته وخضوع الناس له وتعظيمهم إياه.

لقد أسس هذا كله لنظرة اجتماعية سائدة ترى أن العلماء هم طليعة المجتمع وهم الأولى بالقيام في وجه السلطة، والعالِم كلما زادت جرأته على السلطان، ارتفع في عيون الناس.

---

(١) ينظر مثلا: مونتسكيو، روح الشرائع، ٢٠٥/٢؛ كلوت بك، لمحة عامة، ص٢٩٠؛ بيرتون، رحلة بيرتون، ص٩٧؛ توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ص٤٥٨؛ لوبون، حضارة العرب، ص٤١٧؛ كيسنجر، النظام العالمي، ص١٠٣.

وبهذه المكانة الاجتماعية كان للعلماء قدر رفيع، ومثلوا ما يشبه السلطة الموازية للأمراء عبر التاريخ الإسلامي، بل ومَثَّلوا القيادة الطبيعية للأمة في وجه السلطة، ويمكننا أن نرى هذا مضطردا في التاريخ منذ ثورة القراء في مطلع الدولة الأموية وحتى حركات شيوخ الأزهر ضد السلطة المملوكية قبيل اقتحام الاستعمار والحداثة بلادنا. ولأجل هذا احتفظت المجتمعات الإسلامية بقدر عظيم من مقاومة الاستبداد والطغيان.

٥. من أهم ما ميَّز حركة العلماء أنهم لم يكونوا مؤسسة هرمية تحتكر الخطاب الديني، وإنما كانوا تيارًا متغلغلًا في عموم الأمة، ولم يكن لهم رأس يشبه البابا لدى الكنيسة، وهو ما جعل قدرة السلطة على احتواء الحالة العلمية فضلا عن التحكم فيها عسيرة، بل كانت السلطة أعجز عن التأثير في الخطاب الديني وفي إنتاج المعرفة أقل ما يمكن. وأعلى من ذلك أن كانت البيئة العلمية الإسلامية تمارس عادة نوعا من النفور من العالِم الذي يقترب من السلطة أو يتولى بعض مناصبها، وكل ما يُقال حول التأثير السياسي للسلطة في إنتاج المعرفة في الحضارة الإسلامية هو أقرب إلى الوهم والخيال منه إلى الحقيقة(١)، بل أقول: نحن الحضارة الوحيدة التي هزمت المعرفةُ فيها السلطةَ، وأدل دليل على هذا أن فضائل علي بن أبي طالب في كتب السنة أكثر ومكانته أكبر من معاوية والعباس وهما رأسي الدولتين: الأموية والعباسية، وكلتا الدولتين عادتا العلويين!!

٦. كذلك انفرد النظام الإسلامي في تعزيز موقع العلماء ومكانتهم بما

(١) من الدراسات المتميزة التي ناقشت دعوى تأثير السلطة في إنتاج المعرفة الإسلامية: كتاب «المحدثون والسياسة» للدكتور إبراهيم العجلان، وكتاب «السلطة السياسية وحركة رواية الحديث ونقده» للدكتور أحمد صنوبر، وكتاب «الإمام البخاري والسلطة السياسية» للدكتور نبيل بلهي، وكتاب «التفسير السياسي للقضايا العقدية» للدكتور سلطان العميري، ولي بحثان عن «أحاديث طاعة الأمراء في البخاري» وعن «فحص دعوى أثر السياسة في تدوين الموطأ»، ألقيت الأولى في مؤتمر «صحيح البخاري» (اسطنبول: جامعة ابن خلدون، نوفمبر ٢٠١٩م)، والثانية في مؤتمر «كتاب الموطأ» (وجدة: جامعة محمد الأول، أكتوبر ٢٠١٩م).

كان لهم من إسناد اقتصادي عبر الأوقاف، حيث وفرت لهم الأوقاف موردا يبقيهم مستقلين عن السلطة، فلم يكن العلماء المسلمون كالموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من السلطة، ومن ثَمَّ لم تكن السلطة قادرة دائما على احتواء العلماء، بل كان يكفيها منهم السكوت والاعتزال.

وبعد هذه الأمور الستة، يتضح جليا أن وضع العلماء في حضارتنا الإسلامية لا يشابهه وضع أي فئة في أي نظام آخر، لا المدرسين ولا القانونيين ولا أساتذة الجامعة ولا غيرهم، كما أن وضع العلماء أقوى بما لا يقارن بوضع النقابات المهنية أو بمنظمات المجتمع المدني أو بغيرها من مؤسسات أفرزتها الحضارة الغربية لتقييد السلطة.

ومن نافلة القول أن هذا الوضع لا يعني تقديم صورة مثالية خالية من وجود علماء السلطان، أو خالية من اضطهاد السلطة للعلماء، أو خالية من إخفاق العلماء في بعض ثوراتهم ومعارضتهم، فنحن إزاء مجتمع بشري دائما، ولكن المقصود أن ما تمتع به العلماء في الحضارة الإسلامية يستحيل أن تتمتع به طبقةٌ ما في دولة حديثة تُهَيْكِل كلَّ نشاطٍ ضِمْنَ مؤسسةٍ تُمسك بمفاصلها وتحدد لها طريقة عملها وتهيمن عليها بمرجعيتها.

إن الفارق يبدو ضخما بين العلماء في المجتمع الإسلامي وبين القضاة والخبراء والأكاديميين في الدولة الحديثة، فحتى القضاة ـ وهم أكثر من يحظى باستقلالية نسبية ضمن الدولة الحديثة ـ تثبت التجربة أنهم موظفون منحازون للدولة عاملون على تعزيزها وإسباغ الشرعية عليها[١]. لقد كان العلماء عموما في جانب المجتمع لا السلطة، وفي جانب المعارضة والمقاومة.

يمكن إجمال الخلاصة التي نريدها في هذه البنود:

١. إن النظام السياسي الذي نأمله هو الذي تقل فيه صلاحيات السلطة إلى الحد الأدنى، ويزداد فيه تمكين المجتمع إلى الحد الأقصى، ونرى أن

(١) وائل حلاق، الدولة المستحيلة، ص١٠١.

تطبيق القيم والنظام الإسلامي هو السبيل الوحيد الكفيل بالوصول إلى هذا الهدف.

٢. يجب أن تتقلص السلطة السياسية إلى وزارات محدودة تنظم قطاعات: الجيش والشرطة والقضاء والمالية والخارجية. وهي القطاعات التي تقوم بمهمتي حفظ الأمن والدفاع وما يتعلق بهما. بينما يوكل تنظيم قطاعات التعليم والإعلام والثقافة والصحة والزراعة والصناعة وبقية النشاطات إلى العمل المجتمعي والأهلي والخيري.

٣. ومع ذلك، فإن القطاعات التي تتولاها السلطة لا تُنْتَزَع من المجتمع كلية، وإنما المجتمع مساند لها وداعم بمجهوده في وجودها، فمثلا:

- الشعب يجب أن يكون مسلحا ومدربا، فانتشار التسليح والقدرة على استعماله يعصم الأمة من استبداد وطغيان الحكام في الداخل كما يجعل عملية احتلالهم الأجنبي عملية بالغة الصعوبة، ويساعد انتشار السلاح في استتباب الأمن وانخفاض الجريمة، وهذا يرفع عبئا كبيرا من أعباء الجيش والشرطة والقضاء.
- وأعيان الشعب وزعماؤه يجب أن يكون لهم الحق في حل الخصومات والنزاعات من خلال القضاء العرفي والأهلي الذي يقضي بالشريعة، فهذا يعزز الأمن الاجتماعي ويقضي على كثير من أسباب التحايل وهضم الحقوق وبطء التقاضي.

٤. كما أن القطاعات التي يتولاها المجتمع، يمكن للسلطة أن تساهم فيها بالتوجيه والتخطيط والمشاركة لكن دون هيمنة واحتكار:

- فيمكن للسلطة أن تبني المستشفيات وتنشيء المدارس والجامعات والأندية الرياضية والنشاطات الثقافية وغيرها، تنشيء ذلك وتموله من فائض الموارد المالية الشرعية التي ترد إليها.
- كما يمكن أن تشير في كل هذه الأنشطة بالتوجيه والإرشاد لرؤوس الأموال نحو بناء مستشفى بعينها أو في مكان بعينه لحاجة المجتمع لذلك، أو الاستثمار في منطقة بعينها أو مجال بعينه. يمكن لخريطة

اقتصادية تضعها السلطة أن تصنع التوازن بين مجالات النشاط الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع نفسه.

٥. ويجب أن يكون واضحا أن من مهمات السلطة حراسة الدين ورعايته، ومن ضمن ذلك تعهدها بإقامة الشعائر ورعايتها كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها، وهي أمور تزيد من تماسك المجتمع وصلابته.

٦. ولا يجوز للسلطة فرض ضرائب إطلاقا، فهذا من الكبائر في الإسلام، وهناك الكثير من البدائل التي يمكن بها سد عجز ضروري في الموارد كالاقتراض والمشاركات أو إعطاء مزايا بعينها لمن يستثمر في مجال ما لا تتشجع له رؤوس الأموال، فإن لم يكن فقد أجاز العلماء فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء بقدر الحاجة والضرورة وبشكل استثنائي مؤقت.

٧. والسلطة بالأساس لا يحوزها إلا من اختارته الأمة بإرادتها الحرة، ولها الحق في نصحه ومحاسبته وعزله، وآليات الانتخاب والمراقبة والعزل متروكة لأهل الزمان والمكان طالما كان ذلك في إطار الشرع لا خارجا عنه. سواءٌ أطلق على هذا اسم «الديمقراطية» أو أي اسم آخر، فالعبرة بالمعاني والمسميات.

٨. استقلال الأمة وتحررها هو الهدف الأول والأكبر والأعظم أمام كل مشروع تغيير، ولا يمكن تحقيق أدنى تمكين قبل تحقيق هذا الاستقلال، الاستقلال السياسي والاقتصادي، وهذا الاستقلال السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يتم دون قوة العقيدة والفكرة المهيمنة على عموم الأمة ـ وفي الطليعة منها: العاملون والقادة ـ ولا يمكن أن يتم دون قوة عسكرية تنتزع هذا الاستقلال انتزاعا ثم تحميه وتحرسه.

٩. تتمثل المعضلة الأساسية في الواقع المعاصر في أن الاستعمار الأجنبي والأنظمة التي أنشأها في بلادنا قد أزاحت هيمنة الدين من واقعنا، لتحل محلها هيمنة الدولة، وعملت الدولة بكل طاقتها على أن يتحول

الدين إلى شأن شخصي وطقوس شعائرية لا دخل لها في المجال العام، إلا أن يكون هذا التدخل في خدمة الدولة، وبالتالي يصير الدين خادما للدولة بدلا من أن تكون الدولة خادمة للدين. وحيث جرت إزاحة الدين فقد ارتكبت هذه الدولة الكثير من الجرائم في حق الأمة، ولكن هذه الجرائم كانت تُقَدَّم باعتبارها حداثةً وتطورًا وسياسات دنيوية. ومن هذه الجرائم التعدي على كرامة الناس وحريتهم بالتدخل المتغول في شؤونهم ومنعهم من التنقل ومن الزواج ومن التجارة ومن البناء ومن التدريس ومن أي نشاط بدون تصريح مسبق، وإجبارهم على أنشطة اقتصادية وتعليمية وثقافية تحددها هي، ومنها التعدي على أموال اللّه كالأوقاف وفرض الضرائب عليهم وهو عدوان على أموال الناس بغير حق، فضلا عن إشاعة الفاحشة والانحلال والتفلت الأخلاقي، وغير ذلك كثير. إلا أن المشكلة الأساسية أنه لا يمكن تقييم هذه الأفعال على أنها جرائم إلا بوجود الميزان الإسلامي، فإذا فُقِد هذا الميزان أو أزيح فإن هذه الأفعال تُصَوَّر باعتبارها سياسات حديثة!

١٠. وهذه الدولة التي صنعها الاستعمار هي ذاتها وحدة في شبكة دولية أسس لها هذا الاستعمار الأجنبي وسمَّاها «النظام العالمي»، وفي هذا النظام العالمي يتجسد معنى الطغيان الذي حاربه الإسلام، فقد وضع المنتصرون بعد الحرب العالمية الثانية جملة من الوثائق والقواعد والنظم التي ترسخ هيمنتهم على العالم، وقدموها باعتبارها «النظام العالمي» و«الثقافة العالمية» و«القانون الدولي» و«الشرعية الدولية»، وأعطوا لأنفسهم حق معاقبة الخارج عليها بأنواع العقوبات التي تبدأ بعدم الاعتراف وتمر بالحصار وتنتهي بالاحتلال العسكري.





كيف نبدأ؟

وصلنا إلى الباب الثالث من هذا الكتاب..

ذكرنا في الباب الأول: لماذا لا طريق للإصلاح سوى الإسلام، وذكرنا في الباب الثاني: كيف أن نظام الإسلام هو الأكمل والأشمل والأمثل من بين سائر المناهج الوضعية والفلسفات، وبقي أن ندلف من ذلك العلم إلى العمل، ومن الوعي إلى السعي!

إذا كان هذا هو الواقع الذي صرنا إليه بعد تفوق الغرب وانكسار حضارتنا وانهزامنا، فأول سؤال يسأله مريد العمل: كيف نبدأ؟

١. يبدأ الأمر بفكرة، وفكرتنا هي الإسلام، وكتابنا هذا هو محاولة لبيانه والنظر في تمكينه في زماننا المعاصر.

٢. ثم طليعة مؤمنة تلتف حول الفكرة وحاملها، وتمثل النواة الأولى أو فريق العمل.

٣. فإذا بدأ طريق العمل جاءت الأسئلة تقول: كيف نبدأ: من السلطة أو من المجتمع؟ هل نعمل على إصلاح مجتمع يفرز قيادته الصالحة، أم إن الطليعة المؤمنة تغلب على الحكم فتصلح بها البلاد والعباد؟

٤. فإذا اخترنا السلطة فلا بد من تنظيم ولا بد من خطة، ويكون السؤال: هل بإمكان التنظيم أن يصل إلى السلطة؟ وإن كان ممكنا فكيف يصل؟

نحن هنا في هذا الباب نتوقف عند هذه الأسئلة، أسئلة العمل والسعي والحركة، فنسأل اللّه الإعانة والتوفيق..

دروس التاريخ

إن خروج أمة من الذلة والاستضعاف إلى القوة والتمكين ليس شيئا جديدا نحتاج إلى التفكير في اختراعه، إن وراءنا تاريخا طويلا حافلا ومكدسا بالتجارب التي خاضتها الأمم لتعبر حالة المغلوب المحتل إلى حالة الاستقلال والتحرير.

ولا أخفي القارئ سرًّا أني وجدت مدخل التاريخ هذا هو أفضل المداخل لمن أراد العمل، ولقد مررت في حياتي على كافة الاتجاهات الإسلامية إما بالانتماء والمعايشة أو بالمحاورة والمدارسة، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن سائر هذه الاتجاهات تزعم لنفسها أنها تعمل وفق القرآن والسنة، فالقرآن والسنة هما شعار الجميع، على نحو قول القائل:

وكلٌّ يدّعي وصلا بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا

ومن أسوأ ما أفرزه الخلاف بين الاتجاهات الإسلامية هو كثرة التشغيب والتشويش التي ملأت ساحة التأصيل الشرعي لطريق التحرر والنهوض والتمكين، فقومٌ يرون أن البداية يجب أن تكون بدعوة العصاة والإقبال بهم إلى المساجد، وقومٌ يرون أن الحل في طلب العلم الشرعي وتصحيح العقيدة ليس إلا، وقومٌ يرون ضرورة نشر الوعي والتثقيف الفكري وفهم الواقع، وقومٌ يرون الحل في الدخول في السياسة والانتخابات والبرلمان والوصول إلى الحكم عبر هذه الطريق، وقومٌ يرونه في القتال والثورة والخروج المسلح.. وبين الجميع أطياف كثيرة تأخذ من هذا وذاك!

وعند كل فريق من هؤلاء حقٌّ لا مرية فيه، وعند كل منهم من العيوب والمشكلات في التأصيل أو في التطبيق ما منعهم أن ينجحوا حتى الآن.

أذكر هذا لأني أريد أن أقول الآتي: إن محاولة البحث عن إجابة هذه الأسئلة من خلال التأصيل الشرعي وذكر الآيات والأحاديث صارت مفضية إلى نقاشات طويلة وعقيمة لكثرة ما وُضِع من إجابات على هذه الأسئلة من قبل الاتجاهات الإسلامية المختلفة.

ولقد أثمرت تجربتي الشخصية نتيجة أحب أن أبسطها لك أيها القارئ الكريم، كما أحب أن أستفيد بها:

كنا إذا تجادلنا حول سبيل النهوض والتحرر أخرج كل اتجاه من جعبته عُدَّته من الآيات والأحاديث وأقوال العلماء، فيبدأ حوارٌ لا ينتهي، ويتشعب متفرعا قبل أن تكتمل إجابة السؤال الأول منه، ولقد وجدتني أخوض غمار هذا كله مستفسرا ومتسائلا ومتأملا، حتى قلت لنفسي ذات يوم: دعونا نفهم القرآن والسنة من باب التاريخ. فنحن مثلما نحتاج إلى السنة لتفسير القرآن وبيانه وتفصيل مجمله ونحو هذا، فإننا نحتاج كذلك إلى التاريخ في تفسير ما يشكل علينا وما نختلف فيه من فهم القرآن والسنة، فإن التاريخ هو التجربة العملية للإنسانية، بل هو معمل التجارب العملية، ولعلنا إذا عرضنا عليه الاتجاهات المختلفة نرى فيه: هل نجحت هذه الفكرة وهذه الطريقة وهذا الأسلوب من قبل أم لا؟ ومن المؤكد أنه لا يمكن أن يقع التعارض بين حركة التاريخ وبين القرآن والسنة، فكلاهما صادر عن إلٰه واحد! تماما مثلما لا يمكن أن يقع التعارض بين صريح المعقول وصحيح المنقول.

أستطيع أن أقول بعد هذه السنين في دراسة التاريخ ومحاولة فهم القرآن والسنة بالاستعانة به أن الأمر صار بالنسبة لي غاية في الوضوح، وصار لا يختلط عليّ ما قد يختلط على كثيرين في فهم الآيات والأحاديث، وصرتُ إذا أردت التكلم في باب العمل والحركة أحب أن أبدأ من باب التاريخ، لأتجاوز الجدل الكثير والطويل الذي ينفتح إذا تحدثنا بالتأصيل الشرعي، والذي ينتهي عادة بغير طائل.

ولا يعني هذا الاستغناء عن الآيات والأحاديث، معاذ اللّه، وإنما

الحال كما أشرتُ أننا لا نسمي فهم القرآن بالسنة استغناء عن القرآن، والعلم إذا أثبت أمورا كان لهذه الأمور دورها في فهم ما يشتبه من القرآن والسنة، وكذلك التاريخ: فكم من الأفهام التي يرى أصحابها أنها أفهام صحيحة للقرآن والسنة يظهر بمطالعة التاريخ أنها أفهام خاطئة وفيها خلل. فإن الحق تتضافر عليه الأدلة وتتكامل، وأما الفهم الخاطئ فهو إن استند إلى شيء انكشف عواره والخطأ الذي فيه إذا قورن ونُظِر إليه من زوايا أخرى.

والسنة الجارية الغالبة في باب تأسيس الدول هي كالآتي:

تبدأ القصة بفكرة، تنبثق في ذهن قائد موهوب، فيجمع حوله رجال مؤسسون أكفاء، يعملون في الدعوة بين الناس إلى فكرتهم التي تستهدف إصلاحا وتغييرا قويا في واقعهم، فيسبب هذا توترا واضطرابا وقد تنتهي إلى معركة بينهم وبين سلطة النظام القائم.

١. فإذا هم أخفقوا في معركتهم مع سلطة النظام القائم ذهبت فكرتهم وحركتهم إلى الذبول والضمور والاندثار.

٢. وإذا هم انتصروا في هذه المعركة بدأت دولتهم تتأسس، وبدأت فكرتهم تخرج إلى الحياة وتشهد فرصة تطبيقها.

ثم إن هذه الدولة تجاهد مرة أخرى جهادًا كدولة بين الدول المحيطة، وهو جهاد لا يقل عن جهاد مؤسسيها كأفراد ودعاة في مجتمعهم، وبحسب قوة الفكرة وكفاءة المؤسسين معا تثبت أمام الهجمات الآتية لها من محيطها الذي بدأ يضطرب ويرتبك مع تأسيسها، ثم تبدأ في التوسع وضم المزيد من الأنحاء إليها.

١. فإذا هُزِمت هذه الدولة في مهدها أو في مبدئها ذهبت الفكرة والحركة إلى الذبول والضمور والاندثار، لكنها تكون أطول عمر وأقوى أثرا وأمكن لإعادة بعثها من الفكرة التي أجهضت في مرحلة الدعوة وما قبل الدولة.

٢. فإذا انتصرت هذه الدولة وثبتت في مهدها، ثم استطاعت أن تنتصر وتتوسع وتهزم أعداءها، فإنها تذهب إلى أن تكون إمبراطورية وحضارة فقد خطت اسمها في صفحة التاريخ وانخرطت فيها أعداد هائلة من البشر وصعب خلعها إلا بعد مئات السنين أو آلاف السنين.

هذه هي السيرة العامة الغالبة على مسار تأسيس الدول وصعودها، وسائر ما قد يرد على هذا المسار من تفاوت واختلاف، فإنما هو بمثابة الأمور العارضة، فلا ريب أن الفكرة تحتاج إلى رجال مؤمنين بها، وهم وهي محتاجون إلى سلطة وحكم ليتمكنوا من تطبيقها وتحقيقها والدعوة إليها والحفاظ عليها كذلك. وهم في سبيلهم هذا ينتزعون المواقع والمكاسب انتزاعا، بجهاد مرير وتضحيات عظيمة، فلا يعطيهم أحدٌ إياها سلما ولا تفضلا ولا على سبيل التجربة!!

هل من طريق آخر؟!

أطرق هنا بعض الأمور التي انتشرت في واقعنا الإسلامي، والتي رأى أصحابها أنه يمكنهم أن نخالف هذا الطريق المذكور، وأن العالم قد تطور وتغير ونشأت فيه أوضاع جديدة يمكن أن تفتح آفاقا جديدة وسبلا جديدة للاستقلال والتحرر دون خوض الكفاح المرير والجهاد الطويل.

(١)

هل يمكن أن تقدم الحركة الإسلامية مراجعات فكرية، تمهد الطريق أو تسهله أو تختصر بعض مراحله أو تقنع العالَم أن الإسلام ليس شرا وخطرا؟!

إن العالم كله الآن يرفع شعار الحرية، فلنخاطب العالم باللغة التي يفهمها، ونعمل من أجل الحرية، فهي قيمة لا يجرؤ على المعارضة فيها أحد، ويجتمع عليها في بلادنا المسلم والكافر، الصالح والفاجر. فإذا اجتمعت هذه القوى وتكللت الجهود بالنجاح، كان للشعب أن يختار الطريقة والقيم والدين الذي يكون مرجعيته ومصدر تشريعه.

هكذا يقول البعض.. ونجيب عن هذا الكلام من دروس التاريخ أيضا، وهو تاريخ قريب..

لقد تعرضت الحركة الإسلامية في نصف القرن الأخير إلى فتنة أو شبهة أو خدعة، إذ كثيرا ما توجه الصحافي أو السياسي أو الباحث الأجنبي للفقيه أو لقائد حركة إسلامية يسأله: أيهما تريدون أولا، الحرية أم الشريعة؟ واضطر كثير منهم في واقع الطغيان القاهر الذي ترزح فيه الأوطان لأن يقول معتنقا عن حق أو محاولا الانفلات من ضغط السؤال وحرجه: الحرية أولا.. حتى لو كانت حرية علمانية ليبرالية كالتي نراها في المجتمعات الغربية، فإن الإسلام سينتشر في البيئة التي تتنفس الحرية، ويكفينا أن يتمتع الدعاة بحرية الدعوة وستعمل جاذبية الإسلام بنفسها وبمجهود الدعاة على أن تستثمر مناخ الحرية لنصل في النهاية إلى: الشريعة.

لقد كانت حقيقة السؤال المختفية في جوهره هي: هل تقبلون يا معشر الإسلاميين بحاكم علماني ليبرالي على النمط الغربي بديلا عن المستبدين الذين يحكمونكم الآن؟ أم أن البديل الوحيد المقبول عندكم هو حاكم إسلامي يطبق الشريعة؟! وحيث لم يكن للإسلاميين قوة ولا قدرة على نصب حاكم يطبق الشريعة، فقد قبلوا بصورة الحاكم العلماني الليبرالي الذي سيطلق الحريات العامة كمرحلة يثقون أنها ستوفر لهم الفرصة لنشر الدعوة وجذب الجماهير فينتقلون بعدها إلى المرحلة المنشودة: مرحلة الشريعة! الشريعة كثمرة من ثمرات الحرية واختيار الناس الحر النزيه.

حسنا.. فأين الخدعة هنا، وما المشكلة في هذا التصور؟

المشكلة بقدر ما هي بسيطة، بقدر ما هي فارقة وجوهرية وأصيلة.. المشكلة ببساطة هي في تَوَهُّم أن ثمة من قد يمنحك الفرصة للاختيار بين الحرية والشريعة! فإن الذي يملك القدرة على الحكم لا يُعطي خيارات لأحد! فالجهة التي تملك أن تخيرك بين نظامين هي الجهة التي تستطيع أن

تفرض أحدهما، ولماذا تُقدم الخيار للضعيف إن كانت قادرة على إنفاذ خيارها المفضل لديها؟! فالإسلاميون، وأي مستضعف في أي مكان في العالم، لن يستطيع أن يختار لأنه لا يملك أن يختار أصلا، إذ لا يملك الضعيف أن يختار بين شيئين لا يستطيع فرض أحدهما أو انتزاعه، وإنما يملك صاحب القوة أن يفرض ما يشاء بالقدر الذي تسمح له به قوته وقدرته.

لهذا فمهما تنازل المرء عن أفكاره وراوغ فيها وقدم المراجعات الفكرية فلن يمنحه أحد شيئا لا يستطيع انتزاعه بنفسه، والتنازلات الفكرية ـ مهما بلغت وإلى أي حد وصلت ـ لم تؤد إلى مكاسب سياسية! لأن التنازلات الفكرية مهما عظمت لا تغير من موازين القوى في الواقع.

كيف يتوهم عاقل أن يمنح العدوُّ عدوَّه أداة استقلاله وتحرره؟! كأن الغرب صار يوزع حرية وإنسانية في السوق العالمي للأعمال الخيرية!! والعجيب أن القائل بهذا هو الذي منذ وُلِد لم ير من الغرب في بلادنا إلا كل شر وجريمة!

الخلاصة: لم يكن الحل أن نختار بين أيهما أولا: الحرية أم الشريعة. الحل أن نملك القدرة على الاختيار أصلا، وحين نملك هذه القدرة سننتزع ما نريد بقوة الإمكانية والقدرة لا لأن أحدا سيُنعم علينا بإعطائنا ما نريد.

(٢)

يقول البعض: أليس في ديننا وتاريخنا وتراثنا ما يخيف العالَم منا بالفعل؟! ألسنا نحتاج لمراجعة وتجديد لما عندنا من القيم والأفكار والمبادئ والتصورات، لنصل نحن والعالم إلى كلمة سواء بيننا وبينهم؟ فننزع من عندنا ما يفزعهم ويخيفهم، ونقدم ديننا في صورة جديدة مناسبة للعصر وموافقة للمبادئ العالمية التي اتفق عليها العالم الحر؟

ونجيب عن هذا، مستعينين أيضا بدروس التاريخ، فنقول:

١. إن القائل بهذا، مهما كان حسن المقصد والنية، فإنه من ضحايا المعركة الحالية بين الغرب الغالب وأمتنا المغلوبة، فإنه قد تشرب من الثقافة الغالبة ما جعله يتشكك في دينه وتاريخه وتراثه، وأخطر تأثير لهذا الأمر أن هذا الشعور هو أفتك ما يصيب روح أمة وهي في مرحلة التحرر والكفاح والمقاومة، فليس يكافح إلا الذي ينطلق من إيمان جازم بأنه على حق وأنه يملك البديل الأحق للظلم والفساد الذي يرزح تحته.

٢. سائر مصطلحات العالم الحر، والقيم العالمية، ونحوها إنما هي مماهاة ومداورة ومراوغة للتعبير عن الإنسان الغربي المعاصر وحضارته الليبرالية الرأسمالية المادية ومفاهيمها وحدها، فبقية العالم ليس حاضرا في هذا الحوار الفكري، والدليل الأهم على ذلك أنه ما من شبهة في باب السياسة والجهاد والمرأة والعلاقة مع الكفار وغيرها، إلا وهي في مناطق الاحتكاك والمعارضة بين الإسلام وبين الغرب.

٣. إذا دققنا النظر في أي مسألة من تلك المسائل المطروحة التي يرى هؤلاء البعض منا أنها تثير العالم وتخيفه وتفزعه ونحتاج فيها إلى مراجعات، وتخلصنا حين نبحثها من ضغط الثقافة الغالبة، رأينا من فورنا أن الإسلام فيها أكمل وأجمل وأمثل، وأن تطبيق المسلمين لها عبر التاريخ كاد يقترب من المثالية، وأن الغرب في نفس هذه المسائل إما مضطرب فكريا أو أنه أنتج أفكارا جميلة لم يحسن تطبيقها، بل كثيرا ما ناقضها وخالفها وفجر في مخالفة مبادئه. ولنضرب على هذا مثالا واحدا فحسب[١]، وهو جهاد الطلب:

إن خلاصة السؤال في فهم جهاد الطلب هو: هل على الدولة الإسلامية مسؤولية أخلاقية لإنقاذ الشعوب الأخرى من الظلم والاضطهاد الواقع عليها من الأنظمة الباطشة؟ فيكون الفتح إنقاذا لها ولو لم يقع من هذا النظام الباطش بشعبه خطر على المسلمين والدولة الإسلامية؟

فأما الإسلام فيرى أن المسلمين عليهم واجب هو إنقاذ هذه

(١) ينظر المزيد في مقال بعنوان: «العوائق الأربعة أمام عقل التحرر والمقاومة»

الشعوب، وبعد إنقاذها لا يجبر أحد منهم على اعتناق الإسلام، وإنما يُتركون لاعتناق ما شاءوا. وأما الغرب فمدارسه الفكرية مضطربة متحيرة بين: لا شأن لنا بالشعوب الأخرى، وبين أن على الغرب مسؤولية أخلاقية لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية.

فإذا جئنا إلى التطبيق العملي عبر التاريخ الإسلامي، وعبر التاريخ الغربي أيضا، وجدنا بونا شاسعا هائلا بين الفتوحات الإسلامية الأخلاقية التي نشرت الرحمة والأخلاق والعلوم، وبين الاحتلالات الغربية التي لم تتحرك إلا وفق سياساتها الاستعمارية تحت هذه الشعارات، فإذا رأت القوى الغربية سفاحا يبطش بشعبه ولكن مصلحتها السياسية في إبقائه تركته ولو قتل الملايين وهدم البلاد، بل ودعمته أيضا ضد ثورة شعبه عليه، حفاظا على أغراضها ومصالحها. وسل خمسة قرون تبدأ من الإسبان في عصر الكشوف الجغرافية وحتى لحظة قراءتك لهذه السطور: عن استعمار إفريقيا والأمريكتين واتخاذ ملايين البشر عبيدا وطواف السفن من ماجلان وكولومبوس حتى القواعد العسكرية البحرية في المحيطات والبحار حول العالم.

إنما المأساة هنا في أن ترى أحدهم ينادي على الغرب (يسميه: المجتمع الدولي) أن يتدخل لإنقاذ شعب من حاكمه الجلاد، كما في سوريا مثلا، ويرى في توجيه الضربات العسكرية للنظام ومساندة الثورة عليه عملا جليلا وإنسانيا ونبيلا.. ثم هو هو نفسه يريد أن «يجدد» الإسلام فيحذف جهاد الطلب لأنه لا يناسب المعايير المعاصرة والتقدم الإنساني الذي وصلت إليه البشرية!! لئن كنتَ ترى أن تدخل القوي لإنقاذ الضعيف واجب إنساني.. فما الذي جعله بردا وسلاما للأمريكان ووثائق المنظمات الدولية حَرًّا ونارا على المسلمين وتراثهم الفقهي؟!!

الخطوات الأولى: قائد ورجال!

ذكرنا أن بداية التحرر والاستقلال والنهضة تبدأ بفكرة يحملها شخص موهوب يجمع حوله عددا من الرجال المؤسسين الأكفاء، ثم يخوض بهم المعركة مع الوضع القائم.

نحن المسلمين لا تنقصنا الفكرة، ففكرتنا هي الإسلام، وقد ذكرنا في الباب الثاني نبذة عن نظامه الأكمل الأشمل الذي نؤمن أنه البديل الحق الصحيح للأنظمة الجاهلية القائمة، ونرى أنه الأمل الوحيد الصحيح للمستضعفين والمظلومين.

كذلك نحن المسلمين لا تنقصنا كثرة الرجال، فنحن أمة تناهز الآن مليارَيْن من البشر، فلو قد خرج من كل ألفٍ رجلٌ واحد فقط يعمل للدين ويجاهد في سبيله لكان العدد مليونان من العاملين! فلو قد خرج من كل مائةٍ رجلٌ لكان عدد العاملين عشرين مليونا من العاملين.

إن الذي ينقصنا حقا هي القيادة، ومعها نوع من الرجال هم الذين يصلحون للتأسيس، وبهم تنتقل الأمة من الضعف والذلة إلى النصر والتمكين.

(١)

ذكر لنا القرآن الكريم قصة عجيبة تدل على ما نحن فيه، وهي قصة بني إسرائيل من بعد موسى، أولئك الذين أخرجوا من ديارهم وأصابهم الذل، فعرف القوم أنهم لن ينتصروا إلا إن قادهم قائد يجمع شتات أمرهم، ويجعل منهم جيشا يقاتلون لاسترداد مكانتهم، فذهبوا لنبيهم يقولون: ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

لقد كان في هؤلاء القوم كثير من الخلل والمفاسد، التي ظهرت في قصتهم حين اختار اللّه لقيادتهم عبده طالوت، ولكن هذه المفاسد كلها لم تعرقل ولم تعطل تحقيق النصر حين تولى القائد مكانه، وانتخب معه جيشا من ثلاثمائة رجل فحسب! فبهم انتصر على جيش جالوت والعمالقة الجبارين، واستعاد بنو إسرائيل بيت المقدس مرة أخرى.. فتأمل!!

تأمل أن القائد كان من بينهم، فلا هم اكتشفوه، ولا حتى هو اكتشف نفسه أو حاول انتزاع القيادة التي هو جدير بها!

وتأمل أن النصر تحقق بثلاثمائة فحسب منهم، ولم يكونوا محتاجين إلى كثرة كثيرة من الناس!

لكنهم انهزموا وطردوا وخرجوا من ديارهم وقُهروا لسبب واضح: القائد لم يكن في مكانه، والثلاثمائة الأكفاء لم يكونوا منتظمين في جيش!

تأمل أيضا أن طالوت لم يقض الوقت في محاولة إقناع من رفضوه قائدا، ولا في محاولة إصلاح من لم ينتظموا في جيشه، ولا في محاولة تربية من شرب من النهر.. كل هؤلاء تساقطوا على الطريق، لكنه مضى في الطريق، ولم يقعد أمام كل خلل في الأمة ينظر في كيفية إصلاحه ولا في إنفاق الوقت لذلك، ولو فعل هذا عند كل خلل وفساد لمات قبل أن يكتمل إصلاحه!!

نحتاج حين نفكر في الخلل الأساسي الجوهري للأمة أن نترك بقية الأمراض والعلل، فبعضها يحسن أن ندع أهله ونتركهم، وبعضها علاجه سيكون كامنا في التحرر والنصر والاستقلال، وبعضها نعالجه ونداويه بالموعظة ونحن في طريقنا إلى المعركة، لا أن نتوقف ونعالج وننتظر!

أريد أن أقول:

يستحيل أن نتصور أمة من مليارين من البشر ليس فيها مؤهل للقيادة، ولأن الوحي قد انقطع وليس عندنا نبي نسأله أن يبعث لنا القائد، فلم يبق إلا أن نجتهد في اكتشاف هذه القيادات ونعمل جهدنا ونبذل وسعنا في تمكينها. كذلك لن يأتي القائد بمعجزة من السماء لإقناع الناس كالتي جاءت لطالوت ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

نعم في القادة من يكتشف هذا الأمر في نفسه ويحفر في ظروفه وبيئته ويشق طريقه حتى يصل إلى مبتغاه، ولكن، كما رأينا في تلك القصة، قد توجد الموهبة والكفاءة عند من لا يظن بنفسه هذا، ولا يظن الناس به هذا أيضا، فيتعطل الأمر كله، وتستذل الأمة كلها لفسادٍ في التصور جعل الناس لا يأبهون له ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

لقد كانت الأمة المضطهدة المقهورة تضم بين أبنائها القائد والثلاثمائة، لكنهم كانوا مغمورين فيها، وقد حققوا نصرا تاريخيا كبيرا أنقذوا به أمتهم، ما كان لهم أن يفعلوها لولا أن أفسح له سبيل القيادة، وأفسح لهم ـ بيد هذا القائد ـ سبيل الظهور والكفاح[1]!

وإذا نظرنا إلى سيرة النبي ﷺ، وجدنا نبينا الخبير بالرجال يفسح الطريق للمواهب ويضعها في مكانها، فهذا خالد بن الوليد وعمرو بن العاص يتوليان قيادة الجيوش والسرايا في العام التالي لإسلامهما، وهذا أبو ذر ﷺ يُمنع الولاية وهو من السابقين إلى الإسلام. لقد كانت مؤهلات القيادة موجودة عند خالد وعمرو من قبل الإسلام، وعند الإسلام، ولكن الشاهد هنا أنهما لم يتسنما قيادة أمر إلا لأن رسول اللّه أفسح لهما هذا المكان، ولم ينتزعاه بأنفسهما، ولو منعهما رسول اللّه لما استطاعا أن يصلا إليه!

ويندرج في هذا المعنى أيضا شأن الزهد، فكم من الكبار كانوا زاهدين في الإمارة مع تمتعهما بمؤهلاتها كلها، ولم ينافسوا عليها، وإنما وضعوا فيها تحت ضغط الظرف أو بأمر القائد الأعلى.. وهذا أبو بكر ﷺ ـ وهو خير الخلق بعد رسول اللّه ـ قدَّم على نفسه عمر وأبا عبيدة ولم يتول الخلافة إلا بحملهما إياه عليها ورضي به الأنصار، وإنما كان هذا لأن القوم يعرفون أقدار الرجال حتى قال عمر «أيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟!»..

ومثل ذلك عمر، لم يتولاها إلا بأمر أبي بكر وبرضا الصحابة الذين كانوا يعرفون أقدار الرجال، ولم يفكر أحدهم في منافسة عمر على الخلافة لما يعرفون من أنه أهل لها. وهذه قصص مضطردة وسلك طويل يندرج فيه القادة الزاهدون جميعا مثل عمر بن عبد العزيز الذي ردَّ على الناس بيعتهم بولايته عهده، فرضوا به، وعبد الرحمٰن الناصر الأموي في

(١) انظر مزيدا عن هذه القصة ودروسها هنا:
https://melhamy.blogspot.com/2015/01/blog-post_3.html

الأندلس الذي بويع بالإمارة وهو ابن عشرين سنة وفي القوم أعمامه الأسن منه، ويحيى بن عمر اللمتوني ويوسف بن تاشفين من قادة دولة المرابطين الأوليْن، وقد تولى الأول بأمر الإمام ابن ياسين، وتولى الثاني حين ترك له الملك ابنُ عمه أبو بكر بن عمر اللمتوني، وصلاح الدين الأيوبي الذي قيل فيه: يصدق فيك قول القائل «من الناس من يساق إلى الجنة في السلاسل، وسيف الدين قطز الذي تولى سلطنة مصر تحت ضغط ظرف الجهاد وخطر المغول، ومراد الثاني والد محمد الفاتح الذي تنازل عن الحكم مرتين لابنه.. وغيرهم!

والشاهد أن من القادة من يصل إلى مكانه بغير جهده الذاتي، رغم امتلائه بمؤهلات القيادة، وإنما تحمله إلى هذا الموقع: عينُ قائد خبير، أو قومٌ حكماء، أو ظرفٌ استثنائي.

إن أمتنا التي تعاني ما تعاني من الضعف والاستنزاف لهي أحوج ما تكون إلى أن تكتشف قادتها، وتفتش في بنيها عن أولئك القادة الذين يملكون تغيير واقعها وتبديل أحوالها، وحيث عرفنا أن انتزاع القائد الأمرَ لنفسه ليس شأنا مضطردا، بل قد يوجد في الأمة قائد موهوب لكنه مطمور يحتاج عين خبير أو وصية حكيم أو تقديم آخرين له، فعلى كل واحد أن يكون مثل هذه العين التي تكتشف، أو أن يكون اليد التي تقدم المساعدة وتفسح الطريق، أو أن يكون الرعاية التي توفر الحماية بما لديه من علم أو علاقات أو نفوذ، وكل امرئ أدرى بما يمكن أن يصنع. فمن فعل شيئا من ذلك فقد أصاب الأجر العظيم وأدرك المراتب العليا!

(٢)

هذا عن القائد.. فماذا عن الرجال؟

في حركات التحرر والنهوض وتأسيس الدعوات والدول والحضارات لم تكن العبرة بالكثرة، بل كانت العبرة بكفاءة الرجال.. وقد امتن اللّه على نبيه بالصحابة فقال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]،

فتأمل كيف جعل اللّه هؤلاء المؤمنين من أسباب التأييد للنبي الكريم!

وقد أشار ربنا تعالى إلى ما لدى هؤلاء الصحابة من أخلاق النفس العزيزة الأبية، ومن وفور العقل والحكمة في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فتأمل كيف امتدح اللّه نبيه بالرحمة، وامتدح معه أيضا أن صحابته لا يستنيمون لفظ غليظ ولا يخضعون له بل ينفرون منه، وأنهم أهل عقل وحكمة أُمِر النبي ـ وهو الكامل من البشر ـ بمشاورتهم.

إن الرجال المؤسسين هم صفوة من الناس في عقولهم وطبائعهم وأخلاقهم وفي مواهبهم وإمكانياتهم أيضا.

وإذا نحن نظرنا في سيرة الرجال الذين كانوا حول نبينا ﷺ رأينا ذلك واضحا؛ فأبو بكر وحده كان يقوم بعمل جملة من المؤسسات:

١. فإنه كان أعلم قريش بأنسابها وأيامها، فمثله هنا كجهاز المعلومات والمخابرات الذي يعرف خريطة الواقع والرجال وما بينهم من العلاقات والمصاهرات والمحالفات والحروب، ولهذا فقد جاء أبو بكر في اليوم التالي لإسلامه بخمسة من العشرة المبشرين بالجنة، أي: بخمسة من أعمدة الإسلام!! وكان رفيق النبي في دعوة القبائل، يعرف مراكز القوة وأهلها!! ثم إنه كان المرجعية العلمية للجهاز الإعلامي الإسلامي، فقد كان يرجع إليه حسان بن ثابت إذا أراد هجاء قريش لمعرفة خريطة الأنساب، ومعرفة ما يثلبون به ويعابون.

٢. وكان تاجرا، والتاجر أعرف الناس بأخلاق الرجال ومعادنهم ومسالك خداعهم، كما أنه يكون ذا مال، وأي حركة أو دعوة لا تحتاج إلى أموال؟! ولقد كان أبو بكر حاضرا كلما احتاجت دعوة الإسلام إلى مال، بدءا من تحرير المستضعفين من العبيد المسلمين وحتى تمويل الجيوش الإسلامية!

٣. وكان سمح الأخلاق إلفا مألوفا، فكان يجلس إليه الناس ويحبون

حديثه، ويشغفون بما عنده من المعرفة والخبرة، فكان بمثابة مؤسسة العلاقات العامة، ومؤسسات الدعوة ونشر الدين.

٤. وكان فوق ذلك كله صاحب إيمان عميق متين لا يتزلزل ولا يتأثر ولا يتزحزح، فكان المثال الكامل بعد الأنبياء للصاحب المؤسس، ولا عجب أن يكون هو الوزير الأول للنبي ﷺ وخليفته من بعده.

وإذن، فلا يكاد أن تكون دعوة أو حركة فيها مثل أبي بكر إلا وكان نجاحها مسألة وقت!

وتكاد تتلخص تجارب إخفاقات الحركة الإسلامية في الواقع المعاصر في هذه الأمور: ضعف المعلومات، وضعف الوعي بخريطة العلاقات في البلد ولدى العدو والسلطة، وقلة المال، وضعف العلاقات مع كثير من شرائح الناس.

وأصل هذا الإخفاق أن كثيرا من الحركات الإسلامية لم تسع في وقت تأسيسها إلى اجتذاب هذه النوعية من الرجال الأكفاء، وإنما جذبت إليها من كان ضعيف الموهبة والقدرة والإمكانيات، فكانوا في أكثر الأحيان عبئا عليها، لا أعمدة تنهض بها وعليها!

إن عمل الحركة الإسلامية ليس عملا دعويا ينقلون به الناس من الكفر إلى الإسلام، بل هو عمل حركي يبتغي ويسعى أن يختار العناصر ذات الكفاءة التي يمكن أن تفيد في معركة الواقع وفي رفع هذه الأثقال الجاثمة على صدر الأمة، ولهذا فإن انتقاء هذه العناصر النوعية، وبذل الجهد العظيم في دعوتها وتنظيمها هو العمل النافع وإن كان صعبا، وبغير ذلك فلن تثمر الجهود شيئا على الحقيقة.

ولا يعني هذا الانصراف عمن أقبل إلينا، ورأيناه مسارعًا للعمل الحركي، فقد عاتب اللّه نبيه في الانصراف عن عبد اللّه بن أم مكتوم وأنزل فيه ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾ [عبس: ١، ٢]، ولكن المقصود هنا أن النبي ﷺ إنما سعى وقصد بداية إلى نوعية محددة من الناس، من ذوي الكفاءة والأهلية والاستقلال، وبذل غاية جهده في دعوة

الزعماء والأعيان ووجوه القبائل، فالذي عوتب فيه هو الانصراف عن الذي أقبل عليه، لا أنه عوتب في إقباله على أهل الجاه والمنزلة الذين يرجو هدايتهم.

ولا ريب أن الدعوة إذا استطاعت أن تضم إليها أهل الجاه والمنزلة فقد اختصرت أشواطا طويلة ومريرة، ولذلك بذل النبي ﷺ غاية جهده في دعوة زعماء مكة، حتى قال اللّه له ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ۝٦﴾ [الكهف: ٦]، ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الشعراء: ٣]، فلقد كان النبي من كثرة جهده ومن كثرة حزنه على صدودهم كأنما سيموت من الحسرة والأسف.

لهذا كله، فإن ضم الرجال إلى الحركة الإسلامية يجب أن يعتمد على كفاءتهم وقدرتهم، بما في ذلك مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، فإذا جرى ذلك، فإن هذه النوعية من الرجال هي التي ستستفيد من سائر البرامج الفكرية والتربوية والروحية التي تعدهم لأداء المهمة الكبرى!

أما الضعفاء ومحدودي الموهبة والإمكانيات، فمهما سُكِب عليهم من مجهودات فكرية ودعوية وتربوية فإن ثمرتهم قليلة، لأن موهبتهم لا تقوم بالمهمة المطلوبة. فالعمل الحركي التنظيمي ليس ملجأ للأيتام ولا دارا للعجزة ولا رعاية لذوي الإعاقات ولا مستشفى لمداواة الأمراض. إنه عملٌ خاصٌّ يحتاج إلى قوة وقدرة وموهبة وإمكانيات.

وهذا الكلام هو تفضيل في شأن الدنيا، وقد يكون الضعيف محدود الموهبة أفضل عند اللّه من آلاف الموهوبين، وقد يكون مستجاب الدعوة، وقد يكون من أولياء اللّه الصالحين. ولكن العمل لإقامة الإسلام وتمكينه في الدنيا يحتاج إلى نوعيات خاصة من الناس تنقله من الاستضعاف والذلة إلى التمكين والعزة.

وقد نبهني قارئ كريم بعد نشر الطبعة الأولى من الكتاب إلى مسألة مهمة غفلتُ عنها هنا، وهي ضرورة التزكية لهؤلاء الرجال المؤسسين، وهذا حق. فإن أغراض الدنيا إذا تمكنت من النفوس عادت على المطلوب

بالضعف والنقص أو عادت عليه بالانحراف، فكم من دولة تضعضع حالها بعد المؤسس لما وقع بين أصحابه من التنازع والتقاتل! وكم من دولة لم تصل إلى أغراضها فلم تقم، أو قامت ثم انحرفت لأن العدو استطاع اجتذاب واستقطاب بعض الرجال بالوعد والوعيد، بالترغيب والترهيب.

ومما ينبغي أن يُذكر هنا ما جاء في دراسة أصدرتها شبكة راند الأمريكية، وهي من أهم المراكز البحثية الأمريكية ـ إن لم تكن أهمها ـ عن القضاء على الحركات التي أسماها الإرهابية، فكانت النتيجة التي خلصت إليها الدراسة كالآتي:

ـ تنتهي ٤٣٪ من الحركات بإدخالها ضمن العملية السياسية.

ـ تنتهي ٤٠٪ من الحركات بالاختراق الأمني واغتيال أهم القادة المؤثرين.

ـ تنتهي ٧٪ بهزيمتها عسكريا.

والمقصود الآن أن ٨٣٪ من فشل الحركات في الوصول إلى أهدافها، أي أكثر من أربعة أخماس الحركات، عائد إلى مشكلتيْن تتعلقان بالتزكية.. فحين تبدأ إغراءات الدخول في الحياة السياسية وتولي المناصب الرفيعة يأتي انحراف الرؤى وتغير الأهداف وتذوب الحركة في النظام الذي قامت للقضاء عليه. وكذلك فإن الاختراقات الأمنية التي تفضي إلى اغتيال القيادات المؤثرة لا تأتي إلا من جهة أناس ضعفوا أمام إغراء العدو أو أمام وعيده وترهيبه، فصار عينا لهم على أهله وقومه وحركته.

فالتزكية أمرها حاسم وفاصل وضروري لا شك في ذلك، وإنما كنتُ حين كتبت الكلام هنا لأول مرة، أركز على ضرورة اصطفاء أهل المواهب والعمل والإمكانيات القادرين على تكوين الحركات وإدارتها وخوض المعارك فيها، لا ضمّ العناصر الضعيفة، فالناس كإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة. والحركات الإسلامية يجب أن تكون من الرواحل لتقوم وتنهض وتخوض المعركة.

خطة العمل: نحو السلطة والدولة

فإذا جاء القائد وجاء الرجال.. فما العمل؟

هل نعمل في الدعوة والتربية والموعظة حتى نربي جيلا أو نصنع حالة إسلامية عامة، تفرز وتثمر فيما بعد نظاما إسلاميا وحكما إسلاميا قويا؟ أم نعمل في الإعداد للمواجهة أو الاستيلاء على السلطة والحكم ليقوم هذا النظام الإسلامي؟

وإذا توجهنا إلى الجماهير فهل يكون ذلك عبر المساجد والمدارس ومحاضن التربية والتوجيه؟ أم عبر الإعلام وعند مجامع الناس في المقاهي والمنتديات والمجالس وشبكات التواصل الاجتماعي؟ أم بالتفوق العلمي والدراسي؟ أم بالصعود الاقتصادي لتكوين نخبة توجيهية قادرة على التأثير في الجماهير؟ أم بكل ذلك أم ببعضه؟ وأيها أولا؟

وإذا كان التوجه نحو السلطة والدولة، فكيف يكون هذا التوجه؟ هل يكون بثورة جماهيرية؟ أم بانقلاب عسكري؟ أم بتكوين حركات مسلحة مقاتلة؟ أم بدخول الانتخابات الديمقراطية؟ أم بتملك المؤسسات الاقتصادية لتكون قوة ضاغطة؟ أم بكل ذلك أم ببعضه؟ وأيها أولا؟

تلك أسئلة كثيرة اختلفت فيها الاتجاهات الإسلامية اختلافا واسعا، وردَّ بعضُهم على بعض، والذي يهمني الآن أن أذكر أمورا أساسية تمثل القاعدة العامة والسنة المضطردة، وتلك الأمور هي:

١. المؤكد الذي لا شك فيه عندي، والذي قضيت سنين طويلة من عمري أبحث وأفتش فيه، بل أزعم أنه كان السؤال الأساسي الأهمّ الذي استفرغت وسعي في الوصول إلى إجابته: أن طريق التغيير، إصلاحا أو إفسادا، لا يكون بغير الحكم والسلطة. فنجاح الدعوة هو أن تكون نظاما وحُكْمًا ودولة، والسلطة أقدر على التأثير في الناس بأكثر بكثير مما يستطيع الناس التأثير في السلطة، فأثر الحكم في تغيير الناس أعظم بكثير من قدرة الناس على تغيير السلطة! وقد ذهبت طوائف كثيرة من الحركات الإسلامية

إلى اعتناق مقولة «كما تكونوا يُوَلَّى عليكم»، وقد وقر عندي أن اعتناق هذه المقولة كان في زمن هزيمة الحركات الإسلامية وضعفها، فأحبت منهج السلامة، فسعت إلى العمل الدعوي الذي يخاطب الجماهير ويناديهم مع توهم أن الناس إذا صلحوا أفرزوا سلطة صالحة. وليس هذا بصحيح مطلقا، ولم يتحقق في التاريخ يوما. إنما الصحيح المضطرد السائر في مجرى التاريخ أن «الناس على دين ملوكهم»، ولأجل إثبات هذا الأمر كان هذا الفصلُ، وسيأتيك التفصيل بعد قليل.

٢. الوصول إلى السلطة أمر لا مفر منه ابتداء، لا سيما في حالة الإسلام، إذ هو دين لا يمكنه الحياة بغير الدولة والحكم والسلطان، فذلك أمرٌ في صميم تكوينه وبنائه، ولكن طريقة هذا الوصول تختلف في كل بلد وفي كل زمن بحسب طبيعة هذه البلد وظروفها، وبحسب طبيعة الحركة الإسلامية فيها، وبحسب القدرة والعجز، وبحسب الفرص التي تتاح في بعض الأوقات دون بعض. فبعض البلاد يمكن فيها خوض الانتخابات إذ كانت انتخابات نزيهة ويتمكن من فاز بهذه الانتخابات من أن يحكم حقا لا أن يكون مجرد زخرف وزينة، وبعض البلاد لا ينفع فيها إلا التخفي واختراق الجهاز الحاكم والطبقة الحاكمة والتي قد تكون قبيلة حاكمة أو نخبة عسكرية أو شبكة قوى سياسية واقتصادية... إلخ!، وبعض البلاد لا حل فيها إلا التخطيط لانقلاب عسكري، وبعضها لا يمكن إلا التدبير لثورة شعبية، وبعضها لا سبيل إلا تكوين الحركات المسلحة المقاتلة.

وأهل كل بلد وكل حركة أدرى بظروفهم، وبما يمكن لهم أن يفعلوه ضمن ذلك كله، وفي كل الأحوال فإن الوصول سيكون صعبا ومرهقا ومريرا وفيه مكر ودسائس وفخاخ ومخادعات ومناورات، ومواجهات عظيمة لا بد فيها من مزج القوة بالحكمة والقتال بالسياسة.

وعلى طول بحثي وتفتيشي في كل هذه الأمور لم أجد إلا أن هذه الوسائل كلها مباحة، وليس فيها شيء محرم لذاته، وإنما قد يُحرَّم لغيره، وفي كل الأحوال فإن الضرورات تبيح المحظورات، بشرط أن تكون

ضرورات فعلا، وبشرط أن يتحلى القائمون على الحركة الإسلامية بالتجرد للّه ولمصلحة الإسلام لا أن يؤثروا منهج السلامة والمكاسب الوقتية العاجلة، ولا أن يندفعوا إلى المهلكة قبل التعقل والتروي ووزن الأمور. فلا إفراط ولا تفريط! والموفق من وفقه اللّه وأخلص للّه وابتغى إليه الوسيلة وجاهد في تبين الحق وفي طلب الهداية.

والآن، أذهب إلى إثبات أن «الناس على دين ملوكهم»، وأنه لا تغيير ولا إصلاح بغير التمكن من الحكم والسلطة، وكل من يتجنب أمر السلطة إما أن ينتهي إلى إخفاق، أو ينتهي إلى أن تستعمله السلطة في أغراضها وأهدافها، علم ذلك أم لم يعلم، فهم ذلك أم لم يفهم، ومن بديع ما قاله الزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان: «المسلمون الذين لا يهتمون بالسياسة، سيحكمهم ساسة لا يهتمون بالدين»، ومن أقواله المعبرة أيضا: «تريدون أن أبتعد في الجامع عن السياسة، ثم تأخذون ولدي تعلمونه السياسة في المدارس والجامعات على منهجكم، ليأتي بعدها ويهدم الجامع فوق رأسي!».

إن سنة «الناس على دين ملوكهم» هي من أهم السنن المضطردة في تاريخ الناس، ولعلها أهمها على الإطلاق، ولا أحسب داعية أو مصلحا يفلح في دعوته وإصلاحه إذا لم يكن مستوعبا لهذه السنة، والأدلة على هذه السنة مستفيضة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة وأهل الحكمة في كل عصر ومن وقائع التاريخ الكثيرة. فالسلطة هي أقوى ما يؤثر في حياة الناس، فهي أقوى شيء في هدايتهم وفي إضلالهم. وكل دعوة تغييرية: إصلاحية أو إفسادية، تطلب الملك والسلطان لتنتشر وتتمكن، فليس شيء ينشر الفكرة أقوى من انتصارها في الحرب وتمكنها من السلطة.

(١)

جاء هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢﴾ [النصر: ١، ٢] فالأفواج تأتي بعد النصر، والفتح والمقصود هنا: فتح مكة.

وجاء المعنى نفسه في قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُولَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ﴾ [الحديد: ١٠] إذ الإيمان بالفكرة والإنفاق عليها والكفاح في سبيلها حين كانت ضعيفة لم تتمكن منزلةٌ عالية لا يقوى عليها سوى الأفذاذ، والفتح في هذه الآية إنما هو صلح الحديبية.

وجاء هذا المعنى أيضا في قوله تعالى حكاية على لسان الجهاز الإعلامي لفرعون ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ﴿٣٩﴾ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الشعراء: ٣٩ ـ ٤٠]، قال ابن كثير في التفسير: «ولم يقولوا: نتبع الحق سواء كان من السحرة أو من موسى، بل الرعية على دين ملكهم»[١].

وجاء كذلك في قول اللّه تعالى ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [القصص: ٥، ٦]. فإن اللّه تعالى لما أراد أن يَمُنّ على المستضعفين جعل هذا المنّ وهذه النعمة هو تمكينهم من الحكم والسلطان، وأن يصيروا أئمة أي حُكَّامًا! ولا تكون هذه المنة ولا تحصل لهم إلا بإزالة الحُكّام المتسلطين عليهم وإهلاكهم.

وإذا تأملنا في قصص الأنبياء رأيناهم جميعا في دعوتهم يقصدون الحكام والملأ، الذين هم أصحاب السلطة، فالخلاف يكاد ينحصر بين الأنبياء وبين الملأ، فإذا آمن الملأ آمن الناس من خلفهم، وإذا كفروا كفر الناس، ولم يؤمن إلا القليل، وهؤلاء القليل هم من كان لهم من قوة الشخصية واستقلالها ما استطاعوا به أن يقاوموا الاتجاه الغالب السائد.. والآيات في هذا كثيرة متكررة، منها قوله تعالى عن نوح: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾﴾ [الأعراف: ٦٠]، وقال عن هود: ﴿قَالَ

(١) تفسير ابن كثير، ١٤٠/٦.

﴿ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأعراف: ٦٦]، وقال عن شعيب: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ﴾ [الأعراف: ٨٨].

ولقد قصد موسى فرعون والملأ من فوره ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، وذلك أن فرعون هو مفتاح البلد والقوم، فإن آمن اتبعوه، وإن كفر اتبعوه.. وهكذا.

(٢)

كذلك جاء هذا المعنى في سنة النبي ﷺ، فقد حرص النبي على إسلام زعماء قريش حتى كأنه من شدة الحرص يقتل نفسه ﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ [الكهف: ٦]، ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ﴾ [فاطر: ٨]، وذلك أن إسلام زعماء قريش يعني أن تتبعهم العرب إذ هم صدر العرب وأوسطهم شرفا ونسبا.

إن كل سيرة النبي يمكن اختزالها ـ من جهة النظر السياسي ـ على أنها صراع حول مكة وحول قريش، ولما عاند القرشيون وأصروا على الكفر بدعوة النبي، حمل النبي دعوته فذهب إلى الطائف (القرية الثانية العظيمة التالية لمكة في الشرف والمكانة) وفيها حاول مع زعمائها الثلاثة، ثم عرض النبي نفسه على القبائل يطلب المنعة والنصرة وهو في كل قبيلة يعرض الأمر على زعمائها ورؤوسها، حتى منَّ اللّه عليه بإسلام زعماء الأنصار فهاجر إلى المدينة، وهناك أسس الدولة الإسلامية وكان هو الحاكم فيها من اليوم الأول، ثم ظل الصراع دائرا حول مكة، وبمجرد أن عُقِدَ عهد الحديبية، وهو اعتراف مَكِّي بدولة المدينة (يماثله الآن الاعتراف الدولي عبر الأمم المتحدة بدولة ما، مما يرتب لها حقوقا قانونية وسيادة مستقلة ضمن القانون الدولي ووفقا لأسس العلاقات الدولية)، بمجرد أن وقع هذا الاعتراف أَسْلَمَ خلال عامين مثلُ الذين أسلموا منذ بدء

الدعوة[١]، ثم ما إن فتح الإسلام مكة حتى دخل الناس في دين اللّه أفواجا وسُمِّي العالم التالي لفتح مكة بعام الوفود.

وهكذا نرى ونبصر أن النبي ﷺ سعى إلى موقع الحكم كضرورة وواجب لا يتم واجب إقامة الدين الرسالة إلا به، سعى إليه في مكة وفي الطائف وعرض نفسه على القبائل حتى حققه في المدينة، ثم لم يكن مناصٌ من أن يتواجه الحق والباطل في معركة الزعامة على العرب بين النبي وبين قريش، وما إن أسلمت قريش حتى أسلم العرب.

وبعد وفاة النبي أجمع الصحابة على نصب الإمام، ونصبوه قبل أن يدفنوا رسول اللّه ﷺ، واستبسل أبو بكر في خلافته لئلا ينقص «من الدين» شيء، وكان شعاره «أينقص الدين وأنا حي؟!»، وعلى هذا أجمعت الأمة من بعدهم في سائر مذاهبها إلا شذوذا ضئيلا من فرقة خارجية لم تر وجوب نصب الإمام، مما يدل على ضرورة الإمامة والإمام في إقامة الدين.

وجاء في الحديث أيضا: «وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين»[٢].

وجاء في الحديث إشارة إلى عشرة بعينهم من زعماء اليهود بالمدينة، لو أنهم آمنوا لأن خلفهم سائر اليهود، قال ﷺ: «لو آمن بي عشرة من اليهود، لآمن بي اليهود»[٣].

وجاء في رسالة النبي ﷺ إلى الملوك، حين دعاهم إلى الإسلام، تحميلهم مسؤولية هداية أقوامهم أو إضلالهم، فمن ذلك قوله ﷺ لهرقل: «فإن توليتَ فإنما عليك إثم الأريسيين»[٤].

---

(١) تفسير الطبري، ٢٥٩/٢٢.

(٢) أحمد (١٧١٥٦)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٢٩)، والحاكم (٨٣٩٠) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصححه الألباني (السلسلة الصحيحة ١١٠/٤) وشعيب الأرناؤوط في التعليق على مسند أحمد.

(٣) البخاري (٣٧٢٥)، مسلم (٢٧٩٣).

(٤) البخاري (٧)؛ وانظر في التصريح بهذا المعنى عند: الكوراني، الكوثر الجاري، ٥٢/١؛ القلعي، تهذيب الرياسة، ص١٠٠.

وكثير من العلماء ذكر هذه القاعدة، قاعدة «الناس على دين ملوكهم»، إذا تعرض لشرح حديث النبي ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»[1]، يرون بذلك أن موضع الحاكم من الرعية كموضع القلب من أعضاء الجسد[2].

(٣)

وجاء هذا المعنى أيضا في كلام الراشدين، فقد سُئل أبو بكر: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء اللّه به بعد الجاهلية؟ قال بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أئمتكم»[3].

وقال عمر لزياد بن حدير: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلت: لا، قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»[4].

وأرسل عمر لأبي موسى الأشعري يقول: «إياك أن ترتع فيرتع عمالك»[5].

واختار عمر بمحضر الصحابة لحظة الهجرة ليبدأ بها تأريخ الإسلام، وما ذلك إلا لأنها لحظة بدء الدولة الإسلامية، فالهجرة وتأسيس الدولة

---

(١) البخاري (٥٢)، مسلم (١٥٩٩).

(٢) انظر مثلا: حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ٤٧٧/٢؛ الملا قاري، مرقاة المفاتيح، ١٨٩٣/٥.

(٣) البخاري (٣٦٢٢).

(٤) الدارمي (٢١٤)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٢٦٩)، وحسين سليم أسد في التعليق على الدارمي.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف، (٣٤٤٤٨)، بإسناد ظاهره فيه انقطاع بين سعيد بن أبي بردة وعمر، ولكن إذا علمنا أن سعيد هو حفيد أبي موسى الأشعري، وأن أباه أبا بردة كان يحتفظ بنسخة من رسالة عمر لأبيه أبي موسى الأشعري (انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٣٣٤/٢)، فحينئذ فالأقرب أن يكون الإسناد متصلا وصحيحا.

هي ـ كما يقول الكافيجي ـ «وقت استقامة ملة الإسلام، وتوالي الفتوح[١]، وترادف الوفود، واستيلاء المسلمين أصلا أولى، لأنه مما يُتبرَّك به، ويعظم وقعه في النفوس»[٢].

وقال عثمان بن عفان: «إن اللّه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»[٣].

(٤)

وجرت في أمثال العرب أقوالٌ كثيرة فاضت بها كتب الأدب ودواوين الشعر: «الناس على دين ملوكهم»، «الناس أتباع من غلب»، «إذا تغير السلطان تغير الزمان».

وأفرد الثعالبي فصلا من كتابه «لطائف المعارف» جعله بعنوان: «ذكر الغالب على ملوك بني أمية وكون رعاياهم على أخلاقهم»، فذكر فيه أن عبد الملك بن مروان كان يغلب عليه حب الشعر ففشا ذلك في الناس وكانوا يتناشدون الأشعار، ثم غلب على ابنه الوليد حب البناء والعمارة فكان الناس يتنافسون فيه، ثم غلب حب الطعام والنساء على سليمان بن عبد الملك فكان الناس كذلك، ثم غلب الزهد والورع على عمر بن عبد العزيز فكان الناس كذلك، ثم ختم ذلك بقوله: «وقد صدق من قال: إن الناس على دين ملوكهم، والسلطان سوقٌ يُجلب إليها ما يَنْفُق فيها»[٤].

---

(١) الفتوح هنا ليست هي الفتوح العسكرية التي بدأت في عهد أبي بكر، بل هي بمعناها العام الذي يفيد الغلبة والتمكن والإنجاز وتغير الحال بما فيه مصلحة المسلمين.

(٢) الكافيجي، المختصر في علم التاريخ، ص٣٣٢؛ السخاوي، التبر المسبوك، ٣٦/١.

(٣) روي بألفاظ مختلفة وقريبة عن عثمان، وهو الأشهر، وعن عمر بن الخطاب، انظر: ابن شبة، تاريخ المدينة، ٩٨٨/٣؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٧٢/٥ (ت بشار)؛ ابن العربي، أحكام القرآن، ٤٧٤/٣ (ط العلمية)؛ ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤١٦/١١.

(٤) الثعالبي، لطائف المعارف، ص١١٦، ١١٧.

وقال ابن التعاويذي:

إذا كان رب البيت بالدف ضاربا فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

وقال أسامة بن منقذ واصفا عهد الملك العادل نور الدين زنكي، وكيف تأثرت رعيته بزهده ودينه:

سلطاننا زاهد، والناس قد زهدوا له، فكلٌّ على الخيرات منكمشُ
أيامه مثل شهر الصوم طاهرة من المعاصي، وفيها الجوع والعطشُ[1]

(٥)

وكثيرا ما طرق العلماء الخبراءُ بأمور النفس وطبائع الاجتماع هذا المعنى وكتبوا فيه، وقد سأل معاوية حكيما: صف لي الزمان، فقال له: أنت الزمان، إن تصلح يصلح، وإن تفسد يفسد[2].

ودخل على معاوية أبو مسلم الخولاني، فنصحه، فكان مما قال له: «يا معاوية إنا لا نبالي بكدر الأنهار ما صفت لنا رأس عيننا، وإنك رأس عيننا»، ولقد كان أبو مسلم الخولاني يردد هذا التشبيه للسلطان بأنه منبع الماء، فصلاحه يعني صلاح الأنهار والفروع، وفساده يعني فساد الأنهار والفروع، وفي ذلك يقول: «مَثَلُ الإمام كمَثَلِ عيْنٍ عظيمة صافية طيبة الماء، يجري منها إلى نهر عظيم، فيخوض الناس النهر فيكدّرونه ويعود عليهم صفو العين، فإن كان الكدر من قِبَلِ العين فَسَدَ النهر[3].

وروي عن غير واحد من السلف الصالح قولهم: لو كانت لي دعوة صالحة لجعلتها للسلطان، إذ بصلاحه صلاح الرعية، وبفساده فسادهم[4].

وعن القاسم بن مخيمرة، وهو تابعي، قال: إنما زمانكم سلطانكم

(١) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ٣٦١/٢١.
(٢) الطرطوشي، سراج الملوك، ص٦٠.
(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء، ١٢٦/٢.
(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء، ٩١/٨؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٩١/٢٨.

فإذا صلح سلطانكم صلح زمانكم وإذا فسد سلطانكم فسد زمانكم[1].

ودخل الليث بن سعد، فقيه مصر الكبير، على هارون الرشيد، فكرَّر عليه مقالة الأحنف بن قيس لمعاوية من قبل، سأله هارون: ما صلاح بلدكم؟ قال الليث: يا أمير المؤمنين صلاح بلدنا: بإجراء النيل وإصلاح أميرها، ومن رأس العين يأتي الكدر، فإذا صفا رأس العين صفت السواقي. فقال هارون: صدقت يا أبا الحارث[2].

وقال الغزالي: «قالت الحكماء أن طباع الرعية نتيجة طباع الملوك؛ لأن العامّة إنما ينتحلون ويركبون الفساد وتضيق أعينهم اقتداء بالكبراء، فإنهم يتعلمون منهم ويلزمون طباعهم»، وأردف يقول: «أفعال الخلق عائدة إلى أفعال الملك، أما ترى أنه إذا وُصِف بعض البلاد بالعمارة وأن أهله في أمان وراحة ودعة وغبطة، فإن ذلك دليل على عدل الملك وعقله وسداده وحسن نيته في رعيته، ومع أهل ولايته، وأن ليس ذلك من الرعية، فقد صحَّ ما قالته الحكماء «الناس بملوكهم أشبه منهم بزمانهم». وقد جاء في الخبر أيضًا: الناس على دين ملوكهم»[3].

وقال ابن جماعة: «الناس على دين الملك، فإذا عدل لزمت الرعية العدل وقوانينه، فانتعش الحق، وتناصف الناس، وذهب الجور، فترسل السماء بركاتها، وتخرج الأرض نباتها، وتكثر الخيرات وتنمو التجارات»[4].

(٦)

وتردد هذا المعنى في أقوال المؤرخين، بل قد أفرده بعضهم

(١) البيهقي، السنن الكبرى، (١٦٤٢٩).

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، ٣٢٢/٧.

(٣) الغزالي، التبر المسبوك، ص٥٠، ٥٢.

(٤) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص٥٠؛ وانظر قريبا من ذلك: ابن الأزرق، بدائع السلك، ص٨٦.

بالتصنيف، كما فعل اليعقوبي في كتابه «مشاكلة الناس لزمانهم»، إذ راح يذكر الصفة الغالبة على الخليفة وكيف تشيع في الناس.

وقال ابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ): «اعلم أنّ للملك أمورًا تخصّه يتميّز بها عن السوقة؛ فمنها: أنه إذا أحبّ شيئًا أحبه الناس، وإذا أبغض شيئًا أبغضه الناس، وإذا لهج بشيء لهج به الناس إمّا طبعًا أو تطبُّعًا، ليتقربوا بذلك إلى قلبه، ولذلك قيل: الناس على دين ملوكهم»[١].

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «والناس على دين المَلِك»[٢].

وقال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «كانت همة الوليد في البناء، وكان الناس كذلك يلقى الرجل الرجل فيقول: ماذا بنيت؟ ماذا عمرت؟ وكانت همة أخيه سليمان في النساء، وكان الناس كذلك، يلقى الرجل الرجل فيقول: كم تزوجت؟ ماذا عندك من السراري؟ وكانت همة عمر بن عبد العزيز في قراءة القرآن، وفي الصلاة والعبادة، وكان الناس كذلك، يلقى الرجل الرجل فيقول: كم وردك؟ كم تقرأ كل يوم؟ ماذا صليت البارحة؟ والناس يقولون: الناس على دين مليكهم، إن كان خمّارًا كَثُرَ الخمر، وإن كان لوطيا فكذلك، وإن كان شحيحا حريصا كان الناس كذلك، وإن كان جوادا كريما شجاعا كان الناس كذلك، وإن كان طماعا ظلوما غشوما فكذلك، وإن كان ذا دين وتقوى وبر وإحسان كان الناس كذلك»[٣].

وأفرد ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) فصلا في مقدمته في أن المغلوب مولع بتقليد الغالب، وتوقع في هذا الفصل انهيار الأندلس لما فشا فيهم من تقليد الإسبان، يقول: «إذا كانت أمّة تجاور أخرى ولها الغلب عليها

---

(١) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٣٢.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥٠٧/١٧.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية، ١٨٦/٩؛ وانظر: المسعودي، مروج الذهب، ٢٥٠/٤ وما بعدها؛ العباسي، آثار الأول، ص١١٨، ١١٩.

فيسري إليهم من هذا التّشبّه والاقتداء حظّ كبير، كما هو في الأندلس لهذا العهد مع أمم الجلالقة فإنّك تجدهم يتشبّهون بهم في ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتّى في رسم التّماثيل في الجدران والمصانع والبيوت حتّى لقد يستشعر من ذلك النّاظر بعين الحكمة أنّه من علامات الاستيلاء والأمر للّه. وتأمّل في هذا سرّ قولهم العامّة على دين الملك فإنّه من بابه إذ الملك غالب لمن تحت يده والرّعيّة مقتدون به»[١].

وقال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): «الناس على دين ملوكهم فمن حاد من الأئمة عن الحال مال وأمال»[٢].

وقال ابن عربشاه (ت ٨٥٤هـ): «إذا حسن خُلق الملوك العلية صلحت بالضرورة الرعية، طائعة وكارهة، وسعت في ميدان الطاعة فارهة، فإن الناس على دين ملوكهم، وسالكون طرائق سلوكهم»[٣].

وإن تتبع الأمثلة عبر التاريخ هو أمرٌ فوق الحصر[٤].

ويجب الانتباه إلى أن تأثير السلطة لا يقتصر على حركة الحياة السياسة والاجتماعية من العدل والظلم والرخاء والفساد ونحو ذلك، بل إن تأثيره يمتد لما يميل إليه من العلوم والفنون والآداب، فإن «الناس يميلون إلى هوى السلطان فإن رغب السلطان في نوع من العلم مال الناس إليه»[٥].

---

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ١/١٨٤، ١٨٥.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٧/١٥١.

(٣) ابن عربشاه، فاكهة الخلفاء، ص٤٠.

(٤) أمثلة أخرى لمن أراد التوسع: . ومن أراد مزيدا من الأمثلة فلينظر: المقريزي، السلوك (ط العلمية)، ٢/٤٩٠؛ المقريزي، الخطط (ط العلمية)، ٤/٨٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ط وزارة الثقافة المصرية)، ٩/١٧٨ وما بعدها، ١٥/٣٤٨، ٣٤٩؛ ريتشارد بيرتون، رحلة إلى مصر والحجاز، ١/٩٧؛ محمد كرد علي، خطط الشام، ٢/٦٧؛ عبد الرحمٰن الرافعي، عصر إسماعيل، ٢/٢٨٨؛ محمد إلهامي، في أروقة التاريخ، ١/٢٢٤ وما بعدها، ٣/١٥٥ وما بعدها، ٤/١٧٠ وما بعدها.

(٥) العجلوني، كشف الخفاء، ٢/٣١١. وانظر أمثلة على هذا عند: ابن حزم، رسائل ابن

ثم يجب الانتباه إلى أن هذا الكلام إنما قيل في زمنٍ ما قبل الدولة الحديثة، حين كان السلطان لا يتحكم في العلم والتعليم، ولا يتحكم في معظم أنشطة المجتمع؛ حين كان السلطان يتولى ملفات الأمن والدفاع وما يتعلق بهما من جباية المال وتنظيم الشرطة والقضاء والجيوش ونحوه، بينما شأن التعليم والثقافة والاقتصاد والعمل متروك لنشاط المجتمع، أما في عصر الدولة الحديثة فقد صارت السلطة متغلغلة في كل التفاصيل، وتحكم سيطرتها على كل الأنشطة، حتى إنه لا تُفْتَح نافذة في جدار إلا بإذن ولا يجلس واعظ في مسجد إلا بإذن ولا يصدر كتاب إلا بإذن. فكيف يكون أثر السلطة في الناس الآن؟ لقد تحولت الدولة المعاصرة إلى إلٰه جديد!!

(٧)

وفي عصرنا هذا وقعت ظواهر شديدة الوضوح تثبت التأثير العظيم للسلطة في الناس؛ فقد انقسم البلد الواحد والشعب الواحد والقبيلة الواحدة إلى قسميْن، واختلف نظام الحكم بينهما فظهر هذا الاختلاف واضحا في كلا القسميْن حتى كأنهما صارا شعبيْن: ففي القرن العشرين الميلادي انقسمت أوروبا بين النفوذ الغربي الليبرالي الرأسمالي والنفوذ الشرقي السوفيتي الشيوعي، وها نحن بعد أكثر من ثلاثين سنة من انهيار الاتحاد السوفيتي ولا يزال الفارق واضحا بين شرق أوروبا وغربها. كذلك فقد انقسمت ألمانيا إلى شرقية وغربية، حُكِمت الأولى بالنفوذ السوفيتي والثانية بالنفوذ الغربي ولا يزال الفارق واضحا بين القسميْن والشعبيْن في الأخلاق والتطور. بل إن الشعب الكوري انقسم إلى شمالي وجنوبي، فالشمال محكوم بنظام شيوعي حديدي والجنوب على العكس من ذلك، فالفارق بين البلدين والشعبيْن في التصورات والأفكار والعادات لا يكاد يصدق.

= حزم، ٢٢٩/٢؛ عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص١٦٩؛ الغزالي، إحياء علوم الدين، ٤١/١ وما بعدها؛ ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ٣٤٨/٢؛ رفاعة الطهطاوي، الأعمال الكاملة، ٢٤/٢؛ محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص٢٠٥؛ الطناحي، مقالات الطناحي، ٣٢٤/١.

بل في عالمنا الإسلامي كذلك، إن خطّ الحدود بين باكستان وأفغانستان يقسم القبائل البشتونية، ومع ذلك فقد تكرر أن يذهب العربي إلى هناك فيشعر أن خط الحدود بينهما ينقله بين عالميْن: عالم يرى العربي مخزن ثروة وزكيبة مال، وعالم يراه حفيد النبي والصحابة، ولا فارق بينهما إلا اختلاف النظام الحاكم بين البلدين(١)!

ولو تأملنا في تاريخنا القريب لشهدنا أن بداية الانحراف الكبير في بلادنا إنما كان على يد الاحتلال الأجنبي أو حكوماته، وهؤلاء لم ينشروا أفكارهم في بلادنا عن طريق الدعوة والتبشير، وإنما جاءوا بالأساطيل والجيوش والبوارج، حتى إذا تمكنوا في بلادنا مَكَّنوا لدعاتهم ومبشريهم ومنصريهم من العمل السلمي التبشيري المحروس بقوة السلطة والمدعوم بإمكاناتها. ولو فكر الغرب في أن يأتينا بدعاته أولا لما حصَّل شيئا مما حصَّله.

وما انتشار التغريب في بلادنا وبين شبابنا وبناتنا إلا لأن الغرب هو الغالب، ولو كان الذي غلبنا هم الهنود أو الصينيون أو الأفارقة لفشت فينا تقاليدهم وعاداتهم، ولحوكمت تعاليم الإسلام إلى تعاليم بوذا وكونفوشيوس(٢). ولقد زال الإسلام من الأرض التي زال منها سلطان الإسلام كما في الأندلس ومناطق واسعة من إفريقيا وآسيا، مهما استبسل المسلمون في التمسك بدينهم لزمن يطول أو يقصر.

الخلاصة:

لقد أطلتُ عن قصد وعمد في هذا المثال والتفصيل فيه، ذلك أن استيعاب هذه السنة المضطردة تاريخيا، أمر فارق وحاسم في فهم الداعية والمصلح، وإن المسافة واسعة وشاسعة بل إن الطرق تتناقض بين داعية ومصلح يستوعب هذه السنة ويفهمها وبين داعية ومصلح لا يستوعبها ولا

(١) انظر مثلا: عبد اللّه عزام، الذخائر العظام، ١٧/٢ وما بعدها؛ فايز الكندري، البلاء الشديد، ص٣٠.

(٢) للمزيد، انظر: إبراهيم السكران، سلطة الثقافة الغالبة.

يفهمها. إن شأن الحكم والسلطان وأثرهما في الناس والمجتمعات هو أهم ما يصلحهم أو يفسدهم.

إن الذي لا يفهم هذا الأمر سيظل ينفق مجهوده هباء منثورا، وسيضيع بين أودية السعي ومسالك السبل، ولن يصل إلى شيء ذي بال! إن معركة الحكم والسلطة والنظام هي المعركة الجوهرية الفاصلة والأساسية في كل حركة تغيير. ولأجل هذا فهي أصعب المعارك وأشقها وأقساها، ولهذا ينصرف الكثيرون عنها لصعوبتها ومشقتها، ولكنهم حين ينصرفون لا يفعلون إلا أن يخدروا أنفسهم وضمائرهم.

مثلهم في هذا كمثل جحا، في الطرفة المروية عنه، فقد رآه أحدهم يبحث في الأرض، فقال له: عم تبحث؟ قال: أموالي. قال: وهل فقدتَها هنا؟ قال: لا، إنما فقدتها هناك. فقال الرجل متعجبا: فلماذا تبحث عنها هنا؟ قال جحا: ها هنا المكان مضيئ، وهناك المكان مظلم!!

ما دام المصلحون والدعاة يستثقلون البحث عن الإصلاح في المكان المظلم ويستصعبون أن يخوضوا المعركة الصعبة، فلن يحققوا شيئا، فإنهم كالذي يحاول أن يحاصر الماء لئلا يغرق بيته بدلا من التفكير في غلق الصنبور، أو كالذي يحاول السيطرة على الحريق دون أن يغلق اسطوانة الغاز.. سيذهب كل المجهود عبثا، طالما تجنب الدعاة والمصلحون شأن الحكم والنظام والسلطان.



من أين نبدأ؟

في ظل واقع التفرقة الذي تعيشه الأمة بالفعل، بعد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، ثم انهيار الخلافة الجامعة قبل مائة عام، فما من سبيل إلا أن يبدأ كل مصلح في مكانه وبلدته، فذلك هو المتاح، حيث يكون المرء في بلاده أعلم بأحوالها وبأهلها وظروفها وبالحلول الأنسب لها.

ومع ذلك، فيجب أن تنبعث ثلة من هذه الأمة لتفكر في مصيرها وأحوالها كأنما هي أمة واحدة، وعلى هذه الثلة أن تُنْزَل نفسها من الأمة بمثابة أهل الحل والعقد، أو بمثابة الخليفة الجامع للأمة الواحدة، حتى وإن لم يكن بيدها حل ولا عقد، ولو لم يكن لها من نفاذ الكلمة ما للخليفة، فإن ذلك هو أول الطريق! والأحلام الكبيرة قبل أن تتحقق كانت مُنًى وخيالا في نفوس أصحابها، لا في واقع الأرض.

كذلك فإن التفكير الجامع للأمة يفضي إلى إبصار مشكلاتها الرئيسية، ومكامن الخلل الكبرى، ويدفعه التفكير ولا محيص إلى البحث عن الحلول العظمى وعن مراكز القوى الأساسية، ويحمل على التمييز بين المعارك الجزئية والمعارك ذات الأولوية، وبين الفرص الثمينة والمكاسب العاجلة.

وقد حملني طول التفكير ومعايشة همّ الأمة ومتابعة تاريخها وواقعها على أن أقدّم اجتهادًا في هذا السبيل، وأحسبني متجردا فيه من كلِّ هوى وانتماء جزئي، فهذا هو الباب الرابع والأخير.. عسى اللّه أن ينفع به!

قاعدة العواصم

إننا إذا أردنا وضع خطة عامة للأمة الإسلامية كلها، فسنرى أنفسنا ذاهبين إلى نظرة عامة كبيرة على أحوال المسلمين، وفيها سنرى أن الأمة تعاني استضعافا عاما، من أقصى مشرقها إلى أقصى مغربها، إلا أن التفكير في الإصلاح لن يكون بالسعي وراء كل فرد في هذه الأمة المليارية لنصلحه، إن اتساع المكان وكثرة البشر فضلا عن تجارب الأمم لا تقول بهذا.

فبماذا تخبرنا تجارب الأمم؟!

هنا تخرج لنا قاعدة «العواصم»، وهي من القواعد الجارية المضطردة تاريخيا، فلكل قوم من الناس قاعدة وعاصمة يؤولون إليها، هم يرجعون إليها وينتمون إليها، وهي تحكمهم وتؤثر فيهم، وفيها مركز ثقلهم السياسي والمالي، وفيها نخبتهم الفكرية والعلمية والعسكرية أيضا.

والتغير الذي يحدث في العاصمة سرعان ما يلقي بآثاره على بقية الأطراف والأنحاء، لكن التغير الذي يحصل في الأطراف والأنحاء لا يلزم أن يؤثر في العاصمة، فموقع العاصمة من الأنحاء والأطراف كموقع القلب من الجسد، إذا صلحت انتشر الصلاح في الأنحاء، وإذا فسدت انتشر الفساد في الأنحاء كذلك.

إن العمل في الأطراف والهوامش أسهل كثيرا، ونتائجه أسرع كثيرا، ولكنها أيضا: أضعف كثيرا، بينما العمل في العواصم أصعب كثيرا، ونتائجه أبطأ، ولكن النجاح فيها يغير التاريخ. ومما هو من قواعد الحياة وسير التاريخ: أن نصر دولة على أخرى إنما هو اللحظة التي تسقط فيها العاصمة، وطالما بقيت العاصمة تقاوم فالحرب لم تنته بعد، والثورة تنجح حين تسيطر على العاصمة، وتفشل إن لم تنجح في هذا، والمعارك الكبرى في التاريخ هي معارك العاصمة (سواء معركة السيطرة عليها أو المعركة التي يهلك فيها الجيش الرئيسي فينفتح الطريق إلى العاصمة)؛ فالعاصمة قادرة على استعادة الأطراف مهما ضعفت زمنا ولو طال، وبعض الثورات

والتمردات استمرت خمسين سنة ثم ذبلت لما لم تنجح في السيطرة على العاصمة.

وتأمل في هذه الأمثلة:

(١)

أشرنا فيما سبق إلى أن نبينا ﷺ قد حرص غاية الحرص، حتى كاد يموت من الحسرة حرصا على هداية زعماء مكة، وذلك أن مكة كانت عاصمة العرب، وفيها مركز نفوذهم الديني والسياسي والمالي، وفيها نخبتهم السياسية والفكرية، ولقد ظهر هذا المعنى واضحا طوال السيرة النبوية، بل ظهر حتى في تاريخ العرب المعروف حتى قبل بعثة النبي ﷺ، ولقد سميت مكة «أم القرى» لكونها أعز مدن العرب وأشرفها وأعلاها قدرا.

١. فمن مكة كان أول انحراف عن دين إبراهيم، وذلك حين جاء عمرو بن لحي الخزاعي بصنم من الشام فنصبه في مكة، فمن ها هنا بدأت عبادة الأصنام التي انتشرت في سائر جزيرة العرب.

٢. وفي مكة بُعث نبي العرب، وذلك من أسرار بعثة نبينا في مكة، فإن الأنبياء يُبعثون في أشراف أقوامهم كما هي سنة اللّه تعالى.

٣. وكانت سيرة النبي ﷺ كلها تدور حول مكة، فقد بذل كل الجهد مع أشرافها لاعتناق الدين، وظل فيها عشرة أعوام يحاول في هذا السبيل.

٤. فلما أبوا ولم يعد من أمل، ذهب إلى العاصمة الثانية للعرب، وأعز المدن بعد مكة: الطائف، وفي الطائف جاء قول اللّه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ ۝٣١﴾ [الزخرف: ٣١]، والقريتان: هما مكة والطائف.

٥. ولما أبت الطائف ولقي فيها النبي ﷺ صدودا لا إمكان معه لمحاولة أخرى، بدأ بعرض نفسه على القبائل حتى وجد الأنصار، ثم كانت المرحلة المدنية صراعا مع العاصمة المكية نفسها، فكانت كل معاركه الكبرى تدور حول مكة.

٦. وحين اعترفت مكة بدولة المدينة في اتفاقية الحديبية سمَّى اللّه ذلك «فتحا مبينا» وأَسْلَمَ خلال عامين مثلُ الذين أسلموا منذ بدء الدعوة.

٧. وحين فُتِحت مكة كان ذلك هو «الفتح الأعظم»، وعندئذ فقط: جاءت قبائل العرب تدخل في دين اللّه أفواجا، وسُمِّي العالم التالي لفتح مكة بعام الوفود، وعندئذ نزل قوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢﴾ [النصر: ١، ٢]، وهو الأمر الذي كان يدل على قرب أجل النبي بعد اكتمال مهمته[١].

فتلك سيرة النبي ﷺ؛ لم نره يدور ويطوف بين قبائل العرب المتناثرة ليدعوهم أفرادا أو قبائل، وإنما ركز جهوده في تحويل الوضع في العاصمة الكبرى «أم القرى»، فلما فتحها اللّه عليه، فُتِحت له سائر الجزيرة.

(٢)

ومما يدل على أهمية العاصمة وكون السيطرة عليها أمرٌ حاسم في التاريخ، أن النبي ﷺ بُعث، وفي العالم قوتان عظميان هما: فارس والروم، فلماذا انتهت فارس من أول ضربة وبقيت الروم حتى الآن؟

إن من أهم أسباب هذا أن المسلمين قد استطاعوا فتح عاصمة الفرس (المدائن) في العراق، وعجزوا عن فتح عاصمة الروم (القسطنطينية) لأكثر من ثمانية قرون، لقد استولى المسلمون على المدائن وطاردوا الكسرى الأخير منذ الموجة الأولى في الفتوح، بينما بقيت جيوش المسلمين عاجزة عن مثل ذلك في القسطنطينية، لقد أتاحت القرون الثمانية فرصة عظيمة وطويلة لأمة الروم لتُنْتج فيها عواصم أخرى لها، تتركز فيها القوة والنخبة مثل فيينا ثم مدريد ثم لندن وباريس ثم موسكو وواشنطن! فسائر هذه العواصم قادت الأمم المسيحية الرومانية، كلما ضعفت منها عاصمة ومملكة، خلفتها عاصمة أخرى ومملكة أخرى!

---

(١) البخاري (٤٦٨٥).

ولقد أشار القائد الفارسي الكبير، الهرمزان، بعد أن أسلم، على عمر بهذه القاعدة السياسية والعسكرية، فقد سأله عمر عن غزو فارس، فقال له: «مَثَلُها وَمَثَلُ مَنْ فيها من الناس من عدو المسلمين، مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان؛ فإن كُسِرَ أحد الجناحيْن نهضت الرجلان بجناح والرأس، فإن كُسِرَ الجناح الآخر نهضت الرجلان والرأس، وإن شُدِخَ الرأس ذَهَبَتْ الرِّجلان والجناحان والرأس، فالرأس كسرى. . . فمُر المسلمين فلينفروا إلى كسرى»[1]. وفي رواية أخرى عند ابن أبي شيبة، أنه قال: «أصبهان الرأس وفارس وأذربيجان الجناحان، فإن قطعت أحد الجناحين مال الرأس بالجناح الآخر، وإن قطعت الرأس وقع الجناحان، فابدأ بالرأس»[2].

والخلاصة من الرواية، مهما اختلفت تفاصيلها، أن القضاء على الرأس هو العمل الأولى والأجدر، فإن ذلك يوفّر المجهود في القضاء على بقية الأطراف. وهو الأمر الذي استطاعه المسلمون مع الفرس، ولم يستطيعوه مع الروم، فبقيت قوة الروم حتى الآن.

(٣)

وعلى هذه السنة جرت أحداث التاريخ، فمنها:

١. مع أن الدولة العباسية قد اتخذت عاصمتها في الكوفة، إلا أن جيوشها لم تهدأ سوى بعد أن سيطرت على دمشق عاصمة الأمويين، وطاردت الخليفة الأموي الأخير مروان بن محمد حتى قتلوه في مصر، وبغير هذا ما كانت الدولة قد استقرت لهم.

٢. بينما حين عجزت الدولة العبيدية (الفاطمية) عن الوصول إلى بغداد والسيطرة على عاصمة العباسيين، كان هذا أول مراحل أفولها، فقضت ما شاءت من الوقت والزمن، ثم انتهى أمرها على يد الزنكيين والأيوبيين من أتباع الخلافة العباسية.

---

(١) البخاري (٢٩٨٩).

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف، (٣٣٧٩٣).

٣. وما كان للدولة العثمانية أن تصير إليها الخلافة لولا أن تمكنت جيوشها من فتح القاهرة، التي كانت عاصمة الخلافة الإسلامية، وكان فيها الخليفة العباسي.

٤. ثم ما كان للخلافة الإسلامية أن تزول لولا أن سيطر الغربيون وأتباعهم على عاصمة الخلافة، اسطنبول، ومنها أعلنوا سقوط الخلافة وانتهاءها.

وفي كل قصة احتلال لا يمكن التسليم باحتلال البلد إلا إذا احتُلَّت العاصمة، وفي كل قصة ثورة لا يمكن التسليم بنجاح الثورة إلا إن سيطرت على العاصمة، ولم يجد الملك أو الرئيس إلا أن يهرب منها أو يُسجن أو يُقتل!

(٤)

إن العاصمة تستند في قوتها إلى ثِقَلٍ تاريخي طويل، فإنها تُصنع عبر عقود أو قرون من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تجعلها أهم مدينة في البلد، وإذا كانت هذه البلد كبيرة فإن عاصمتها يمتد تأثيرها إلى غيرها من البلاد، فينضاف إلى هذه التفاعلات المادية (السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية) تفاعلات أخرى نفسية ومعنوية تُعطي مزيدا من القوة لهذه العاصمة، فهي في عالم السياسة والقوة بمثابة المدينة المقدسة لدى أهل الأديان والمذاهب.

فأهل العراق لا يُسَلِّمون بالزعامة إلا لبغداد، وأهل الشام لا يسلمونها إلا لدمشق، وأهل مصر لا يعرفونها إلا للقاهرة... وهكذا! ولا ينفع بحال معاندة التاريخ وما ترسخ من العوامل المادية والنفسية في المجتمعات.

وها هنا ملاحظة جديرة بالتذكير بها: ففي عالم السياسة والقوة، فإن العواصم السياسية تكون أهم من العواصم الدينية الروحية، ويظهر هذا حين تتفارق المدن المقدسة سياسيا وروحيا، فمثلا: إذا أرادت قوةٌ ما احتلال

إيران فإن المهم في خطتها هو السيطرة على طهران لا مدينة قمّ المقدسة لدى الشيعة، وإذا أرادت قوة ما احتلال السعودية فالمهم هو احتلال الرياض لا مكة ولا المدينة. . . وهكذا.

ويبدو هذا الأمر واضحًا حين ننظر في تاريخ فتوح الشام، فسنرى أن الصراع بين المسلمين والروم دائر حول دمشق، فدمشق هي عاصمة الشام، ولم يدر الصراع حول بيت المقدس رغم أنها العاصمة الروحية الدينية المقدسة لدى المسلمين والنصارى على السواء، وبقيت مدينة بيت المقدس لم تفتح إلا بعد انكسار القوة العسكرية الرومية تماما، لقد فتحت دمشق في (١٥ رجب ١٤هـ)، بينما كان فتح بيت المقدس (ربيع الآخر ١٦هـ)، أي بعدها بسنتيْن.

فهل كان الصحابة مقصرين في الاهتمام بمسرى النبي؟! حاشاهم، إنما كانوا رجال علم وفهم وحُكم وسياسة، ويعرفون أن المدخل الطبيعي إلى بيت المقدس إنما يكون بإزالة قوة العاصمة السياسية والعسكرية، ولولا ذلك لم يُغْنِ فتحهم لبيت المقدس شيئا.

وهكذا إذا أردنا إصلاح أمتنا، فلا مناص من تحديد المراكز المهمة الكبرى التي يكون التغيير فيها تغييرا مؤثرا على أنحاء بعيدة وأعداد كثيرة، وعند هذه المراكز ستكون المعركة أكثر صعوبة ولكنها أكثر فعالية.

وخلاصة القول: إن كل هذه الأمة المليارية يمكن إصلاح أحوالها عبر إصلاح أحوال مناطق معينة رئيسية مركزية منها، فنحن إن اجتهدنا في تحديد أهم البلدان التي تصلح بصلاحها مناطق واسعة حولها سنكون قد اختصرنا الطريق كثيرا. ثم لو استطعنا تحديد العواصم المركزية المُلْهِمَة في تلك البلاد فسنكون قد اختصرنا الأمة المليارية في مدن محددة.

(٥)

بعد أن كتبتُ ما سبق، فوجئت بأن قاعدة العواصم هذه موجودة في القرآن الكريم، وأستغفر اللّه من غفلتي، وقد أنعم اللّه عليَّ بالالتفات إليها

في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [القصص: ٥٩].

فمعنى «أمُّها» هنا: أي عواصمها وحواضرها ومراكزها الكبرى، كما قرره علماء التفسير[١].

والقصد أن سنة اللّه في إرسال الرسل الذين يُصلحون أحوال الناس أن يكونوا في مراكز التأثير، في أكبر المدن التي تتبعها ما سواها من الأنحاء، وذلك أن صلاح هذه المدينة الكبيرة يتبعه صلاح أنحائها وتوابعها، فهي بمثابة الأصل.

وذكر المفسرون في قاعدة العواصم هذه ما يعود بنا إلى قصة الحكم والسلطة، فالارتباط قائم بين القاعدتين، قالوا: إنما خصَّ الأعظم ببعثة الرسول، لأن الرسول إنَّما يُبعث إلى الأشراف، وأشراف القوم ملوكهم، وإنما يسكُنون المواضع التي هي أُمٌّ ما حولها.

وهو ذات الأمر الذي يجب أن يسلكه المصلحون الذين يقتفون أثر الرسل، فإن هذا من صميم اتباع الرسل، ومن صميم فهم سنن اللّه في الناس.

(٦)

إذا وصلنا إلى هنا، جاءنا السؤال: ما هي العواصم المركزية لهذه الأمة الإسلامية المليارية؟

بعد تفكير وبحث طويل مع العديد من عقول الأمة الذين التقيتهم عبر السنوات الماضية، وبعد نظر طويل في التاريخ، وبعد متابعة طويلة للواقع،

---

(١) ينظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص٣٣٤؛ السمرقندي، بحر العلوم، ٦١٥/٢؛ الواحدي، التفسير البسيط، ٤٣٠/١٧؛ البغوي، تفسير البغوي، ٥٤٠/٣، الزمخشري، الكشاف، ٤٢٤/٣؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٩٣/٤؛ ابن الجوزي، زاد المسير، ٣٨٩/٣؛ الرازي، مفاتيح الغيب، ٧/٢٥.

كانت الآراء تنتهي إلى هذه المدن: القاهرة، الرياض، اسطنبول، دمشق، بغداد.

هنا مفاصل الأمة ومراكزها وعواصمها، فإن استطاعت الأمة تحرير هذه العواصم وإقامة دول مستقلة تملك قرارها وتستطيع حماية نفسها، فهي قد خطت أكثر من نصف الطريق نحو التحرر النهائي للأمة. ولو تتبعنا التاريخ لوجدنا أن هذه العواصم هي أواخر ما سقط من الأمة في رحلة الاحتلال الغربي التي بدأت قبل ٥٠٠ عام ولا تزال مستمرة، إلا أن موجة الاحتلال الغربي أخذت في قضم أطراف الأمة، حتى كان سقوط كل عاصمة من هذه العواصم ضربة هائلة.

تلك العواصم ذات أثر هائل بعيد في كل الأمة، بما لها من عمق تاريخي وحضور ثقافي وقوة بشرية وموقع استراتيجي.. وهو أمر يعرفه العدو ربما أكثر مما نعرفه نحن، ولذلك فمعركة التحرر في هذه العواصم هي أصعب وأعسر المعارك الحضارية الكبرى. ولذلك لا يجدي الهروب منها بحال فإنها واقعة لا محالة، ولا بديل عنها!

(٧)

لئن كانت تلك العواصم مؤثرة في الأمة كلها فإن من حقائق الواقع أنه قد صارت لكل بلد منها مع طول فترة انقسام الأمة ظروفها ومشكلاتها وأوضاعها التي تجعل بعضها أقرب من بعض إلى لحظة الثورة والتحرر والتغيير.

فلو قد استوحينا نفسية الخليفة المسلم الافتراضي الذي يفكر في مصلحة الأمة، وله قدرة على توجيه طاقاتها إلى معركة واحدة مؤثرة، فسيبدو المشهد أمامنا كالآتي:

تبدو اسطنبول الآن أقرب هذه العواصم للتحرر ولامتلاك قرارها، وفيها زعيم قوي هو رجب طيب أردوغان، وحقق فيها نتائج قوية ومؤثرة، وإن كانت التجربة حتى الآن متعلقة بشخصه ولا يزال القلق يساور الجميع ماذا يكون بعد رحيله؟

بينما تبدو عواصم كدمشق والقاهرة أقرب إلى إمكانية التحرر، ففيهما نظاما حكم باطش لم يتمكن بعد بحيث يصل إلى حد الاستقرار، وفيهما شعب لم تزل تطوف بخياله وروحه فكرة الثورة والتخلص من هذيْن النظاميْن.

ثم تبدو عواصم أخرى أبعد في المدى المنظور كبغداد التي أنهكتها الحروب والاحتلالات والهيمنة الأجنبية والتمزق الداخلي، وضُربت فيها القوة المقاتلة ضربات قوية بل ساحقة.

ويثور الخلاف حول الرياض ما إن كانت قريبة أم بعيدة.

وإذا دققنا النظر أكثر في العاصمتيْن المرشحتيْن للتحرر: دمشق والقاهرة، ففي تقديري أن أهم عاصمة مرشحة الآن لحصول التغيير فيها هي القاهرة، بل إن مجرد انفلات القاهرة من سطوة الهيمنة الأجنبية الغربية هو بحد ذاته مكسب واسع للأمة وخسارة واسعة لعدوها.

ولهذا فالمعركة حولها ستكون هائلة، لكن كثيرا من الأوضاع الطبيعية والظرفية تجعل الأمر أسهل من أوقات كثيرة مضت:

فمن الأوضاع الطبيعية: أن القاهرة تختزل كل مصر، ولذلك فإن ثورة مصر تندلع في القاهرة وتنتهي في القاهرة، لا كغيرها من البلدان التي ربما تقضي الثورةُ سنين قبل أن تصل إلى العاصمة. ومن الأوضاع الطبيعية أن الثورات فيها لا تطول لطبيعة القاهرة وناسها وطبيعة موقعها الجغرافي العالمي الذي يجعل كثيرا من الأطراف تحرص وتنحو إلى التهدئة.

ومن الأوضاع الظرفية وجود ثورة لم تنطفئ ولا يزال طيفها يداعب الخيال ويغري بالتكرار لدى كثيرين، ووجود حالة سخط شعبية عارمة على السيسي ونظامه، ولا تزال قوات الأمن والجيش غير محترفة ولا يمكنها الصمود في معركة شعبية غير سلمية، والبديل المتوقع في مصر ليس خطرا جذريا على المصالح الأجنبية والنظام العالمي بما يجعل الدفع الأجنبي مائلا نحو استكشاف البدائل واختبارها لا نحو إشعال معركة دموية حفاظا على السيسي.

مجرد اهتزاز النظام العسكري في مصر يساوي ما يشبه انقلابا في الخريطة السياسية الإقليمية، ويلقي بآثاره على غزة وليبيا والسودان والخليج والشام وتركيا، أما لو توقعنا بأن الثورة استطاعت تحرير مصر فسنكون في مستوى آخر من الآمال والتطلعات.

لهذا، فإني أحسب أن لو كان للأمة خليفة يستطيع تجنيد طاقة الأمة في معركة بعينها لم يكن أمامه إلا معركة مصر في الوقت الحالي. ولو أن كل صاحب طاقة ومجهود في خدمة الإسلام أنفق من طاقته في معركة الثورة المصرية لعاد عليه هذا في بلده بأكثر مما يستطيع أن يحققه لنفسه فيها!

مصر.. لماذا؟

أريد في هذا الفصل أن أذكر أمورًا عن مصر وتأثيرها في العالم العربي والإسلامي، أبتغي من هذا إثبات أمرين؛ الأول: هو صحة اختيار مصر وعاصمتها القاهرة لتكون محط عمل العاملين للإسلام دون سواها من العواصم والبلاد. والثاني: أن هذا الاختيار لمصر ليس فيه نصيب للهوى والميل القلبي كما هي عادة أن يميل المرء إلى بلده وموطنه، بل هو اختيارٌ أحسب أنه كان متجردا للّه ولمصلحة الأمة فحسب. ومن الإخلاص للأمة ألا يكتم مسلمٌ مصريٌّ قولًا فيه شبهةُ وطنيةٍ لئلا يُتَّهَم بالعنصرية، وقد تعلمنا من علمائنا أن «ترك العمل لأجل الناس رياء».

(١)

في التاريخ المعروف للبشر كانت مصر من أقدم الدول التي نشأت بها حضارة قوية؛ لقد ساهمت ظروف كثيرة في هذا، منها نهر النيل الذي جعل الأرض الخصبة كثيرة كثيفة ممتدة من الجنوب إلى الشمال، ووفَّر موردا دائما لتخصيب الأرض وريِّها، فاستقرت فيها الزراعة، وأقبل إليها الناس، فكثر سكانها، ومع كثرتهم واستقرارهم كثرت الحرف والمهن وبدأت مسيرة الصناعة، ثم إن وفرة المحاصيل والمصنوعات، إضافة إلى

الموقع الوسيط بين الشرق والغرب قد أنعش فيها التجارة، وكونُ هذا الوادي الخصيب محفوفا بصحرائيْن في شرقه وغربه، وبعدهما بحريْن كبيريْن في شرقه وشماله، فقد وفَّر هذا قدرا عاليا من الأمن، ولكل هذا معًا، سرعان ما نشأت في مصر دولة قوية مكينة، تحكم شعبا قد استقر به المنزل والسكن، وهو محتاج إليها في تنظيم الري وإصلاح عمل النهر واستثمار مياهه بالسدود والقناطر، ومحتاج إليها في إنشاء الخزانات للمحاصيل، ثم في فضّ النزاعات، ثم في الحماية من أخطار خارجية!

وقد ورد في سورة يوسف، التي تقدم لنا أقدم مشهد معروف عن مصر، علامات كثيرة في استقرار الدولة وقوتها وتطور نظامها الإداري والقضائي والمالي، فمن ذلك قوله تعالى:

١. ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ﴾ [يوسف: ٣٦] فإن وجود السجن نفسه يدل على دولة متطورة، فإن المجتمعات البسيطة تتعامل بالعقوبات المباشرة: القتل والقطع والنفي، تلك التي لا تحتاج مجهودا ولا وقتا ولا بناء ولا حراسة ولا إشراف على إطعام أو سقي المساجين! فوجود السجن نفسه دليل على وجود هذا كله!.. وهو دليل أيضا على قوة الدولة التي تعاقب بالسجن، لأن العقوبة بالسجن تعني أن الدولة تأمن على نفسها من انتقام المسجون إذا أُطلق، وتأمن من وجود عُصْبَةٍ أو قوة ستسعى إلى تهريبه، أو تسعى إلى مهاجمة السجن أو هدمه. إن الدولة قادرة على الحكم بالحبس، وعلى إنفاذ الحبس، ومكان الحبس معروف للجميع، والجميع يعرف ويستسلم، أو يعرف ويعجز.

٢. ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْـَٔاخَرُ فَيُصْلَبُ﴾ [يوسف: ٤١]، فهذا دليل على وجود نظام قضائي، ووجود النظام لا يلزم منه وجود العدل أو ارتفاع الظلم، إنما النظام القضائي هو إدارة هذا الشأن، وفي هذه الآية كان يوسف عليه السلام يخاطب سجينيْن في فترة الحبس الاحتياطي، حيث ما تزال قضيتهما منظورة لم يُحْكَم فيها بعد، فرأى كلٌّ منهما الرؤيا التي تدل على الحكم الذي سيصدر عليه، وأخبرهما يوسف بتأويل هذه الرؤيا؛

فأحدهما سيقضى له بالبراءة ويعود إلى عمله ساقيا للملك، والآخر سيقضى عليه بالقتل مصلوبا.. والشاهد هنا: وجود نظام قضائي وفترة سجن احتياطي!

ويدل قول امرأة العزيز ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، على وجود فترة بين الاتهام والعقوبة؛ فامرأة العزيز اتهمت يوسف بالاعتداء عليها، ولكن زوجها أراد كتم الموضوع ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِۖ﴾ [يوسف: ٢٩]، فقد ثبت أن يوسف بريئ من التهمة، إلا أن الخبر تسرب من القصر إلى نساء الأثرياء فتهامسن به، فهنا تعرضت سمعة الدولة للخطر، ففُتِحَت قضية في هذا الموضوع. وإذن، فثمة فترة بين الاتهام وبين العقوبة، هي تلك الفترة التي جاءت فيها امرأة العزيز بالنساء وأخرجت عليهن يوسف، وقالت بوضوح مُهَدِّدَةً ومُنْذِرةً ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، وهو ما يدل على ما يزال حرًّا في بيت سيده، وأن القضية في فترة التحقيق، ولم تصدر العقوبة بعد.

٣. كذلك نفهم من قولها هذا ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، قوة السلطة وفساد النظام القضائي، وأنه مرهون برغبة أهل السلطة؛ فقد سُجِن يوسف وهو بريء لأن هذه هي رغبة امرأة العزيز وحكمها، ثم سنراه يلتمس الخروج من السجن بالتوسط إلى أهل السلطة ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، ثم لم يخرج إلا بأمر الملك الذي لم يحفل بأحكام القضاء، بل ما إن سمع مواهبه حتى قال: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦۖ﴾ [يوسف: ٥٠].

٤. ويظهر تطور النظام الاقتصادي في مصر وكثرة أموالها في قول يوسف عليه السلام للملك: ﴿ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، فوصف مصر بأنها خزائن الأرض، وقرر أنها تحتاج إلى كفاءة عالية في إدارتها: حفيظ عليم!

٥. كذلك يظهر تطور النظام الإداري في العديد من المواقف، فمنها:

أن أصحاب البضائع لا يسلمون بضائعهم فيتسلمون المقابل لها

بالتبادل المباشر، بل يسلمونها في مكان، ويستلمون مقابلها في مكان آخر، بل يستلمون هذا المقابل في أوعية مغلقة، ولكون الدولة قوية فهي موضع ثقة، بل إن الفترة بين تسليم البضائع واستلام المقابل لا يعرف صاحب البضاعة عنها شيئا، وهو ما حدث مع إخوة يوسف الذين لم يكتشفوا أن بضاعتهم قد رُدَّت إليهم إلا حين عادوا إلى ديارهم بالشام ففتحوها هناك، كما في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمۡ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ رُدَّتۡ إِلَيۡهِمۡۖ﴾ [يوسف: ٦٥]. فتأمل كيف ظلت البضائع مغلقة، مختومة بختم الدولة، يثقون بما فيها ولا يفتحونها حتى عادوا إلى بلادهم! لقد كان يوسف يملك أن يقول لفتيانه بإرجاع بضاعة إخوته إليهم، وهو واثق أنهم لن يكتشفوا هذا إلا إذا رجعوا إلى بلادهم، كما في الآية ﴿وَقَالَ لِفِتۡيَٰنِهِ ٱجۡعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ فِي رِحَالِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَعۡرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ﴾ [يوسف: ٦٢].

وكذلك يظهر تطور النظام الإداري في مقترح يوسف عليه السلام لحل مشكلة المجاعة؛ فلا ريب أنها دولة قوية تلك التي تستطيع الحفاظ على تخزين الحبوب والغلال، وعلى إبقاء بعضها إلى سبعة أعوام، وذلك في أزمنة قديمة ليست فيها القدرة الحالية التي تمتلكها الدول من أنظمة وأساليب المراقبة والمتابعة.

وكذلك يظهر التطور الإداري في مصر في وصية يعقوب عليه السلام لأولاده: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾ [يوسف: ٦٧]، فظهر بهذا أن الغرض الواحد (الاستبضاع) عند الوزراة المقصودة (وزارة المالية، أو التموين) يُفتح له أكثر من باب، ويدخل له أقوام من أبواب متفرقة، ولا يؤثر هذا على النظام، فلا يحدث اضطراب أو ارتباك، بل يقضي المرء مهمته سواء دخل هو وجماعته من باب واحد معا أو دخل كل واحد منهم من باب غير الآخر.

٥. ويظهر التقدم الصناعي والرفاهية الاقتصادية في مصر أيضا في قوله تعالى ﴿وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا﴾ [يوسف: ٣١]، فقبل آلاف السنين كان القوم يستعملون السكاكين ويجلسون متكئين مرتاحين على الآرائك.

هذه أقدم صورة موثوقة عن الأحوال في مصر، تدلّ على ما كانت فيه من قديم من سعة المال وتطور النظام والإدارة وقوة الدولة والسلطة.

(٢)

فإذا ذهبنا إلى تاريخ الإسلام، فأول ما يطالعنا فيه مقولة عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص، وهي المقولة التي تسجلها كتب فضائل مصر وتاريخها، وهي: «ولاية مصر جامعة، تعدل الخلافة». وتلك العبارة العُمَرية أو العَمْرية تختصر تاريخ مصر منذ ذلك الوقت وحتى الآن، فقد كانت مصر طوال تاريخها بمثابة الخلافة الثانية الموازية، إن لم تنفرد هي بالخلافة.

وفي التاريخ عقدة مشهورة، فأي ثائر أو مؤسس لدولة تواجهه عقبة المال والرجال، فهو محتاج إلى مال ينفقه على الرجال الذين ينطلق بهم في ثورته أو في تأسيس دولته، فإذا اتسع نفوذه ازدادت حاجته إلى الرجال لحفظ الدولة، فتزداد حاجته إلى المال للإنفاق على الرجال، فيضطر إلى التوسع للتحصل على موارد وأموال، فيحتاج التوسع إلى رجال أكثر.. وهكذا!

لكن بعض البلاد لا تخضع لهذه القاعدة، ومنها: مصر، فإنها لما فيها من أموال وافرة تستطيع دائما تمويل كل مشروع وكل دولة، فمصر دائما مخزن المال والرجال، ولذلك فما إن يسيطر عليها حاكمٌ يحسن إدارتها وضبط أموالها واستثمار مواردها، إلا ويستطيع تكوينَ جيشٍ فيكون بمثابة الخليفة، ويكون مستقلا على الحقيقة بل ويكون أقوى من الخليفة نفسه. وكثيرا ما وقفت مصر هذا الموقف:

١. فقد كانت ولاية مصر تذهب للصف الأول من رجال دولة الخلافة منذ عهد عمر بن الخطاب، فقد تولاها مشاهير القادة المقربين من الخلفاء، مثل: عمرو بن العاص وعبد اللّه بن سعد بن أبي السرح وقيس بن سعد بن عبادة، ومالك بن الحارث الأشتر، وعتبة بن أبي سفيان

وعبد العزيز بن مروان (أخي الخليفة عبد الملك بن مروان) وعبد اللّه بن عبد الملك بن مروان، وصالح بن علي (عم الخليفة العباسي).. إلخ!

٢. ولما ضعفت الخلافة واستطاع بعض الولاة الأقوياء الاستقلال بمصر، مثل أحمد بن طولون ثم محمد بن طغج الإخشيد، أقاما في مصر دولتيْن مستقلتيْن عن الخلافة، وبلغت الدولتان من القوة بحيث أنهما حملتا عبء الخلافة في الجهاد وغزو الروم وصد غاراتهم على الثغور، بل بلغتا من القوة بحيث أن طمح كل منهما إلى تحويل عاصمة الخلافة إلى مصر، واستقدام الخليفة العباسي إليها، وكادت المحاولة تنجح في المرتين.

٣. ولما تأسست الدولة العبيدية (الفاطمية) في الشمال الإفريقي، لم تستطع أن تتحول إلى قوة عظمى ولا أن تزدهر إلا حين سيطرت على مصر، ومن مصر مثَّلت هذه الدولة تهديدا حقيقيا للخلافة العباسية السنية، حتى كادت تزيلها فعلا لولا ظهور السلاجقة في اللحظة الأخيرة.

٤. وفي أثناء الحملات الصليبية، لم تستطع الشام الموحدة تحت راية نور الدين زنكي، مع أحلافها في العراق والجزيرة الفراتية، إلا أن تمثل توازنا مع قوة الصليبيين، لا يستطيع أحدهما أن يحسم المعركة، فنشب بينهما سباق نحو مصر، كانت الغلبة النهائية فيه لجانب نور الدين، فلما تمّ التوحد مع مصر جرى تحرير بيت المقدس على يد سلطان مصر والشام: صلاح الدين الأيوبي، الذي ورث حركة نور الدين الجهادية التحريرية.

٥. وعند ذلك الوقت اعتنق الصليبيون فكرة تدعو إلى غزو مصر والسيطرة عليها قبل غزو الشام وتحرير بيت المقدس، تعلما من دروس التاريخ، فحاولت الحملتان الصليبيتان الخامسة والسابعة غزو مصر ليتسنى لها السيطرة الهانئة على بيت المقدس ففشلتا، وكذلك الحملة السادسة استطاعت احتلال بيت المقدس بغير حرب نتيجة اتفاق خائن مع سلطان مصر الملك الكامل الأيوبي!

٦. وقد انكسر المغول أمام الجيش المملوكي الذي كان يحكم مصر، ثم استطاع المماليك الذين يسيطرون على مصر والشام تحرير سائر الشام

من الصليبيين بل وإعادة فتح جزر البحر المتوسط الكبرى مثل قبرص وكريت وغيرها. وصارت مصر عاصمة الخلافة الإسلامية، وغليها لجأ الخليفة العباسي!

٧. وقد تهيب السلطان المغولي الملقب بالإعصار تيمورلنك أن يواجه جيش المماليك، في الوقت الذي استطاع فيه أن يُنزل هزيمة ساحقة بالعثمانيين حتى إنه أسر سلطانهم بايزيد الصاعقة، لما ترسخ لديه من قوة الجيوش المصرية.

٨. ولقد كانت العبرة البارزة من زمن الحروب الصليبية، كما سجلها مؤرخ الكنيسة الكاثوليكية مارينو صاندو تورسيللو، أن الغرب إذا أراد تكرار غزو الشرق فليبدأ بمصر، لأن البدء بالشام كان يعني بقاء ظهر الوجود الصليبي مكشوفا تجاه مصر التي كان بإمكانها دائما أن تغذي حركة الجهاد في الشام بالمال والرجال. وقد عملت أوروبا بهذه الوصية، فجاءت الحملة الفرنسية إلى مصر أولا، ثم استدارت إلى الشام، ومنذ ذلك التاريخ لم يتمكن الغرب من الشام إلا اعتمادا على المجهود المصري والدم المصري والمال المصري، وما ذلك إلا لأن السلطة المصرية كانت سلطة غربية تمثل الغرب وترعى مصالحه!

٩. وطوال تاريخ الدولة العثمانية العظيمة، لم يحدث أن تلقت هذه الدولة هزائم كالتي تلقتها على يد جيش محمد علي، الذي اجتاح الشام وهزم العثمانين حتى وصل إلى كوتاهية وهدد القسطنطينية ونزع من الدولة العثمانية جيشها وأسطولها في وقت واحد. وكانت هذه الهزائم هي أول انكسار حقيقي في قوة الدولة العثمانية، وبداية الأطماع الجادة في إنهائها.

١٠. ثم جاء الاحتلال الإنجليزي فنزل في مصر أولا، وقضى فيها خمسا وثلاثين عاما قبل أن يسيطر على الشام، ثم لم يسيطر على الشام وينتزع بيت المقدس إلا وفي ركابه الجيش المصري، مستعينا بالمجهود المصري والاقتصاد المصري والموارد المصرية.

١١. وإذا تأملنا في تواريخ الثورات التي اشتعلت ضد الاستعمار

لوجدنا أن الشرارة تبدأ في مصر ثم تنساح إلى غيرها، فثورة مصر ضد الاحتلال الإنجليزي كانت (١٩١٩م) ثم ثورة العراق (١٩٢٠م) ثم ثورة الشام (١٩٢١م)، وثمة موجة أخرى كانت أقل من هذه في منتصف الثلاثينات، بدأت في مصر ثم انتقلت كذلك إلى الشام ثم إلى العراق.

١٢. ولم تنشأ إسرائيل إلا لأن دول الطوق ـ وأهمها: مصر ـ كانت محتلة، فكانت السلطة التي نصبها الاحتلال في مصر خير معين على قيام إسرائيل، وعلى ضرب المجاهدين الذين كانوا يستطيعون مكافحتها والقضاء عليها! فما كانت إسرائيل لتقوم لو لم تكن مصر محتلة! وحتى هذه اللحظة ليس لإسرائيل حماية حقيقية من خارجها أقوى من السلطة المصرية التي ظلت منذ لحظة تأسيسها تقدم أفضل المساعدة لتمكين إسرائيل ومحاربة من يقاومها.

١٣. ولما أراد الأمريكان والسوفييت وراثة الاستعمار الإنجليزي والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية نشأ بينهما السباق على مصر، وفاز به الأمريكان أول الأمر حين رتبوا الانقلاب العسكري في مصر (المعروف بثورة يوليو ١٩٥٢)، ومع أن انقلابات عسكرية سابقة قد جرت في سوريا إلا أن الانقلاب العسكري في مصر هو الذي أطلق شرارة وموجة من الانقلابات العسكرية في البلاد العربية وفي إفريقيا، وكانت السلطة المصرية أداة قوية في دعم حركات التحرر من الاستعمار، التي لم تكن في حقيقة الأمر سوى فصول في وراثة الاستعمار الجديد (الأمريكان والسوفييت) لتركة الاستعمار القديم!

١٤. وكانت هزيمة مصر أمام إسرائيل في ١٩٦٧ بمثابة نكبة ثانية، ومع أن إسرائيل اجتاحت ثلاث دول عربية، إلا أن الأثر الأكبر والأضخم الذي كسر قلوب العرب جميعا كان هزيمة الجيش المصري وانكسار جمال عبد الناصر الذي كان بمثابة زعيم العرب، ولا يزال حتى هذه اللحظة ـ بعد نصف قرن من رحيله ـ لا يقبل كثيرون من غير المصريين الإساءة له ويضعون صوره في بيوتهم!

١٥. ولم تجرؤ دولة عربية على الإقدام على قرار السلام والتطبيع مع إسرائيل سوى مصر، وبعدها بدأت سلسلة الهرولة العربية إلى السلام والتطبيع مع إسرائيل سرا أو جهرا! وكان ذلك أقصى وأقسى ضربة نزلت بقضية فلسطين، إذ مصر وإن كانت عدديا دولة واحدة بين ٢٣ دولة عربية، إلا أنها ربع العرب من حيث السكان، وهي أوسطهم في الموقع، وفيها الثقل الثقافي والسياسي العربي!

١٦. وفي آخر عام (٢٠١٠م) وقعت ثورة تونس فلم يهتز لها أحد في عموم العالم العربي، ولم تُلْتَقَط هذه الشرارة إلا في مصر، فاندلعت ثورة يناير (٢٠١١م)، فلما أن نجحت هذه الثورة في الإطاحة بحسني مبارك (١١ فبراير ٢٠١١م)، اندلعت في الأسبوع نفسه أربع ثورات أخرى: اليمن (١١ فبراير)، البحرين (١٤ فبراير)، ليبيا (١٧ فبراير)، المغرب (٢٠ فبراير)، وفي الشهر التالي اشتعلت الثورة السورية (١٥ مارس).. وهي الموجة التي عُرِفت بـ «الربيع العربي»، ولولا ثورة مصر لكانت الثورة التونسية ونجاحها مجرد نتوء أو حدث يمكن أن يذوب في بحر الأحداث.

١٧. كذلك لما وقع الانقلاب العسكري في مصر، وأطاح بحكم الرئيس المنتخب محمد مرسي، (يوليو ٢٠١٣م)، وبدأت المذابح في مصر (مثل: مذبحة رابعة ١٤ أغسطس ٢٠١٣م)، بدأت بعده موجة انقضاض على بقية الثورات، وموجة إيغال في المذابح، فأول استعمال معروف للسلاح الكيماوي ضد الشعب السوري كان في الغوطة بعد أسبوع واحد من مذبحة رابعة (٢١ أغسطس ٢٠١٣)، وبدأت في ذلك الوقت الاحتجاجات ضد الحكومة المنتخبة في تونس (يوليو وأغسطس ٢٠١٣م) ونجحت في إقالة الحكومة وتشكيل حكومة أخرى أقرب للنظام القديم، ثم ظهر حفتر في ليبيا (مارس ٢٠١٤م) ليقود انقلابا جديدا على الأوضاع التي شكلتها الثورة.. وهكذا.

١٨. وإذا غادرنا تاريخ السياسة وذهبنا إلى تاريخ الفكر والثقافة، فسنرى أن جامعة الأزهر المصرية لا تزال، حتى بعد قرنيْن من إضعافها

المستمر وبلوغها حالة مزرية من البؤس، أشهر الجامعات الإسلامية التي يأتي إليها المسلمون من أقصى الشرق ومن أدغال إفريقيا ومن الأقليات الإسلامية في أوروبا، ولا يزال العلماء والقراء والمثقفون المصريون يحتلون المرتبة الأولى في العالم الإسلامي عموما، حتى بعد عقود من صعود قوي حققته المدارس العلمية ومدارس التلاوة الأخرى. ومثل ذلك يقال في الشعراء، فإن آخر الذين جددوا الشعر العربي كانوا في مصر مثل سامي البارودي وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم. ولم يحز أحدٌ حتى الآن مثل هذه المكانة في هذا الباب في العالم العربي.

١٩. وذات الكلام ينطبق على الحركات الإسلامية، فلقد كانت مصر محضن الحركات الإسلامية والزعامات الإسلامية التي نشأت في العصر الحديث، وإن لم تكن أصولهم مصرية مثل جمال الدين الأفغاني الذي هو أفغاني لكن سنوات حياته في مصر هي التي رفعت شأنه وجعلتا عالميا، ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا. ثم حركة الإخوان المسلمين وزعيمها حسن البنا، والحركات الجهادية مثل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الذين مَثَّلوا عماد التيار الجهادي العالمي فيما بعد، ولا يشك أحد في أن أكثر الأسماء شهرة في سماء الفكر الإسلامي في عموم العالم الإسلامي كان أكثرهم من المصريين مثل: سيد قطب ومحمد الغزالي ومتولي الشعراوي ويوسف القرضاوي وغيرهم.

٢٠. وذات الكلام ينطبق على الفساد والمفسدين، فلقد كانت النخبة المصرية هي طليعة النخب الفكرية العلمانية التي تفاعلت مع الحداثة الغربية الوافدة، وعربت أفكار التغريب، وخاضت به غمار المعركة مع الدين، وبنظرة بسيطة نرى أن رُوَّاد العلمانية والإفساد الفكري كانوا مصريين، مثل علي عبد الرازق صاحب معركة الإسلام والحكم، وقاسم أمين صاحب معركة حجاب المرأة، وسعد زغلول زعيم الليبرالية في السياسة، وهذا فضلا عن الريادة الإعلامية التي سبقت فيها مصر نشأة الصحف والإذاعة والقنوات، وألقت إلى عالم العرب بسيل هادر من الأفلام والمسلسلات والأغاني، حتى لم يعد يشتهر المغني ولا الممثل إلا إذا عاش في مصر!

تلك عشرون، حاولت فيها باختصار التدليل على ما أريد قوله من أن صلاح الحال في مصر، سيتبعه بغير شك صلاحٌ كثير في عموم المنطقة العربية والعالم الإسلامي، كما أن الفساد فيها قد أفرز فسادا عظيما في عموم المنطقة العربية والعالم الإسلامي، ومن بين تلال من الأقوال التي توضح أهمية مصر في خريطة السياسة الدولية كما يراها صناع القرار، نأخذ قولَيْن فحسب بينهما مائة وخمسون سنة:

١. قال ريتشارد بيرتون، الذي يعد أهم رحالة استعماري للإمبراطورية البريطانية، في منتصف القرن التاسع عشر: «أي دولة تضمن السيطرة على مصر تكون قد ربحت كنزا، فمصر تحيطها البحار من الشمال والجنوب، وتحيطها الصحراء التي لا يمكن اجتيازها من الشرق والغرب، ومصر قادرة على تجهيز ١٨٠ ألف مقاتل، وقادرة على دفع ضرائب ثقيلة، ويمكن أن تقدم فائضا كبيرا، فلو وقعت مصر في أيدي الغرب سهلت السيطرة على الهند، ومَكَّنت من فتح إفريقيا الشرقية كلها بشق قناة للسفن تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عند السويس»[١].

٢. قال ريتشارد بيرل، وهو من مسؤولي الإدارة الأمريكية في مطلع هذا القرن في لحظة نشوة بعد احتلال أفغانستان وفي التحضير لاحتلال العراق: «العراق هدف تكتيكي، والسعودية هدف استراتيجي، أما مصر فهي الجائزة الكبرى»[٢].

لكل هذا، ودون أي نوع من التعصب العرقي أو الوطني، بل بمجرد التفكير في صلاح أحوال الأمة، نرى أن القاهرة هي العاصمة الأهم في اللحظة الحالية ليحاول المسلمون تحريرها من هيمنة الغرب، حتى لو عجزوا عن أن يتمكنوا من حكمها بأنفسهم. فإن بقاء مصر ضمن النفوذ الغربي الأمريكي الشامل هو بمثابة الإمساك بخناق العالم الإسلامي، والسيطرة على أهم مفاصله ومراكزه.

---

(١) ريتشارد بيرتون، رحلة بيرتون، ص٩٨، ٩٩.

(٢) واشنطن بوست، بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٠٢م.

وأما إذا تحررت القاهرة، كان ذلك أول تحرير بقية العواصم، ومن هنا نفهم كيف اجتمع كل طاغية عربي وكل محتل أجنبي على إخماد ثورة مصر، فإنه بهذا يُجهض الوليد قبل أن يولد، ولست أشك لحظة أن هذه الأمة إن كان لها خليفة أو كان ثمة من ينظر إلى المشهد من فوق ويمكنه تحريك الطاقات لوضع طاقاته كلها في معركة القاهرة.. فإنها معركة الثورة الإسلامية جميعا.

ولقد خطر لي الآن، وأنا أكتب هذه السطور، خاطرٌ جديدٌ لم يمرَّ عليَّ من قبل، ذلك هو:

لقد أكثر العلماء من التساؤل عن الحكمة في تكرار قصة موسى عليه السلام في القرآن الكريم، واجتهد العلماء في ذلك اجتهادًا عظيما، وقالوا أقوالا وجيهة، منها:

١. أن موسى عليه السلام كان أول نبي يُبعث لإقامة أمة، تتولى وتتحمل عبء القيام بالدين والجهاد في سبيله، فقد كان الأنبياء قبله يُبعثون في أقوامهم، فمنهم من يؤمن ومنهم من يكفر، ثم يُنزل اللّه عقابه بالكافرين، وينجي المؤمنين. وأما بعد نجاة موسى ونزول التوراة، فقد كُلِّف بنو إسرائيل بحمل الرسالة، وكُلِّفوا بالدعوة إليها والجهاد في سبيلها، فإذا قاموا بذلك نجوا وعزوا ورضي اللّه عنهم، وإن لم يقوموا بذلك سُلِّط الكفار عليهم فأذلوهم وقتلوهم ومزقوهم وطردوهم من الأرض المقدسة، فموسى وبنو إسرائيل هم نموذج يضربه اللّه لأمة محمد لكي لا تكون هذه الأمة كما كانت بنو إسرائيل.

٢. أن موسى عليه السلام واجه في دعوته العدوَّين الأكبرين الذيْن ستواجههما أمة محمد: الطغيان واليهود، فلذلك أفاض القرآن في ذِكْر هذه القصة لما فيها من طبائع هذيْن العدوين واستمرارهما، بخلاف ما أرسل له بقية الأنبياء من مشكلات عقدية وأخلاقية غير مضطردة ولا دائمة في كل المجتمعات والأزمان.

والذي خطر لي الآن هو أنه من الممكن أن يكون من حكمة هذا

التكرار أيضا: الإشارة إلى أهمية مصر ومكانتها لدى الأمة الإسلامية، ومركزيتها في تاريخ المسلمين، كما قد دلَّ عليه التاريخ فيما بعد، ويزيد في قناعتي بهذا الأمر:

١. أن الطغاة عبر التاريخ كثير وقد واجههم الأنبياء.. بل إن قصة التاريخ كلها في سائر الأنحاء هي قصة طغاة يواجههم أنبياء ومصلحون من ورثة الأنبياء، ولقد كان بالإمكان أن يقص اللّه علينا عددا وافرا من الأنبياء واجهوا عددا وافرا من الطغاة في الشام والعراق وفارس وأرض الروم والهند والصين وغيرها. فلماذا اختار اللّه موسى وفرعون من بين سائر الأنبياء والطغاة ليقص علينا تفاصيل خبرهم، وليكرر علينا هذه القصة وحدها؟

٢. كما أن أنبياء بني إسرائيل كُثُر، وحوادثهم مع قومهم في إقامة الجهاد والدولة وفي النكوص عنها كثيرة، وطبائعهم التي تبدت في كثير من الأحداث بقتل الأنبياء وتكذيبهم كان يمكن أن تُروى في قصص كثيرة لأنبياء متعددين، فلماذا اختار اللّه من بين سائر هؤلاء الأنبياء موسى على وجه التحديد، وهو نبيهم الوحيد تقريبا الذي كان في مصر؟

٣. لقد كان أكثر تاريخ بني إسرائيل في الشام، وفيها كانت أكثر حوادثهم مع أنبيائهم، وفيها قامت مملكتهم وعصرهم الذهبي في عهد داود وسليمان، ولكن اللّه اختار ان يقص علينا فصلهم الذي كانوا فيه في مصر، مع أنه أقصر فصول تاريخهم.. ألا يشير هذا إلى أهمية هذا البلد؟!

لئن كان هذا الخاطر صوابا فمن اللّه وهذا فضله، ولئن كان خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، غير أني أشعر الآن أن حكمة تكرار قصة موسى وفرعون وبني إسرائيل في مصر، لا يمكن أن تخلو من الإشارة إلى أهمية هذا البلد لدى هذه الأمة الإسلامية، لا سيما والتاريخ شاهدٌ على أهميتها ومركزيتها كما أسلفنا.

كيف نبدأ في مصر

إذا كان إصلاح الأمة يبدأ من إصلاح عواصمها المركزية، وإذا كانت القاهرة هي أهم عواصم الأمة المركزية عموما وعبر تاريخها، فكيف نتمكن من تحرير هذه العاصمة وإصلاح الحال فيها؟! ومن أين تكون البداية؟!

ها هنا أمرٌ قد يختلف فيه التقدير الواقعي: هل الواقع الحالي يجعل فرصة تحرير هذه العاصمة أمرا قريبا وممكنا أم بعيدا وغير ممكن؟!

من يرى الأمر ممكنا وقريبا يستند إلى حالة الغليان الشعبي الذي يُتوقع انفجاره في أي لحظة مع تراكم المشكلات الداخلية والخارجية، والتي تتفاقم في كل يوم، لا سيما والشعب المصري لم ينس بعد أنه قد صنع ثورة أطاحت بالحاكم السابق بعد ثلاثين سنة من حكمه مما يعني أن الأمل موجود وقائم، وأن الخيال الجمعي لا يستبعد التغيير ولا يرى الثورة شيئا مستحيلا. كذلك يستند الذي يرى أن التغيير ممكن وقريب إلى أن نظام الحكم الحالي يقف على رأسٍ رجل واحد فقط، هو عبد الفتاح السيسي، وهذا الرجل قد أقصى سائرً من حوله، مما يعني أن أي غياب أو اختفاء له، ولو بالموت القدري الذي يأتي بالوفاة وانتهاء الأجل، يؤدي إلى حدوث فوضى وتنافس شديد.

وأما من يرى أن الأمر غير ممكن وأنه بعيد، فهو يستند إلى أن نظام الحكم في مصر قد تشكَّل بعد انقلاب (٢٠١٣م) على أساس ألا تقوم ثورة أبدا، وأن النظام قد سار في هذا السبيل بحيث أنه حطَّم كل القوى الاجتماعية التي يمكن أن تُنَظِّم حالة ثورية، وأنه قد تمكَّن وتغوَّل أمنيا بحيث يستحيل نجاح ثورة في المدى القريب، وكذلك فإن أجهزة الأمن لا تزال تتذكر الثأر والكارثة التي نزلت بها فهي تتوحش وتزداد توحشا لدى أي احتمال لوقوع ثورة، إضافة إلى ذلك فإن النظام العالمي والإقليمي لن يسمح بتكرار ثورة مرة أخرى في مصر بعد الاضطراب الواسع الذي تعرضوا له في (٢٠١١م)، وأن الأمر سيذهب حتى إلى نزول القوات الأمريكية للحيلولة دون التمكن من تحرير مصر.

إنني أميل إلى القول الأول، ولكن بغض النظر الآن عن ميلي هذا وعن رأيي في المسألة، فالذي يهمني هنا هو تقديم الخلاصات الأساسية المستفادة من تاريخ هذا البلد وواقعه، لكي يعمل عليها المصلحون، حتى لو اختلفت آراؤهم في مدى قرب إمكانية هذا التحرير للعاصمة المصرية أو بعده.

(١)

ذكرنا سابقا أن السلطة والحكم والنظام هو طريق التغيير الحقيقي؛ إصلاحا أو إفسادًا، إذ الناس على دين ملوكهم، وقدرة السلطة على تغيير الناس وإشاعة أفكارها وإنتاج مجتمع شبيه بها، أكبر من قدرة الناس على إنتاج سلطة على مثالهم.

هذه القاعدة العامة، هي أكثر وضوحا وسطوعا في الحالة المصرية، إذ لا يمكن إصلاح الحال في مصر بغير تمكن من السلطة والحكم، ولو كان يمكن أن يتجادل المتجادلون في القاعدة العامة، ففي مصر لا يقع هذا الجدال لشدة وضوح هذا الأمر.

لقد ذكرنا قصة يوسف وما فيها من الإشارات إلى قوة الدولة، يجب أن نذكر هنا أن يوسف عليه السلام لم يتمكن من إصلاح المالية إلا بقرار الملك الذي جعله وزيرا للمالية. ونذكر هنا شيئا أكثر وضوحا ودلالة:

لقد ذهب كل نبي لينصح «الملأ» من قومه، وهؤلاء الملأ هم الحُكَّام أهل الحل والعقد، أما في مصر، فنرى موسى عليه السلام ذهب إلى فرعون، فهو وحده، رأس الأمر ومركز القرار. بل إن المتأمل في القرآن عند هذا الأمر يجد عجبا:

فأحيانا يختفي ذكر الملأ تماما كأن فرعون يحكم وحده! وكأن موسى أرسل إلى فرعون فحسب! كما في قوله تعالى: ﴿نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٣﴾ [القصص: ٣]، وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ۝١٦﴾ [المزمل: ١٥،

١٦]، وقوله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [النازعات: ١٧ ـ ١٩]، وقوله تعالى ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴿٦٠﴾﴾ [طه: ٦٠].

وأحيانا يُذكر الملأ، ولكنهم يُذكرون لا على أنهم ملأ القوم أو أنهم قوم النبي المرسل، بل على أنهم ملأ فرعون قوم فرعون!! فيقال مثلا: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الزخرف: ٤٦]، وقوله تعالى ﴿تِسْعِ ءَايَـٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ١٢].. وخلاصة المعنى في هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾﴾ [هود: ٩٦، ٩٧].

ومما يأخذ النظر ويجذبه أن ترى اسم فرعون ظاهرا وحده بين أسماء الأقوام، كأنما هو قومٌ وحده، أو بالأحرى: كأنما اخْتُزِل القومُ فيه، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَـٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾﴾ [ص: ١٢، ١٣]، وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَـٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ۚ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ق: ١٢ ـ ١٤]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿٨﴾ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾﴾ [الفجر: ٦ ـ ١٠].

ولقد أحصيتُ في القرآن الكريم متى جاء فرعون وحده، ومتى جاء فرعون مصحوبا بلفظ ملئه وقومه، فوجدت أن فرعون قد ذكر وحده أربعين مرة، بينما ذُكِر مصحوبا بقومه وملئه تسع عشرة مرة، فيظهر من هذا شدةُ أهمية الحكم والسلطة في أحوال مصر: صلاحها وفسادها[١].

والنظر في بقية التاريخ يثبت كيف أن أحوال مصر في داخلها، وتأثيرها في خارجها أيضا، يتأثر بقوة ووضوح في ظل تغير نظام الحكم

(١) يقول نابليون: «لا يوجد بلد فيه تأثير للإدارة على الرخاء العام مثل مصر». مذكرات نابليون: الحملة على مصر، ص٧٣.

فيها، ولا أعرف في حدود ما أعلم من تاريخ مصر، أن أحدا استطاع أن يحوز فيها تأثيرا فعالا وحاسما دون أن يملك السلطة ويحكم الدولة.

إن هذه الدولة العريقة الموغلة في القدم، قد صبغت حياة الناس فيها، بحيث لم تعد في البلاد عصبيات يمكنها مواجهة السلطة، كما هو الحال في عموم البلاد الأخرى الوعرة والقَبَلية. وهي لا تُحْكم بالملأ ولا بمجموعة توافقية، بل هي كما قال ابن خلدون: «ملك مصر في غاية الدّعة والرّسوخ لقلّة الخوارج وأهل العصائب إنما هو سلطان ورعيّة»[1].

ومن هنا، فإن الحديث عن أي وسيلة إصلاح في مصر، لا تستهدف الوصول إلى السلطة وحكم الدولة، فإنما هي حرث في الماء ونقش على الهواء!!

(٢)

يحب البعض هنا أن يتوقف ليقول: شعب مصر خانع، خاضع، ذليل... إلخ!

دعنا نفترض جدلا وتنزلا أن هذا صحيح[2]، وأن لدينا شعبا خانعا خاضعا ذليلا يسهل التحكم به، لننظر إلى الأمر كما ينبغي أن ينظر إليه المصلحون العاملون، لا كما ينبغي أن ينظر إليه الشتّامون النَّقَّادون البطّالون ممن أوتوا الجدل وحُرِموا العمل.

ماذا يعني أن تكون لدينا فرصة في مكان مهم وحيوي، ثم إن شعبه يسهل خضوعه وخنوعه؟!

إنها نقطة قوة، وفرصة فوق فرصة، وذلك أن هذا الوضع يُسَهِّل عملية الوصول إلى السلطة والاستقرار فيها، فلا ريب أن حُكْم دولة تنتشر فيها القبليات والعصائب والعشائر يحتاج إلى كثير من الجهد والموازنة والإرضاء

---

(١) تاريخ ابن خلدون، ٢٠٧/١.

(٢) بالتأكيد لست أرى هذا ولا أوافق عليه، وسيأتي فيما بعد مناقشته إن شاء الله.

والسياسة، وقد لا ينجح الأمر! يحتاج إلى ذلك كله في الوصول أول الأمر، ثم في التمكن من المحافظة على ذلك واستقراره.

إذن، فبقدر ما أن خنوع الناس وخضوعهم يُصَعِّب مسألة تثويرهم وتحريضهم على الثورة، فإنه يُسَهِّل عملية الوصول إلى الحكم والبقاء فيه، فلا يحتاج الأمرُ إذن إلى أعداد كبيرة من الناس ولا إلى أن يكون القائم بالتغيير ذا عصبة قبلية أو شوكة قوية، بل يكفي أن يقوم بالأمر عددٌ أصغر من المُنَظَّمين المتماسكين الذين يحسنون التدبير، فإذا تمَّ لهم الاستيلاء على الحكم، انقادت لهم البلد.

وبالنظر في التاريخ سنرى أن عامة من حكموا مصر، بل عامة من أسَّسُّوا فيها دُولا مستقلة، لم يكونوا ذوي جذور اجتماعية فيها، ولا امتدادات قبلية وعشائرية؛ فأحمد بن طولون كان واليا تركيا لا جذور اجتماعية له في البلد، وكذلك الإخشيد، وكذلك العبيديون (الفاطميون)، وكذلك صلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية، وكذلك المماليك الذين كانوا قوة عسكرية محضة، وكذلك محمد علي باشا الذي كان جنديا عثمانيا فردًا فأسس لنفسه ولأسرته دولة، وكذلك جمال عبد الناصر مؤسس الحقبة العسكرية التي نحياها حتى الآن. كل أولئك لم يكونوا أبناء حسب وقبائل ولا لهم عشائر كبيرة في مصر.. فماذا يعني هذا؟ يعني أن المصلحين إذا أحسنوا التدبير والتنظيم والحركة، فإنهم سيستطيعون الإمساك بزمام الحكم، وتنقاد لهم هذه الدولة العريقة.

ليس الأمر سهلا بكل تأكيد، ولكنه أسهل منه في كثير من البلاد الأخرى.

(٣)

إذا وصلنا إلى هذا، فالتمكن من الحكم والسلطة يكون غالبا عن طريقيْن: الغزو من الخارج، أو الانقلاب من الداخل.. والانقلاب من الداخل يكون بطريقتيْن: التسلل إلى موقع الحكم بعد طول صبر وتدبير

وتميز في التقاط الفرص وطول بقاء واختراق في جهاز الحكم، أو الانقلاب العسكري المفاجئ وهو أيضا بعد صبر وتدبير والتقاط الفرص لكن ليس بالزمن الطويل الذي يستغرقه التسلل من الداخل.

فأما الغزو من الخارج فلا لدينا الآن خليفة ولا خلافة ننتظر أن يفتح مصر ويحررها.

وأما التسلل من الداخل فقد يكون ممكنا في ظل نظام ديمقراطي أو نظام مفتوح يسمح بهذا، ولكن النظام في مصر مغلق تماما في هذا الجانب، وهو أمر معروف لا نطيل بمحاولة إثباته. ولكنه على كل حالٍ يظلُّ خيارًا قائما لدى بعض الأفراد الموهوبين الذين قد يفعلونها.

وأما الانقلاب العسكري فهو أيضا أمر صعب للغاية، وقد جرى تنظيم الجيش المصري بعد الانقلاب العسكري (يوليو ١٩٥٢م) بطريقة تجعل القيام بانقلاب آخر عملا مستحيلا، حيث قُسِّمت الفرق والكتائب وأفرادها باعتبار الأسلحة وتخصصاتها بما يجعل الاتصال منقطعا بين الوحدات الكافية للقيام بانقلاب عسكري، ثم حصل اختراق هائل في بنية الجيش وثقافته ومنظومة تسليحه بعد التطبيع مع إسرائيل، بحيث إن الأمريكان يهيمنون عليه وعلى قياداته هيمنة تامة. ولكن الانقلاب العسكري يظل على كل حالٍ خيارا قائما لدى بعض الأفراد الموهوبين الذين قد يفعلونها.

وقد أثارت ثورة يناير المُجْهَضة (٢٠١١م)، ومن قبلها الثورة المسروقة في (١٩٥٢م)[١]، ومن قبلها الثورة المسروقة في (١٩١٩م)[٢] طريقة أخرى

(١) كتب السفير الأمريكي في مصر، في ذلك الوقت، واسمه: جيفرسون كافري، أن مصر حبلى بثورة. وكان هذا التقدير من أسباب المبادرة إلى انقلاب عسكري يمتطي صهوة هذه الثورة ويستفيد منها، ولا ريب أن هذا كان من أهم أسباب نجاح هذا الانقلاب، فقد انقشع أمامه النظام القديم كأن لم يكن، أو كأن دابة الأرض قد أكلت منسأته فانهار مع أول وكزة!

(٢) جرى سرقة ثورة ١٩١٩م من خلال إقصاء الزعامات الإسلامية، والإتيان بقائد مزيف

وهي: الثورة الشعبية، ففي سائر هذه التجارب السابقة كان الشعب المنتفض الثائر يستطيع قلب ميزان الأحوال، غير أن القيادات التي تولَّت زعامة هذه الثورات كانت ضعيفة أو كانت خائنة، فانتهى الحال إلى أسوأ مما كان قبل ذلك.

ويرى كثيرون أن ما يشهده العالم من تقدم في وسائل الإعلام والتواصل، يعزز احتمال حصول الثورة، على الأقل لثلاثة أسباب:

١. الانتقال السريع للثقافة، حيث تشاهد الشعوب المغمورة المقهورة كيف تحيا الشعوب الأخرى، مما يثير فيها الحنق والسخط على أحوالها، ويثير أملها أن تصل إلى أحوال الشعوب الغنية المتمعة بحقوقها، وهذا مخزون ثقافي يظل دائما يتراكم ويُشَكِّل فرصة دائمة للحراك الثوري.

٢. وسائل التواصل الاجتماعي قد أتاحت من الإمكانيات التقنية ما يتيح بروز زعامات فردية أو جماعية، تملك بإمكانيات بسيطة متوفرة أن تخاطب الناس وتوجههم، وتتبوأ منهم موقع الحب والزعامة، وهو ما يُمَكِّنهم في لحظات مناسبة من تحريضهم وتحفيزهم، بل وربما مارست التخطيط لهم والتدبير قبيل الثورة أو في أثنائها.

٣. وهذه السرعة والتنوع في وسائل التواصل يتمكن بها البعض من المجموعات السرية المنظمة من التواصل والتفاهم والعمل غير المنظور، وفي بلاد عديدة مختلفة، وتكوين الخلايا السرية التي لا يعرف أفرادها بعضهم، ولا تستطيع السلطات اكتشافهم، وهو ما يُمَكِّنهم من العمل الفعال بعيدا عن متناول السلطة الحاكمة.

بهذه الأمور جرى تفسير العديد من الأحداث مثل الربيع العربي، ومثل النسخ الجديدة من الحركات المتمردة: الإسلامي منها وغير

= من أشد أنصار الإنجليز في مصر، هو سعد زغلول، بدَّل جلده وخطابه، ووسَّع له الاحتلال الإنجليزي السبيل ومنحه الفرصة ليقود الثورة الهادرة، وليفاوض باسمها، حتى أدخلها في سراديب المفاوضات وخنقها ببطء!

الإسلامي، وكذلك النسخ الجديدة من منظمات الجريمة والتي استفادت من هذه الثورة التقنية حتى في جرائم التهريب والتجارة المحظورة وغير ذلك.

فهل يمكن أن يكون هذا محفزا ومفيدا لثورة شعبية في مصر؟!

لا يتسع المقام الآن للحديث الموسع التفصيلي، ولكن الذي أفهمه وأعرفه يتخلص في هذه النقاط:

١. إن الثورة الشعبية عملٌ يحتار علماء الاجتماع والخبراء حتى الآن في توقعه واستكشافه، إنه عملٌ ينبثق فجأة من حيث لا يحتسب أحد! وقد يطول بالناس الظلم والقهر وتتخزن فيهم سائر أسباب الثورة ثم لا ترى ثورة. وقد يثورون في أحوال أحسن بكثير من التي لم يثوروا فيها.

ولذلك لا ترى قادة التغيير والإصلاح ينتظرون ثورة، مهما كانوا يحرضون عليها بلسانهم، لأنها أمر قد لا يحدث، وإنما هم في عملهم وسعيهم يذهبون باتجاه التدبير لانقلاب عسكري، أو تكوين مجموعات عمل سرية مجاهدة، ويترقبون الفرص السياسية والعسكرية وحتى الفرص الجماهيرية والثورية، فإذا مضت خطتهم كما هي كان بها، وإذا جاءت فرصة أو ثورة أو غيرها كانت هي الفرصة الكبرى أو كانت على الأقل: قفزة عظيمة للأمام.

٢. الثورة الشعبية غالبا ما تكون بغير قيادة، وهي برغم أنها عمل عظيم يقلب الموازين، إلا أن افتقادها القيادة يتيح الفرصة لأعدائها لتصنيع زعامات زائفة لها، أو الدخول على خط زعاماتها المتعددين لاستقطابهم والتفريق بينهم وإغرائهم بما يؤدي في النهاية لفساد الثورة. ولهذا فالإعداد الحقيقي لمن يترقب ثورة شعبية هو في أن يُشَكِّل هذه القيادة المرتقبة، ويأخذ لها من أهبة الاستعداد: العسكري والأمني والمالي والاجتماعي والسياسي والإعلامي والديني ما يجعله قادرا على قيادتها إن اشتعلت، أو على الأقل: يجعله قادرا على أن يكون عنصرا فعالا مؤثرا فيها. وهذا الإعداد سيكون إعدادا صعبا ومريرا فهو بمثابة بناء نوح عليه السلام للسفينة، إنه يبني شيئا لا يعرف أحد: ما حكمته وما وظيفته ولماذا يهلك نفسه فيه،

﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ قَالَ إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [هود: ٣٨].

ويوازي هذا الإعداد الذاتي إعدادًا خاصا للمعلومات لدى العدو، وهو إعدادٌ يشمل خريطة واضحة لأهم الشخصيات المؤثرة في النظام القائم، وأهم المواقع التي يديرون منها أمور الحكم، وأهم المخازن الاستراتيجية للمواد الضرورية من الغذاء والدواء، مع وجود خريطة لأهم الإجراءات التي تتخذ في الساعات الأولى للثورة، وماذا يكون الخطاب الإعلامي الذي سيجري توجيه الشعب إليه في لحظة الثورة، فهذه كلها أمور حاسمة تماما في مسار الثورة الشعبية.

٣. الثورة الشعبية في مصر أمرٌ لا يستمر طويلا، فإن طبيعة البلد وطبيعة الناس، ودروس التجارب السابقة، وكذلك مصالح الأطراف الإقليمية والدولية لا تحتمل بقاء الحال في مصر سائلا وفي فوضى، وأغلب الظن عندي أن الغربيين يفضلون أن يأتي إلى الحكم إسلاميون «معتدلون» بالنسبة إليهم، فيمارسون معهم ألاعيب السياسة عن أن يظل الحال سائلا، فمصر بلد كبير، وهذه الحالة السائلة تمثل تهديدا لكثير من المصالح الأمريكية والغربية سواءٌ في داخل مصر أو على إسرائيل، كما إن البديل المتمثل بنزول الجيوش الأمريكية لمحاولة الاحتلال أو السيطرة سيكون مكلِّفًا جدا.

والمقصود من هذا أن أهل الثورة إذا لم يستطيعوا حسمها لأنفسهم سريعا، فسيكون الوضع صعبا عليهم كما هو صعب على عدوهم، ولكن عدوهم أقوى عدة وأكثر مالا وأوسع حيلة، فتكون استفادته من فترة الفوضى والسيولة أكثر من استفادة أهل الثورة وقادتها، وسيتمكنون بكثير من الحيلة من تصنيع قيادات زائفة، أو الوصول إلى حلول تسكينية تخديرية تحفظ لهم مصالحهم، والناس بطبيعتهم ـ ولا سيما أهل مصر ـ يجنحون إلى حب الاستقرار، خصوصا إذا عضَّتهم الفوضى وسوء الحال.

يحتاج الذين يرتقبون الثورة إلى إعداد كبير؛ لا سيما في الجانب

الأمني والعسكري، المعلومات والأفراد والخطة، ثم في الجوانب السياسية والإعلامية والدينية.

ولكن يظل الأقرب فيما أرى، والذي ينبغي أن تعمل عليه الخطط الدائمة والطويلة، هو العمل على اختراق جهاز الحكم والجيش، والتسلل فيه. فإذا وقعت الثورة كان في ذلك فرصة لكلا الجناحيْن: تجد الثورة ظهيرا لها في جهاز الحكم والجيش، ويجد الذين في جهاز الحكم والجيش قفزة هائلة لهم في هذه الثورة.

(٤)

بقي أن الثورة تحتاج شعبا ثائرا، والتهمة الشائعة أن الشعب المصري خانع بطبعه! فهل هذا صحيح؟!

لقد شهدت في حياتي هذه انقلابيْن: الانقلاب العسكري في مصر (يوليو ٢٠١٣م)، ومحاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا (يوليو ٢٠١٦م)، وأستطيع من واقع المشاهدة والعيان أن أقول: إن الشعب المصري واجه الانقلاب العسكري بأقصى ما في طاقة شعبٍ لا يملك من مقومات القوة شيئا، ولولا أن قادته من الإخوان المسلمين خذلوه وتركوه، لكنا نكتب الآن تاريخا آخر!

غير أن هؤلاء الذين خذلوا شعبهم، سارعوا بقوة شديدة، وبهوس مثير للاستغراب، لتفسير فشل الانقلاب العسكري في تركيا بأن الشعب التركي شعبٌ واعٍ وشجاع ويعرف قيمة الحرية، بينما الشعب المصري خانع ذليل جبان خوارٌ!

وأشهد، أن أكثر القائلين بهذا، ما قالوه إلا جهلا، أو ليسارعوا بدفع التهمة عن أنفسهم وعن فشلهم. وأشهد أن ما بذله الشعب التركي في مقاومة الانقلاب لا يساوي شيئا مما بذله المصريون في مقاومة الانقلاب، لكن هؤلاء كان عندهم قائد ذكي شديد مثل أردوغان، وهؤلاء ابْتلوا بقادة ضعفاء فاشلين!

ما أقبح أن يفشل القادة فيُحمِّلون الشعوب مسؤولية الفشل! ثم ما أقبح أن نضطر إلى مناقشة مثل هذه القضية ولا تزال أحداث الثورة ساخنة لم يمضِ عليها كثير زمن! ثم ما أقبح أن نرى الذين عاشوا دهرا يعتقدون أن هذا الشعب لا يثور ويسخرون ممن يقول بالثورة، ما أقبح أن يرجعوا بقولٍ كهذا على الشعب الذي ثار بالفعل، ثم اختارهم في خمس استحقاقات انتخابية، ثم واصل العطاء بالدماء في الشوارع في ظل انعدام قيادي أو توجيه ثوري!! هل هذا جزاء الإحسان، أن يُتَّهم الشعب بأن الخنوع من طبعه، وبأن الذل أصيل في جيناته، وبأنه المسؤول عن الفشل؟!

إنه ما من سبب يُقال في اتهام الشعب المصري بالخنوع والخضوع، إلا ويُمكن أن نرى فيه شيئا صالحا للبناء عليه، ولكن الشعوب في نهاية الأمر لا تستطيع أن تنجز كل المقاصد بنفسها بغير قيادة، فالشعب كالجواد لا بد له من فارس يستخرج منه موهبته وطاقته ويصل به إلى الظفر، وإلا فالفارس وحده مهما كان موهوبا وذلولا لا يظفر في الحروب بنفسه!

١. إن الشعوب كلها قد مسَّها الاستبداد والطغيان، وعاشت تحته عقودا وقرونا، فلو كان الذل ينتقل بالوراثة ويترسخ في الطبع لما نجا من ذلك شعبٌ واحدٌ، بما في ذلك الشعوب الأوروبية التي كانت قرونها الوسطى عصور طغيان واستبداد كبير.

٢. ولقد يُقال بأن الشعوب النهرية يسهل الطغيان فيها، وتستنيم للسلطة، وهو قولٌ فيه حق، ولكنه ليس حتمًا لازما، وها هي أوروبا التي تبدو واحة للحرية مليئة بالأنهار! إن القائل بهذا ينسى أيضا أن الأنهار تُوَلِّد حولها مجتمعا متعاونا ومتماسكا، ينهض بعضهم لحاجة بعض دفعا للخطر المشترك، أو دفعا لخطرٍ يصيب الجار ليكون هذا الجار دافعا للخطر الذي يصيبه هو يوما ما، وبهذا تنشأ عادات التضامن بين أبناء النهر الواحد، وكثيرا ما أدى هذا التضامن إلى تقليل الحاجة إلى السلطة والاستغناء عنها، ولا يزال المصريون حتى الآن يميلون إلى حل مشكلاتهم بعيدا عن الدولة وجهازها.

٣. يذكر الجغرافي المصري المرموق، بعد تأمله في تاريخ مصر أن «التاريخ المصري القديم سِجِلّ صراع طويل وحافل تنقطه الانتقاضات الشعبية المتواترة والتي قد تفصل بينها فترات من الصبر المتربص، ولكنها قد تتحول أيضا في حالات إلى انفجارات عارمة وثورات مسلحة تعرف الدموية والعنف والوعي الطبقي، ولئن رجحت في هذا السجل عموما نسبة الهبات والحركات غير الحمرات على الثورات الدامية الثقيلة، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخم ثقيل الوزن، لا يتحرك باندفاع متهور، بل بدفع محسوب، ولذا فإن ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة وأحيانا سباقة تاريخيا»[١]، ويضيف: «لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع ولا استكانت، فالعصور الوسطى مُنَقَّطَة مُرَصَّعة بالانتفاضات والمواجهات، إلى أن كان العصر التركي المملوكي حين تصبح الثورات تيارا متقطعا ولكنه لا ينقطع، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية وثورات المدن، بين ثورات البدو والفلاحين والرقيق، في الدلتا والصعيد وفي العاصمة»[٢].

فإذا كان الشعب يثور ويعترض، فلا مجال لتحميله مسؤولية نجاح الثورة أو فشلها، فتلك مسؤولية القادة والزعماء، وكيف يُطلب من الشعب أن يكون ثوريا وسياسيا في آن واحد، وما هذه بطبيعة الشعوب.. فلئن حصل الإخفاق في الثورة، فهو أمر يتحمله من تصدروا لها بعد أن رفعتهم الثورة في مصاف من يتكلم باسمها وفوضتهم بالنيابة عنها.

ومن أراد شعبا يثور كل يوم، أو شعبا لم يصطلِ أبدا نار الاستبداد، فليبحث خارج هذا الكوكب!

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، (ط دار الهلال)، ٥٦٧/٢، ٥٦٨.

(٢) نفس المصدر، ٥٧٣/٢، ٥٧٤.

خاتمة

أردت أن أقول في هذا الكتاب جملة من الأفكار، من أبرزها:

(١)

نحن محتاجون إلى الإسلام لأنه سبب نجاتنا في الآخرة، ولأنه سبب عزنا في الدنيا، ولأن قومنا المسلمين لا يصلحون إلا بالإسلام، ولأن الإسلام نفسه أكمل المناهج وأمثل الحلول، فإنه دين اللّه الذي خلق العباد وهو أعلم بهم.

(٢)

إن النظام الإسلامي، كما جاء في النصوص القرآنية والنبوية وكما تبدى في التجربة التاريخية، هو نقيض للطغيان، وهو أبعد الأنظمة عن إنتاج حالة طغيانية، وذلك أنه يقوم على أساس «توازن القوى»، ففي النظام الإسلامي لا تحتكر سلطة الدولة عوامل القوة، بل هي موزعة بين السلطة والمجتمع، وهذا التوازن لا يتحقق لمجرد وجود النصوص التي تُوَجِّه إليه وتطلب المسلمين أن يلتزموه، بل هو فكرة راسخة تعمل على تحقيقها العباداتُ والشعائر والمعاملات، إنها نظام قائم في طبيعة النظام الإسلامي وبِنْيَتُه الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أن الطغيان لا يمكن أن ينتج في صورته الشاملة على نحو ما هو في «الدولة الحديثة» إلا في مجتمع قد تحطمت بنيته الاجتماعية والاقتصادية بل والشعائرية المستندة إلى الإسلام.

وهذا هو ما تحقق في الحقبة الاستعمارية، فلم تشهد بلاد العالم الإسلامي أبدا انتقالا سلسا إلى الحداثة، وإنما أُدخلت إلى هذه الحداثة وأُخْضِعَتْ لنظام الدولة الحديثة بالمذابح والحروب.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن طبيعة المجتمع الإسلامي هي المؤهلة لتمارس المقاومة ضد طغيان «الدولة الحديثة»، فحتى بعد قرنيْن من القهر والطغيان الاستعماري والمحلي لا تزال المجتمعات الإسلامية هي الأكثر مقاومة للحداثة، ولم تزل منظومة الحداثة غير متمكنة من ثقافة هذه المجتمعات، ويمكن القول ـ بنوع من الحذر الناتج عن احتياج المصطلحات إلى تحرير ـ بأنه: في الفترات التي أتيح فيها لهذه المجتمعات أن تختار، فإن النتيجة كانت ضد الحداثة، أو بلفظ آخر: كان الخيار الشعبي الإسلامي يعيد تعريف الحداثة ليجعلها مرادفة للتطور التقني لا للمحتوى الفلسفي. إن المجتمع الإسلامي لا يزال هو المجتمع الأقدر على مقاومة طغيان الحداثة، بما لا يزال يحتفظ به من ثقافة راسخة وتكتل اجتماعي وتقاليد دينية عميقة.

على العكس من ذلك، فإن منظومة الحداثة ـ حتى في صيغتها الغربية الديمقراطية ـ تقود إلى مجتمع ضعيف ويزداد ضعفا وسلطة متغولة تزداد تغولا وسيطرة، مما يجعل من المحتم انقلابها إلى حالة طغيانية ظاهرة عند أول أزمة قوية تعصف بالتفوق الغربي المعاصر، مع ملاحظة أنها الآن تمثل فعليا حالة طغيانية تعمل تحت ستار ديمقراطي زائف.

وثمة ثغرة خطيرة تبدو بلا حل في منظومة القانون الذي هو مرجعية الدولة الحديثة، إن مصطلح «الدولة» ومصطلح «الشعب» لا يعود في النهاية إلى فاعلٍ عاقلٍ ملموس، دائما ثمة شخص أو نخبة هي التي تدير الدولة وتقود الشعب، وتملك تنفيذ إرادتها وسياستها باعتبار أنها سياسة الدولة وإرادة الشعب!

وإذن، فقد عدنا إلى الطغيان من جديد؛ فأي فارق عمليٍّ بين إمبراطور يزعم أنه من نسل الآلهة وبين زعيم يملك حق السيادة ويستطيع

تعطيل المنظومة القانونية ونسف ـ أو حتى احتواء ـ نظام الفصل بين السلطات الذي هو جوهر الفلسفة السياسية لمكافحة الطغيان؟!

لقد صارت الدولة الحديثة إلٰه هذا العصر، وقد طورت مراقبتها لكل أنشطة المواطنين، وتغلغلت في كل التفاصيل، وأنشأت جهازا بيروقراطيا لا يكف عن التضخم للتحكم في كل هذا ومتابعته. هذا الإله الجديد خالٍ تماما من صفات الرحمة والحكمة والستر والعطف التي يؤمن بها المتدينون في إلههم. إنه إلٰه تحركة المنفعة واللذة التي تخص نخبته الحاكمة، وهو يملك من الوسائل والتقنيات ما لم يحلم بها إمبراطور ولا بابا فيما سبق.

إن عددا كبيرا من المفكرين والباحثين الغربيين يتأسفون ويتددون أن أوروبا لم تستفد من الميراث الحضاري العربي الإسلامي، لا سيما في جانبه الأخلاقي[(١)].

(٣)

إن آيات القرآن الكريم، وأحاديث النبي ﷺ، وسيرته المطهرة، وأقوال خلفائه الراشدين، وإطباق أهل العلم بالتاريخ والطبائع لتؤكد أن الإصلاح لا بد له من السلطة والحكم والدولة، لا سيما في حالة الإسلام الذي هو دين ودنيا، والذي هو نظام شامل من العقائد والعبادات والمعاملات.

وأي محاولة لصرف الناس عن طريق السلطة والحكم فإنه تضليل لهم، لا بد فيه من تزوير الدين وتبديله، إلا أن يكون هذا عجزا أو ضعفا، فعندئذ يجب العمل على بيان حقيقة الدين بأقصى الممكن المقدور عليه، والعمل على تمكينه بأقصى الممكن المقدور عليه، والحذر من أن يؤدي العجز والضعف إلى تزوير الدين وتبديله!

---

(١) مثلا: رجاء جارودي، وعود الإسلام، ص١٧ وما بعدها؛ جوستاف لوبون، حضارة العرب، ص٣١٧؛ ويعد كتاب وائل حلاق «الدولة المستحيلة» دعوة صريحة للغرب إلى النظر في الميراث الإسلامي لمعالجة أزمات الحداثة.

والعمل في سبيل الإصلاح هذا يحتاج قادة ورجالا وخطة، وعلى كل مسلم دورٌ في هذا السبيل، كلٌّ بحسب ما وهب من قدرة وطاقة، وبحسب ما وُفِّق إليه من إمكانية وبذل.

(٤)

الناظر في إصلاح الأمة سيرى أن الأمة لها مراكز ثقل وعواصم تأثير، هي منها بمثابة القلب من الجسد، إذا صلحت صلح، وإذا فسدت فسد.

وأهم هذه العواصم وأقربها تأثيرا في واقعنا الآن هي: القاهرة، لما لمصر من ثقل سياسي وبشري وثقافي، ولما لها من موقع جغرافي وتأثير طويل عبر التاريخ وفي الواقع.

والتغيير في مصر لا بد له من سلطة وحكم، ولو كان للأمة خليفة لوجَّه طاقة العاملين جميعا لبذلهم في تحرير مصر من سطوة الغرب، فإنها إذا تحررت حرَّرت معها بقية هذه الأنحاء.

هذا وما كان من توفيق فمن اللّه وحده، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان، وقد أبى اللّه أن يتم كتابا إلا كتابه.

وأسأل اللّه تعالى ألا تكون خاتمة اللقاء بالقراء الكرام، وأن يوفقنا لما فيه رضاه، وأسأله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ولا يجعل لأحد سواه فيها نصيبا.

وأستقبل ملاحظاتكم وتعقيباتكم وإضافاتكم على بريدي:

moha.elhamy@gmail.com

